جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر

"دراسة قياسية للفترة 1986-2016"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبتين:

- مزيان نسرين
- بن شتوح مريم

الأستاذ المشرف:

جبارة بناصر

السنة الجامعية: 2017/2016

التشكرات

نتوجه بأول شكر إلى المولى عز وجل الذي أنار دربنا ومكننا بفضله من القيام بهذا الإنجاز.

كما نتقدم بالشكر ألى كل من فتح يداه لتكون لنا عونا، إلى من فتحوا قلوبهم فكانوا نعم الأصدقاء، كما لا ننسى أبداً إلى كل من ساهم في بناء هذا المستقبل الذي نفخر به.

كما نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ: "جبارة بناصر" مشرفاً على هذا البحث حفظه الله وزاده علما لو أعدناه سنوات لما وفيناه حقه..

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

إهداء..

إلى التي ترعرعت بين أحضانها .....إلى الذي أفتخر أن أنسب إليهما

إلى من كللهما الله بالهيبة و الوقار.....الوالدين الكريمين برا و إحسانا

إلى جميع إخوتي أنار الله دربهم و سدد خطاهم

و إلى الوفاء و العطاء .....صديقاتي المخلصات

إلى كل الذين عرفناهم من قريب أو بعيد و إلى كل طالب علم يبتغي فضلا من الله به

إلى من فتح هذه الوريقات و تصفحها من بعدي

مريـــم..

اهداء..

ربي.. . اياك السند الاعلى المعين والموفق لي في كل خطوة أخطوها..حمدا وشكرا لك على فضلك الذي لا يعد ولا يحصى..

اليكي .. مريم حبيبتي..

أسأل ربي لكي.. بـــــالميم منى ومحبة منه عزوجل ورضوانه عليكي

وبـــالراء رحمة منه اليك أرحـــــــم الراحميـــن

وبـــالياء يقين ويسر في ديـــــنكي ودنياكـــــ

وبـــالميم مغفرة و رحمة من رب العالميـــــــن

أدعو لكي..لأنكي من أحببتني بصدق..لطالما كنت سيدة الموقف..وكنت بصفي مهما جرى..

ماما حبيبتي.. في اللحظة التي أكتب ،ما بيدي الا دعاء لكي في ظهر الغيب..

أحـــــــــبك كلمة مستهلكة..قالها أي كان لمن كـــــان..

إنني أبحث لكي عن كلمة أخرى..كلمة لم يقلها اي ولهان.. ـــــــــ ولا أحد بعد...

كلمة تختصرني ، أتعرفين لما..؟

ليـس لأنك من ربيتني..ولا لأنكي من أحببتني بصدق..ولا لأنكي كنت بصفي مهما جرى...

.. بل لأني مبهرة بكي..لأني أرى فيك المرأة المناضلة الشرسة ..المسلحة بالأمل والصبر حتى النهاية..

ماما انت امرأة أو بالأحرى أم فريـــــدة..

..... لازت أكتب..لا تنتهي حروف عشقي لكي مهما بلغت ..ولا زال بحثي جاري عن كلمة تختصرني..

سمعت انهم يقولون كلمة "اموت فيك" ـــــ لكنني لا أحبك ولا أموت فيك، بل أعيش فيك أمي الغالية ..

يامن لا تقدرين بثمن ـــــ لا أعرف.. لم أجد الكلمة بعد.. لكنك حتما أكثر من هذا بكثيـــــــــــر.....

وإليك أيضا أحمد..

قبل أن أدعو لك ربي، بودي أن أخبرك سرًا,, سر إخفائي كلمة "بابا" ، لأني قبل أن أراك أبي الحنون ، السند دائما في كل أموري ومواقفي بحلوها ومرها والمدقق في أدق تفاصيل حياتي خوفا عليا من الهواء الطائر على قولهم ... فأنا أراك ذالك الدركي الكفئ والقائد في كل الميادين و المواقف وسيد القرار والساعي في مصالح الناس دوما..وباختصار تراك عيوني أعظم شخصية في العالم

بابا... هل تعلم..؟

في اللحظات التي أكتب بدر في ذهني أمر ما ..هو أنني لا أريد أن أعشق بعدك رجل ..فمهما أسعد أيامي ذالك الرجل الثاني ، لا أعرف كيف أعيش من دونك يوم.. أنت أبي الرجل الذي لا يكرره الزمن..

و إليكي نورة..

العمة..وقبل تلك..الصديقة المخلصة الناصحة لي دوما..هل تعرفين..؟ أستشعر الأمان دوما بجانبك وكل الخير ، لأنكي حقا من فعل بي ذالك... أحبك غاليتي عمتي .. لأجلك أكتب..

ولروحها الطاهرة أيضا أكتب..

جدتي الحنونة "ماما زهية" .. أسألك ربي أن تتغمدها برحمتك وتجعلها من أهل الفردوس الأعلى يـــــــــــــــا رب

إليكم كلكم ... أكتب حروفٌ تمطر سمائكم عشقي.. أكتب حروفَ إهدائي ، ليس إهداء مذكرة تخرجي فحسب، بل أهديكم أنفاسي التي لازالت تتردد في الحياة ...أهديكم روحي..

نسرين . .

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و أدوات السياسة المالية الجزائرية، إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري إقتصادا ريعيا تشكل صادرات النفط الجزء الأكبر من مداخيله ، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضيح انعكاسات الصدمات النفطية على السياسة المالية الجزائرية .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر برميل النفط و رصيد الميزانية العامة، هذا من جهة، وبين سعر برميل النفط والجباية النفطية من جهة ثانية، وبين سعر برميل النفط والمديونية الخارجية من جهة ثالثة، وبالتالي فالسياسة المالية تستمد أهدافها مما تفرضه البيئة الإقتصادية من إنعطافات تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الصدمات التي تعوق الإستقرار الاقتصادي باختيار وسائلها وأدواتها من بين بدائل عديدة ومتفاوتة الأثر والأهداف.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، صدمات النفط، السياسة المالية، الجباية النفطية.

ABSTRACT

This study aims to search the relationship between oil prics fluctuations and the tools of Algerian fiscal policy .where the Algerian economy considered as a rental economy, that depends on oil exports in the most part of its revenue, hence this study to clarify the impacts of oil shocks on Algerian fiscal policy.

This study found a statistical relationship between oil price and the balance of the general budget, between oil price and oil taxes, and between oil price and external debt, Therefore oil price fluctuations has an important impact on Algerian fiscal policy

Key– words: Oil prices, oil shocks, fiscal policy, oil taxes.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــوان	رقم الصفحة
تشكـــــــرات	–
إهـــــــــداء	–
الملخـــــــص	–
فهرس المحتويات.....	I
قائمة الأشكال.....	IV
قائمة الجـداول.....	VI
قائمة الملاحـق.....	VIII
مقدمة عامـــة.....	أ- و
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	**46-1**
تمهيد.....	2
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.....	3
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهميتها.....	3
المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة المالية.....	4
المطلب الثالث: أهداف وآثار السياسة المالية.....	7
المبحث الثاني :أدوات السياسة المالية وآلية عملها.....	11
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام.....	11
المطلب الثاني: سياسة الايرادات العامة.....	20
المطلب الثالث: السياسة الموازنية.....	28
المطلب الرابع: سياسة الأجور والأسعار.....	34
المبحث الثالث :محددات السياسة المالية وآثارها.....	36
المطلب الأول: محددات صياغة السياسة المالية.....	36
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.....	37
المطلب الثالث: التفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية.....	40
خلاصة.....	46
الفصل الثاني: أسعار النفط والسياسة المالية في الدول النفطية	**113-47**

تمهيد.....	48
المبحث الأول: تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة لها.....	49
المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي.....,,,,,,.....	49
المطلب الثاني: محددات تسعير النفط في الأسواق العالمية.....	67
المطلب الثالث: الأسواق النفطية.....	77
المبحث الثاني: الصدمات النفطية للفترة 1986-2014.....	83
المطلب الأول: الصدمة النفطية 1986.....	83
المطلب الثاني: الصدمة النفطية 2004.....	88
المطلب الثالث: الصدمة النفطية 2008.....	90
المطلب الرابع: الصدمة النفطية 2014.....	92
المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط.....	98
المطلب الأول: مكانة السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط.....	98
المطلب الثاني: مبادئ وتنفيذ السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط.....	100
المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها علي اقتصاديات الدول.....	103
المطلب الرابع: مكانة الموارد النفطية ضمن السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط.....	108
خلاصة.....	113
الفصل الثالث: السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط	**178-114**
تمهيد.....	115
المبحث الأول: أهمية النفط وتأثيره على الاقتصاد الجزائري.....	116
المطلب الأول: اعتمادية الاقتصاد الجزائري على النفط.....	116
المطلب الثاني: تأثير الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري.....	125
المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر.....	127
المطلب الأول: السياسة المالية الوطنية للفترة 1991-1990 (فترة التخطيط).....	127
المطلب الثاني: السياسة المالية الوطنية للفترة1991-1998 (الفترة الانتقالية).....	128
المطلب الثالث:السياسة المالية في فترة الانتعاش الاقتصادي 1999-2014.....	134
المطلب الرابع: تنويع الاقتصاد الجزائري للتغلب على أسعار النفط (الإصلاحات الهيكلية).....	137
المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للفترة 1986-2016	140
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Regression.....	140

المطلب الثاني: السياسة المالية في الجزائر للفترة 1986-2016.....	148
المطلب الثالث: تقدير نماذج الانحدار.....	151
خلاصة.....	178
الخاتمة العامة.....	**184-179**
قائمة المراجع.....	**197-185**
الملاحق.....	**217-198**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية	40
2-1	التفاعل بين السياستين المالية والنقدية	41
3-1	عملية مزج السياستين المالية والنقدية في ضوء معيار (IS-LM)	43
4-1	مبررات التنسيق بين السياسة المالية والنقدية	44
1-2	تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي و المكسيكي خلال الفترة (1940-1960)	50
2-2	تطور أسعار النفط الحقيقية والاسمية خلال الفترة (1960-2008)	54
3-2	تطور أسعار النفط خلال سنة 2014	58
4-2	تقلبات أسعار النفط	59
5-2	أسعار النفط المقارنة، سعر خام البرنت (دولار/للبرميل)	60
6-2	الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 1986	84
7-2	الأحداث المصاحبة للصدمة النفطية 1997-1998	88
8-2	الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2008	92
9-2	الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2014	97
10-2	نمو الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد على النفط	99
11-2	احتياطي العملات الخارجية و النفقات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر	100
12-2	العلاقة بين تقلب الأسعار و النمو الاقتصادي	104
13-2	انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة	110
14-2	انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على النفقات العامة	111
15-2	انعكاس ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة	111
1-3	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016	119
2-3	تطور الاحتياطي النفطي الجزائري للفترة 1970-2011	120
3-3	تطور الجباية البترولية للجزائر خلال الفترة 2000-2016	132

4-3	مراحل نمذجة النموذج القياسي	140
5-3	مناطق القبول والرفض لاختبار دارب واتس	147
6-3	التمثيل البياني للمديونية الخارجية وأسعار النفط	155
7-3	شكل الانتشار للمديونية الخارجية	156
8-3	مجال إختبار داربن واتسون لتقدير نموذج الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء (AR1)	159
9-3	مجال اختبار داربن واتسون لتقدير نموذج الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء (AR1)	160
10-3	التمثيل البياني لرصيد الميزانية وأسعار النفط	162
11-3	شكل الانتشار للميزانية العامة	163
12-3	مجال اختبار داربن واتسون لتقدير نموذج الارتباط الذاتي للأخطاء	166
13-3	مجال اختبار داربن واتسون لتقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي AR(1)	168
14-3	التمثيل البياني للجباية النفطية وأسعار النفط.	170
15-3	شكل الانتشار للجباية النفطية	171
16-3	مجال اختبار داربن واتسون لتقدير نموذج الارتباط الذاتي للأخطاء	174
17-3	مجال اختبار داربن واتسون لتقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي AR(1)	176

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تطور السعر الفوري لسلة خامات الأوبك للفترة 2007-2011	55
2-2	أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2010	56
3-2	تقديرات أسعار النفط المعادلة للتكيف في صناعة النفط الصخري الأمريكي	63
4-2	تطور مستوى الطلب على النفط خلال الفترة 1996- 2011	68
5-2	تطور المعروض النفطي العالمي خلال الفترة 2000- 2010	74
6-2	تركيبة الاستهلاك العالمي للطاقة من 1990 إلى 1995	76
7-2	تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لأهم الدول النفطية خلال الفترة 2004 - 2007	109
1-3	تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000-2016	116
2-3	احتياطي النفط الجزائري للفترة2010-2016	120
3-3	الاكتشافات النفطية للجزائر للفترة 2010-2016	120
4-3	قيمة الصادرات النفطية للجزائر للفترة 2010-2014	121
5-3	الوجهة الجغرافية لصادرات النفط الجزائرية	122
6-3	إيرادات الجزائر للفترة 2011-2013	123
7-3	تطور نسبة الإيرادات الكلية للفترة 2008-2013	123
8-3	تطور إنتاج النفط الجزائري للفترة 2010-2015	124
9-3	حصة الإنتاج النفطي للجزائر سنة 2015	124
10-3	تطور هيكل الإيرادات العامة للجزائر للفترة 1993-2007	129
11-3	تطور الجباية البترولية للجزائر خلال الفترة 2000 -2016	130
12-3	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1993-2007	132
13-3	بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999-2016	134
14-3	تطور الإيرادات العامة للفترة 2007-2014	135
15-3	تطور النفقات العامة للفترة 2007-2014	136
16-3	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام للفترة 2007-2014	137

17-3	مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر في الفترة 1986-2016	149
18-3	تطور الجباية النفطية في الجزائر للفترة 1986-2016	150
19-3	متغيرات الدراسة بالنسبة لأسعار النفط خلال الفترة 1986- 2016	152
20-3	نتائج تقدير معادلة الانحدار للمديونية الخارجية على سعر برميل النفط	156
21-3	نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء (AR1)	159
22-3	نتائج تقدير معادلة الانحدار للميزانية العامة على سعر برميل النفط	164
23-3	بيان الارتباط الذاتي للأخطاء	167
24-3	نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء (AR1)	168
25-3	نتائج تقدير معادلة الانحدار للجباية النفطية على سعر برميل النفط	172
26-3	بيان الارتباط الذاتي للأخطاء	175
27-3	نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الإنحدار الذاتي للأخطاء (AR1)	176

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معادلة إنحدار المديونية الخارجية على سعر برميل النفط	199
2	نتائج تقدير معادلة الانحدار للمديونية الخارجية على سعر برميل النفط	200
3	نتائج تقدير إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء	201
4	نتائج تقدير تصحيح النموذج من الإرتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الإنحدار الذاتي للأخطاء (AR1)	202
5	معادلة إنحدار المديونية الخارجية على سعر برميل النفط بعد إزالة الإرتباط	203
6	معادلة الانحدار للميزانية العامة على سعر برميل النفط	204
7	نتائج تقدير معادلة الانحدار للميزانية العامة على سعر برميل النفط	205
8	نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	206
9	نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء AR(1)	207
10	معادلة إنحدار الميزانية العامة على سعر برميل النفط بعد إزالة الإرتباط	208
11	معادلة إنحدار الجباية النفطية على سعر برميل النفط	209
12	نتائج تقدير معادلة الإنحدار للجباية النفطية على سعر برميل النفط	210
13	نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	211
14	نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء AR(1)	212
15	معادلة إنحدار الميزانية العامة على سعر برميل النفط بعد إزالة الإرتباط	213
16	جدول فيشر TABLE DE FISHER	214
17	جدول درين واتسن TABLE DE DURBIN-WATSON	215
18	جدول ستيودنت TABLE DE STUDENET	216

مقدمة عامة

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع، كما تستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه البيئة الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات ولمعالجة نواحي القصور في آليات اقتصاد السوق والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي، فتختار وسائلها وأدواتها من بين بدائل عديدة متفاوتة الأثر والأهداف .يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملاً مساعداً أو مسانداً في دعم الإقتصاد الوطني ونجاح السياسة الإقتصادية، كما يمكن ان تكون محوراً أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الاصلاح الإقتصادي أو في تأخير وتعطيل في تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الإقتصادية.

كما يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الإقتصادي منذ الستينيات، فمنذ إكتشافه في ولاية بنسلفينيا وحتى نهاية المرحلة الأمريكية للنفط سنة 1911 كان دوره محدوداً في النمو الإقتصادي بسبب إنحصار إنتاجه واستخدامه داخل الولايات الأمريكية المتحدة، لكن بعد هذه المرحلة بدأ دور المصادر التقليدية للطاقة كالفحم الحجري في التراجع لصالح الوقود المعدني، إلى أن جرى التحول كليا إلى النفط بعد اكتشاف خامات ضخمة على نطاق واسع عبر العالم خاصة منها تلك الموجودة في الخليج، شمال افريقيا وروسيا ،أضف إلى ذلك أنه من الناحية الإقتصادية أثبت النفط أنه أقل مصادر الطاقة تكلفة وبالتالي أصبح دوره مركزيا في التنمية الإقتصادية للدول، كما يمكن النظر إلى أسواق النفط على أنها أسواق غير مستقرة بسبب ما تتعرض لها أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا.

وبما أن اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد على إيرادات النفط كمصدر رئيسي، والتي ترتبط بتطورات الإقتصاد العالمي وبظروف السوق النفطية العالمية، فإن هذا يشكل تحديا كبيراً لواضعي السياسات المالية نظراً لأن ذلك يحدّ من القدرة على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الإقتصادي، فحجم الايرادات العامة ومن ثم الانفاق العام لا يتحدد تبعا للنشاط الإقتصادي المحلي بل للتطورات الإقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواضعي السياسات الإقتصادية التحكم فيها.

و يعد قطاع المحروقات المصدر الرئسي للإيرادات العامة للإقتصاد الجزائري ، كما تحضى السياسة المالية في الجزائر باهتمام قليل ودورها في الإستقرار الإقتصادي بمعنى ظهور دائم لإختلالات في مؤشرات الإقتصاد الكلي.

1- مشكلة الدراسة:

تعتمد الدول المصدرة للنفط بشكل كبير على الريع في سياساتها المالية، واعتبار أن الجزائر أحد تلك الدول إذ تمثل المحروقات فيها أكثر من 93,84 % من المحروقات، والجزء الأهم من إيرادات الميزانية العامة فإن تقلبات أسعار النفط صعودا وهبوطا يترك آثارا متفاوتة على مختلف المتغيرات الإقتصادية وأدوات السياسة الإقتصادية المالية، ومن هنا يمكن بلورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

" ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول التي مست السوق العالمية النفطية على السياسة المالية الجزائرية؟"

وبهدف الإجابة عن السؤال الرئيسي السابق لابد من تقسيمه إلى عدة أسئلة فرعية، تتم الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة كالآتي:

- ما هي أدوات السياسة وآلية عملها ؟
- ما هي أهم التقلبات التي عرفتها أسعار النفط وإلى أي مدى تؤثر على توفير ايرادات الدولة ؟
- ما هي الانعكاسات الناجمة عن التغيرات في أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري؟

2-الفرضيات:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الأساسية الآتية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية أو إقتصادية بين تقلبات أسعار النفط والمديونية الخارجية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية أو إقتصادية بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الميزانية العامة؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية أو إقتصادية بين تقلبات أسعار النفط والجباية النفطية.

3-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف متمثلة في الآتي:

- محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط؛
- محاولة فهم كيفية تأثير أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر؛
- محاولة فهم الرابط الأساسي بين سعر النفط والجباية النفطية؛
- محاولة فهم ما يحدث في أسواق النفط العالمية، بإعتبارها أصبحت محل إهتمام ليس خاص فقط بل حتى الرأي العام.

4-أهمية الدراسة:

على إعتبار الجزائر أحد الدول المصدرة للنفط، فالأمر يستدعي تسليط الضوء على واقع هذا القطاع ومدى إنعكاساته خاصة على الجانب الإقتصادي والمالي للدولة، وتبرز أهمية هذه الدراسة بشكل أوضح خاصةً أن موضوع تقلبات أسعار النفط يأخذ طابعا عالميا، كما أنها تقدم مساهمة علمية تتمثل في محاولة البحث عن أنسب السبل للإستفادة من القطاع النفطي وعوائده في ظل تقلبات الأسعار وتوظيفها بطريقة مثلى بما يخدم الدول، ويمكن التعبير عن أهمية هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

– تبرز أهمية إختيار الموضوع في التعرف على مدى فعالية السياسة المالية في علاج المشاكل والإختلالات الإقتصادية وكيفية تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر من أجل تحقيق الإستقرار المالي؛

– أهمية قطاع النفط في الدول النفطية وتأثيرها بأسعاره وما لذلك من انعكاس على الموارد المالية المتأتية من تصدير هذا المصدر؛

– أهمية ما تخلفه تقلبات أسعار النفط من آثار على مختلف جوانب النشاط الإقتصادي والمالي للدول خاصة النفطية ؛

– كما تكمن أهمية الدراسة في كونها سلطت الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول العالمية ،الدول النفطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة في الوقت الحالي نتيجة لإرتباط ظاهرة تذبذب أسعار النفط بتغيرات المالية العامة.

5– أسباب إختيار الدراسة:

هناك عدة أسباب ومبررات موضوعية تدفع للبحث في هذا الموضوع يمكن إجمالها في الآتي:

– إن موضوع السياسة المالية وتقلبات أسعار النفط من الموضوعات التي تشغل الحكومات، نظرا لما لها أثر على أحوال الشعوب الإقتصادية و الإجتماعية ذلك أن السياسة المالية ما هي إلا إنعكاس لدور الدولة في النشاط الإقتصادي، المالي والإجتماعي؛

– البحث في السياسة المالية كونها موضوع ذو أبعاد اقتصادية لضبط التوازن المالي، و البحث عن مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة.

6– المنهج المتبع:

قصد الإلمام بمختلف جوانب الدراسة وإختبار الفرضيات الموضوعة، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يلائم طبيعة الموضوع خاصة في إبراز الإطار النظري للسياسة المالية وأسعار وأسواق النفط.

7-حدود الدراسة:

-**الحدود الزمنية** :نظرا للتغيرات السريعة والمتجددة لسعر النفط إرتأينا إلى إختيار الفترة 1986-2016، حيث تعد سنة 1990 البداية الفعلية للإصلاحات المالية في الجزائر بعد الأزمة النفطية 1986، كما تشمل هذه الفترة التطور الشديد لأسعار النفط في اتجاهات مختلفة مما يمكن من دراسة السياسة المالية المنتهجة خلال هذه الفترة.

-**الحدود المكانية** :دراسة حالة الجزائر.

-**الحدود الموضوعية** :تتمثل حدود الموضوع في دراسة السياسة المالية في الدول التي يعتمد إقتصادها على موارد النفط في ظل تقلبات أسعار النفط.

8- الدراسات سابقة:

إن لموضوع النفط أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهماتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

-وهيبة مشدن، بعنوان" **أثر تغيرات أسعار النفط على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2013** (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005).

تطرقت إلى المتغيرات الإقتصادية الكبرى في السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-1982، وحرب الأسعار وأبعادها على الإقتصاد العربي من سنة 1986 إلى غاية سنة 2003، بالإضافة إلى تحديات ومستقبل النفط العربي في ظل معطيات الإقتصاد العالمي الحديث.

ومن خلال معالجتها للموضو ع توصلت إلى كل من النتائج الآتية :إن ما يؤخذ على سياسة الأوبك أنها دفاعية عن الأسعار، أي أنها لم تنجح لحد الآن في الوصل إلى نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التوازن لسوق النفط؛ ونجاح دول المركز في منظومة الإقتصاد الرأسمالي إدارة ما أسمته أزمة الطاقة بفاعلية شديدة وقد أثبتت الإنهيار المدروس للخام 1986 م بجدارة هشاشة الإقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجهات الايجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل؛ ولهذا أن التنمية والعلاقات الإقتصادية العربية خلال السنوات الماضية ارتكزت على أسعار النفط وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات النظر المختلفة حول مدى أهمية الثروة النفطية في التنمية الإقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح ومصالح الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى.

-بوجمعة قويدري قوشيح، بعنوان:"**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوزنات الإقتصادية الكلية في الجزائر**"، (مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2008 -2009).

تناول في الدراسة الأبعاد الفنية و الإقتصادية للصناعة النفطية، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق النفطية العالمية، وتطرق كذلك إلى التطورات التي حدثت في أسعار النفط والعوامل المحددة لها، من خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق النفطية والحوار القائم بين الدول المنتجة والمصدرة من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى، ثم تخصص بعد ذلك في معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على كل من الميزان التجاري والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، بحث تبين الأثر بالاعتماد على الطريقة القياسية من أجل قياس الأثر بصفة دقيقة، بالإضافة إلى دراسة استعمالات المالية الناتجة عن الإرتفاع غير المسبوق في أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

وفي الأخير توصل إلى النتائج الآتية :تعتبر الصناعة النفطية صناعة معقدة ومكلفة وتحتوى على درجة مخاطر كبيرة؛ أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى يتحدد السعر النفطي نتيجة العديد من العوامل الإقتصادية والسياسية والمنافسة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين، ليس للدول المصدرة للنفط دخل في تقلبات السعرية في أسعار النفط في السنوات الأخيرة بل تعود إلى عوامل أخرى، تتأثر التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط.

-داود سعد لله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة2000 -2010 (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2011-2012).

تم من خلال هذه الدراسة دراسة نماذج لتأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، كما تمثلت أهداف الدراسة في محاولة تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر،وذلك من خلال دراسة الميزانية العامة والإقتصاد الوطني، إلى جانب محاولة تفسير الأسباب الإقتصادية التّي أدت إلى تقلبات سوق النفط، إجراء تنبؤات للتغيرات السعرية في خامات النفط في المدى الطويل.

ليتوصل في نهاية الدراسة إلى عدة نتائج والتي كان من بينها مايلي : السياسات المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعا من الآثار الكينزية، وهذا مايؤثر بدوره في المتغيرات الإقتصادية، وعليه السياسات المالية المتبعة لم تساعد على رفع الانتاج الوطني وهذا راجع لضعف ومحدودية الجهاز الانتاجي ومحدودية قدراته، حدوث صدمات هيكلية ايجابية في الانفاق الحكومي من شأنه أن يكون له أثر معنوي ايجابي

على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، السياسات الانفاقية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعا من الآثار الاكينزية من خلال ظهور آثار المزاحمة.

9- خطة العمل (هيكلة البحث):

لتحقيق هدف الدراسة وفي ظل الحدود الموضوعية لها، قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول اثنين منها نظري والفصل الثالث تطبيقي، تتقدمهم مقدمة عامة ويليها كل من الفصل الأول الذي يقوم بدراسة **الإطار النظري للسياسة المالية** من خلال ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الاطار العام للسياسة المالية، وخصص المبحث الثاني لكل من أنواع وأدوات السياسة الماليّة وآلية عملها، أما المبحث الثالث تناول العوامل المحددة والمؤثرة والمتأثرة بالسياسة المالية.

كما يهتم الفصل الثاني **بالإطار العام لأسعار وأسواق النفط** والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث، تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة لها تحت المبحث الأول، المبحث الثاني الذي يوضح الصدمات النفطية للفترة 1986-2016 ، أما المبحث الثالث يتناول السياسة المالية في الدول النفطية .أما بالنسبة الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فقد عالج **السياسة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط** من خلال ثلاث مباحث أيضاً، المبحث الأول يوضح أهمية النفط وتأثيره على الإقتصاد الجزائري، أما بالنسبة للمبحث الثاني تطور أداء السياسة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، المبحث الثالث :الدراسة الإحصائية . تختتم الدراسة بطرح مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة وآفاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للسياسة المالية

تمهيد :

تحتل السياسة المالية مكانة هامة شمن أداء السياسة الإقتصادية، ذالك لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع.

حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، وانتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، و منذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه المسار الإقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، غير أنَّ السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الإقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى، كما أنَّ السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي والآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الإقتصادي السائد .وذلك من خلال المباحث الآتية:

-المبحث الأول :ماهية السياسة المالية؛

-المبحث الثاني :أدوات السياسة الماليّة وآلية عملها؛

-المبحث الثالث :محددات السياسة المالية وآثارها.

المبحث الأول :ماهية السياسة المالية

شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة لتطور دور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الإقتصادية في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، وذلك عقب الأزمة الإقتصادية الكبرى سنة 1929 التي تعرضت لها الإقتصاديات الغربية، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه المسار الإقتصادي.

المطلب الأول :مفهوم السياسة المالية وأهميتها

تعددت تعاريف السياسة المالية، لتتعدد وفقا لوظائف أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الإقتصادي ودرجة تطور اقتصادها.

أولا :تعريف السياسة المالية

- يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: "السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وهي تتضمن تكييفا كميا لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات"[1]؛
- كما يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة في التأثير على الإقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على إستقراره العام وتنميته ومعالجة كافة الظروف المتغيرة"[2]؛
- وقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها: "الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسييّر الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيها فعالاً ودقيقاً، ويتضح من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الإقتصاد العالمي"[3]؛

ومن التعاريف السابقة للسياسة المالية نستخلص تعريف شامل :

[1] السيد محمد السريتي، وعلي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الإقتصاد الكلي** (الإسكندرية :مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع2008)، ص22 .

[2] محمود حسين الوادي، وأثرها حمد عزام ، **مبادئ المالية العامة** (عمان :دارالميسرة، 2007)، ص، 212.

[3] أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي** (عمان :الدار العلمية الدولية للنشر،2002) ، ص388 .

السياسة المالية هي أداة للتأثير في النشاط الإقتصادي بغية تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ،بمعنها انها ذالك الجزء من سياسة الحكومة الذي يركز على نظام يتعلق بإدارة المالية والرقابة على أعمال تلك الإدارة وتوجيهها من خلال استخدامها لبرنامج الانفاق والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوبة على التنمية ومعالجة مشاكل الإقتصاد.

ثانيا :أهمية السياسة المالية: برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح في كافة الدول، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية وسواء كانت متقدمة أو نامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الإقتصادية، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الإقتصادية والذي يجعلها جزءا مهماً وأساسياً فيها، ويمكن توضيح أهمية السياسة المالية من خلال النقاط الآتية[1]:

–التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم.... إلخ؛

–التعامل مع الضرائب والإنفاق العام كوسيلة لضمان النمو الإقتصادي؛

–العمل جنباً إلى جنب والسياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والإستقرار النسبي في الأسعار.

المطلب الثاني :التطور التاريخي للسياسة المالية

لا يمكن فهم أي سياسة اقتصادية دون فهم الفكر الذي تستند إليه، لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر عليها، وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى دراسة السياسة المالية ضمن إطار أفكار المدارس الاقتصادية المختلفة.

أولا :السياسة المالية في المجتمعات القديمة: كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها، حيث تميزت بعدم وجود إطار شامل ومنظم المعالم حول السياسة المالية للدولة، ونظرا لارتباط دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الإقتصادي بالأفكار المالية لدى المفكرين الإقتصاديين، فنجد أن **أفلاطون وأرسطو***، قد اهتما بضرورة التدخل المباشر للدولة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلا عن تحديد أوجه ومجالات الإنفاق العام وهي الحرب والتعليم والعدالة والأمن ودفع أجور العاملين، ويلاحظ الاختلاف بين أرسطو وأفلاطون بشأن الملكية حيث نادى أفلاطون إلى الملكية الجماعية بينما دافع أرسطو على الملكية الفردية وبين أهميتها في تحقيق زيادة الناتج وعدالة التوزيع فضلا على الإنفاق التحويلي الذي اعتبره أفلاطون من بنود الإنفاق العام .

[1] فليح حسن هلف، **المالية العامة**(عمان :جدارا للكتاب العالمي، 2008)، ص236 .

* **أرسطو** :فيلسوف من أعظم المفكرين، تلميذ أفلاطون ومعلم الإسكندر الأكبر، تغطي كتاباته العديد من المجالات.

أما بالنسبة لتوماس الأكويني * فقد أقر ضرورة تدخل الدولة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار من أجل الصالح العام وهنا بدأت تظهر بعض الأفكار التي تتعارض مع وجهة النظر هذه، حيث اعتبر **أوراسم** أنه لا يجوز للدولة مصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام كما أضاف أنه لا يجوز فرض الضرائب وتحديد مقدارها إلا بمعرفة وموافقة ممثلي فئات الشعب المختلفة (رجال الدين، النبلاء وعامة الشعب) ويجب أن تتصف الضرائب بالعدالة واليقين والإقتصاد[1].

ثانيا :السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: في ظل افتراضات التحليل الكلاسيكي فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي يتوازن الإقتصاد دائماً عند مستوى التوظيف الكامل تماشيا مع فكرة قانون ساي للأسواق، الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب الموافق له حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج .وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط بل تؤدي أيضا إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار ، ومن ثم لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي .وهذا يتضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الإقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل دائماً، وبالتالي لا تكون هناك بطالة في المجتمع ، وأي اختلال هو عارض أو مؤقت سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية ويعود الإقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالوظائف السيادية وهي :الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، العدالة والمرافق العامة تلك المجالات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح وبالتالي لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا يرى الإقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة[2].

ثالثا :السياسة المالية في الفكر الكينزي: أدى انتشار الكساد الكبير 1929 في الدول المتقدمة وإنخفاض مستويات الدخول وانتشار البطالة إلى تعرض المذهب الكلاسيكي إلى انتقادات خاصة من قبل كينز*، الذي كانت نظريته نقطة

---

* **توماس الأكويني** :ولد حوالي 1225 م، حصل على درجة الماجستير في اللاهوت، كما كتب تعليقاً شاملاً عنونه: Scriptum super libros Sententiarium:

[1] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي** (الإسكندرية :الدار الجامعية، 2007)، ص17.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، و علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص، 2019-220.

* جون مايناردكينز:(**5 جوان1883 –21 أفريل 1946**) عالم إقتصاد بريطاني يعتبر أحد مؤسسي الإقتصاد الكلي المعاصر وعالم الإقتصاد الأكثر تأثيرا في القرن العشرين .وأفكاره هي قاعدة المدرسة الفكرية التي تحمل إسم" الإقتصاد الكينزي".، كانت له العديد من المؤلفات من بينها :الكساد العظيم ل 1930 ، النظرية العامة للتوظيف1936 .

تحول في الفكر الإقتصادي. فقد انتقد كينز الافتراض القائل أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عن هذا الافتراض تجاه النظم الإقتصادية نحو التوظيف الكامل، وقد بين كينز أن مستوى العمالة والانتاج في النظم الإقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وما دام هذا لا يتحقق تلقائياً فإنه من الضروري أن تلعب السياسة المالية دوراً يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي والاجتماعي عند مستوى التوظيف الكامل عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الإقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه، وفي هذه الحالة فإنه يتوجب على الدولة في حالات الانكماش حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لجميع الموارد الإنتاجية أن تكيف نفقاتها وإيراداتها فيما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الأعباء الضريبية على المواطنين مما يشجع الطلب الخاص على الإستهلاك والاستثمار، وبالتالي يزداد الإنتاج والعمالة وتخف حدة الانكماش .وعلى العكس ففي حالة التضخم حيث يزداد الطلب زيادة تفوق قدرة الإقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التوظيف الكامل، فلا بد من تخفيض النفقات الحكومية وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لامتصاص جانب القوة الشرائية من المواطنين حتى يمكن الحد من الضغوط التضخمية وإعادة التوازن والإستقرار إلى الإقتصاد[1].

رابعا:السياسة المالية عند النقدويون: أحرزت وجهة نظر النقدويين نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصاً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الإستقرار الكينزي قد أخفقت في احتواء الركود التضخمي في الوقت الذي إرتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة بنسب عالية، إذ اعتقد النقدويون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الإقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الإقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل الدولة، ومما سبق يتضح أن النقدويين وعلى رأسهم **ميلتون فريدمان***، يعتقدون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه أثر

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الإقتصاد :التحليل الكلي**(عمان :دار وائل للنشر،2006)،ص ص-176-177.

* **ميلتون فريدمان**:(**31 جويلة 1912– 16 نوفمبر 2006**) عالم إقتصاد أمريكي، عالم إحصاء وكاتب، درس بجامعة تشيكاغو لأكثر من ثلاثة عقود.

المزاحمة**، وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن زيادة النفقات الحكومية الإستثمارية، ويصاحبها غالباً إنخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه[1].

خامسا :السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة: إستناداً لفرضية التوقعات العقلانية أن مسألة اعتماد سياسة مالية معلنة توسعية كانت أم انكماشية منذ البداية يمكن أن تساعد أصحاب القرار الإقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع إجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معاً لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت لانتقادات كانت أهمها أنه في حالة إمتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الإقتصاد قد يكون من السهل لهم أن ينشروا المعلومات ويدعموا الناس لكي يتصرفوا بناء عليها بدلاً من تطبيق سياسة جديدة، فضلاً عن أن مسألة افتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور فإنها تكون جامدة، وبالتالي حتى لو كانت التوقعات رشيدة فإن الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والعمالة، وعلى هذا الأساس السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة على الأقل في الأجل القصير، وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعد محل خلاف بين الإقتصاديين.

سادسا :السياسة المالية في إطار إقتصايات جانب العرض: إن الأفكار المهمة التي ركزت عليها هذه المدرسة أنها تنظر إلى الضرائب كأحد عوامل النمو الإقتصادي ولكنها ترى أن إرتفاعها يؤثر سلباً على النشاط الإقتصادي والاستثماري والذي ينعكس في النهاية بإنخفاض مدفوعات الضرائب لذلك تنادي بخفض معدلاتها، كما أن ما جاءت به هذه المدرسة يمكن أن يكون متفقا مع ما جاءت به المدرسة النقدوية من خلال انحيازها لمبدأ المشروع الخاص، فضلاً عن إعتاقها لمبدأ الحرية الفردية والتأكيد عليها والذي كان واضحاً من خلال رفضها للسياسات الحكومية القائمة على إدارة الطلب الكلي منها على وجه الخصوص والتي اعتمدتها السياسات الكينزية[2].

المطلب الثالث :أهداف وآثار السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، ذالك أن تساهم السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية وتحقيق العدالة الإجتماعية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي عن طريق تكييف أدواتها.

** **أثر المزاحمة: Crowding in-out** بمعنى إحلال نشاط إقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص، كما أن المزاحمة كظاهرة اقتصادية تحدث عند ازدياد تدخل الدولة في أحد قطاعات اقتصاد السوق مما يؤثر على العرض أو الطلب داخل السوق.

[1] بلوافي محمد، **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر1970 –2011**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه، جامعة أبو بكر بلقائد-تلمسان، 2012-2013)، ص ص 55-56.

[2] نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، **السياسات الإقتصادية :الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي**,ط (عمان :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2015 ،ص ص، 58-60.

أولا :أهداف السياسة المالية: أعطى الفكر الإقتصادي الحديث أهمية كبيرة لدور الدولة تجاه النشاط الإقتصادي لتعمل على توجيهه من خلال ما تمتلكه من أدوات متمثلة بأدوات السياسة المالية، ويمكن في هذا الصدد استعراض أهم أهداف هذه السياسة من خلال ما يأتي:

1- تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد الإقتصادية :يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الإقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأولويات معينة بهدف أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن؛

2- تحقيق الإستقرار في الأسعار :لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الإقتصاد الوطني بطريقة غير مرغوب فيها من قبل المجتمع، فإن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية والانكماشية، وغالباً ما تكون معالجة الإرتفاع في هذه الأسعار أسهل من معالجة إنخفاضها، ولأجل تحقيق ذلك وبالنظر لما يترتب على التضخم من آثار إقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة، تلجأ السلطات المالية إلى إستخدام السياسة المالية من خلال سياسة إنكماشية تقوم على خفض الإنفاق الحكومي وخصوصاً الإستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وعلى سبيل المثال تقليص حجم الإنفاق العام على القطاعات الخدمية عند الضرورة، فضلاً عن استخدامها للإيرادات الضريبية وإحداث فائض في الميزانية العامة للدولة في هذا المجال لو تطلب الأمر، أي العمل على تكييف السياسة المالية بما يؤمن تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار؛

3- تحقيق مستوى التشغيل الكامل :أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيراً من قبل حكومات البلدان المختلفة وخصوصاً بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، إذ أصبح للسياسة المالية دوراً هاماً في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معاً لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وإرتفاع مستوى الدخل الوطني الحقيقي، ذلك أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية[1]؛

4- تحقيق النمو الإقتصادي :نظراً إلى التباطؤ الذي حصل في نمو الإنتاج الحقيقي في البلدان الصناعية والذي لم يتجاوز 2 % خلال الفترة 1938-1913، ونتيجةً للدمار والإنتهاك الإقتصادي الذي عانت منه البلدان الصناعية

[1] نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، **نفس المرجع** ، ص ص 47-49.

من مخلفات الحرب وبروز الحاجة إلى القيام بإعمار وتطوير اقتصادياتها فقد أصبح من الضروري تدخل حكومات هذه البلدان للتوسع في إمكانياتها الإنتاجية بحيث تعمل على زيادة النمو في الطاقة الإنتاجية، وذلك من خلال النهوض بالسنوات الإنتاجية، الذي جعل من هذا الهدف ليكون سبيلاً وهدفاً طويل الأمد باعتماد سياسات مالية مثلى وبالإناطة بدورها الهام في تنمية الموارد المادية والبشرية وتحقيق زيادات مستمرة في الطاقة الانتاجية، كما أن إرتفاع مستوى النمو الإقتصادي الذي يساعد في تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل، هذا فضلاً عن المشاكل التي تفرزها أهداف السياسة ككل عندما لا يكون هناك إهتمام واضح بمسألة التنسيق مع أهداف السياسة النقدية، ولغرض تفادي مثل هذه المشاكل ينبغي المفاضلة بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية بينها لتجاوز السلبيات التي قد تتركها مستقبلاً جراء التضارب في أولويات تنفيذها.

ثانيا :آثار السياسة المالية: لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية و الإقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو الآتي[1]:

1- إعادة تخصيص الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي :كما هو معلوم نجد أن النشاط الإقتصادي الحكومي يتطلب استخدام جزء من موارد المجتمع فعند قيام الحكومة ببناء و إقامة البنايات أو تعبيد الطرق العامة، فإنها تحتاج إلى موارد بشرية وغيرها .مما يمكن للقطاع الخاص استخدامها في إنتاج سلع و خدمات إستهلاكية و كان يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يستخدم هذه الموارد لتقديم خدمات بعض المرافق التي تديرها الدولة ،ولكن من المؤكد أن الكميات التي تقدمها الدولة من تلك الخدمات تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي كان يمكن أن يقدمها القطاع الخاص، مما يبرز تحويل خدمات بعض الموارد إلى القطاع الحكومي؛

[1] سمير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، **المالية العامة** (القاهرة :دون ذكر دار النشر، 2000)، ص335 .

2- إعادة توزيع الدخل الوطني :وذلك من أجل التخفيض من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول عن طريق زيادة نسبة الدخل لشرائح الدخل الدنيا بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم، وزيادة الإنفاقات التي تعمل على تحسين مركزهم الدخلي، و العكس بالنسبة لشرائح الدخل العليا بزيادة العبء الضريبي عليهم والتقليل من أوجه الإنفاق التي لها صلة بمركزهم الدخلي[1]؛

3- تغيير مستوى النشاط الاقتصادي العام: من المأكد أن تأثير النشاط الحكومي على تخصيص الموارد و توزيع الدخول و الثروات سيؤدي إلى تغيير حجم الإنتاج، ومستويات الأسعار و يراقب المستثمر الخاص النشاط الحكومي من جهتين، الأولى (أي الحكومة) تنافسه في طلبه على الموارد المتاحة وأنها تطالبه دوما بدفع ضرائب عن نشاطه الإقتصادي، و ذلك لتمويل مختلف المشروعات التي تقوم بها، أي أنها تقوم بمنافسته في الحصول على الموارد الإقتصادية بأمواله التي تكون جزء من إيراداتها، أما الجهة الثانية فهناك من ينظر إلى النشاط الحكومي، بالنسبة لمشروعات المرافق العامة، و إقامة شبكة من طرق المواصلات البرية أو السكك الحديدية إلى جانب اهتمامها بتنمية مصادر الطاقة.

إلى أنه يساعد المنتجين في قيام بعملياتهم الاستثمارية، و التي تستفيد كثيرا من هذه المشروعات الحكومية، و من ثم فإن قيامها بالاشتراك في تمويل النشاط الحكومي بدفع الضرائب المستحقة يعود عليهم بفوائد أكبر لأنه ليس في مقدورهم القيام بهذه المشروعات الحكومية ذات الفائدة العامة.

[1] سمير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، **نفس المرجع** ، ص3 .

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية وآلية عملها

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم عناصر السياسة الاقتصادية التي تدخلها الدولة في الحياة الاقتصادية، فهي عبارة عن برامج تخططها الحكومة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها من الإيرادات العامة وبرامجها في الإنفاق العام هاته البرامج تترجم في الموازنة العامة للدولة، وهذا لإحداث آثار مرغوبة وتجنب أخرى غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك سعيا لتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع (عمالة كاملة، معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاقتصادية...) ومن هذا يتضح لنا أن هناك أدوات للسياسة المالية تتمثل في الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة للدولة، وسوف نفرد سياسة الأجور والأسعار بمطلب خاص بها نظرا لأهمية هاته الأداة باعتبارها ضمن تدابير السياسة المالية التي تنتهجها الدولة.

المطلب الأول :سياسة الإنفاق العام

لعله من الضروري الإشارة إلى أن الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزداد أهمية دراسة النفقات العامة مع تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية لكونها الأداة التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها، لكن المجال لا يسمح بإلقاء الضوء تفصيليا على كل الجوانب الخاصة بالإنفاق الحكومي إلا أنه يمكن تناول النقاط التالية:

أولا –مفهوم الإنفاق العام وأولويته:

1- مفهوم الإنفاق العام: يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه " مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة[1].

وتعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى تنظيماتها، بقصد إشباع الحاجات العامة[2].

مع ملاحظة أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، وترتبط بأهداف السياسة المالية لتلك الدولة، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد :**اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص173 .

[2] جمال لعمارة :**مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي"دراسة مقارنة"**، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد03 ، 1998، ص02.

[3] موسى رحماني :**نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية**، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول" السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر،29 /30 نوفمبر 2004 ،ص03.

فالنفقة العامة يمكن اعتبارها أنها ذات ثلاثة خصائص: [1]

- مبلغ نقدي؛
- يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- الغرض منه هو تحقيق نفع عام؛

وبالتالي فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية، وهو أحد أوجه السياسة المالية، التي تعتمد في التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي.

ويعبر الإنفاق العام عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتشمل النفقات العامة جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.

2- أولوية الإنفاق العام: اختلف كتاب المالية العامة بخصوص تحديد الأسبقية في التقدير، أي هل يتم تقدير النفقات العامة وفي ضوء النتائج المترتبة عنها توضع تقديرات الإيرادات العامة، أم العكس؟

لقد ظهر رأيان متناقضان في هذا المجال[2]:

- ✓ **الرأي الأول** :يرى كتاب المالية التقليديون أن الدولة تضع تقديرات نفقاتها ومن ثم تبحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، معتمدة في ذلك على ما لها من سلطة واسعة في الحصول على الإيرادات.
- ✓ **الرأي الثاني** :يرى كتاب المالية المحدثون أنه بعد اتساع دور الدولة في الاقتصاد ثم دورها المالي أدى إلى اتساع النفقات العامة بحيث أصبح من غير الممكن أن تحدد النفقات حجم الإيرادات، كما أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تتحدد بعدة عوامل أهمها:
  - ضرورة المحافظة على مستوى معيشة الأفراد، وعدم إثقالهم بفرض الضرائب.
  - مراعاة الظروف الاقتصادية للدولة وأثر السياسة الإيرادية والإنفاقية على الاقتصاد.

ثانيا –التصنيفات المختلفة للإنفاق العام: يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات وذلك حسب مجموعة من المعايير، ويمكن جمعها في معيارين أساسيين[3]، معيار علمي (نظري) ومعيار وضعي (عملي).

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص65.

[2] محمد طاقة وهدى العزاوي :**اقتصاديات المالية**، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص ص 39 ،38 .

[3] محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا :**المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003 ، ص28 .

1-المعيار العلمي في تصنيف الإنفاق العام: ويقصد بها التقسيمات النظرية التي تناولها علماء المالية العامة، والتي تعتمد على التكرار أو الدورية وحسب أهدافها أو حسب آثارها الاقتصادية أو من حيث مقابلها[1]:

1-1- التقسيم من حيث مقابلها: تقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:

أ)- النفقات الحقيقية :ونعني بالنفقات الحقيقية التي تتم بمقابل، أي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات، كالأجور وأسعار السلع والخدمات إلى جانبي النفقات الاستثمارية، كما تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني.

ب)- النفقات التحويلية :أما النفقات التحويلية فهي التي تتم دون مقابل كالإعانات الاقتصادية، نفقات المساعدة والتضامن...، فهدفها ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخيل على مختلف فئات المجتمع، والأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهذه الموارد.

1-2- التقسيم حسب انتظامها ودوريتها :تقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية[2]:

أ)- النفقات العامة العادية :هي التي تظهر بصفة دورية محددة أي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة، أي خلال كل سنة مالية، وتستخدم لإشباع حاجة دائمة.

ب)- النفقات العامة غير العادية :فهي ذات طبيعة استثنائية، ولكن تدعو الحاجة إليها بمعنى أنها تنشأ لمواجهة حالة طارئة كالكوارث الطبيعية والحروب وعليه فهي لا تتكرر سنويا.

إن هذا التقسيم قد يبدو صحيحا، لكنه محل نقد لأنه يعتمد على مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، في حين تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن السنة، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام، ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية.

1-3 التقسيم حسب انتاجيتها: ولذلك فإن الفكر المالي الحديث قد اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات :النفقات العامة الجارية والنفقات الرأسمالية (الاستثمارية):

أ)-النفقات العامة الجارية :وهي ذات طابع عادي ودوري منتظم ومتكرر عادة وتهدف لتسيير أمور الجهاز الإداري العام في الدولة، وحصولها على ما تحتاجه من سلع وخدمات لتلبية متطلبات الأعمال الجارية بحيث لا يفرق بين الإنفاق المنتج والإنفاق غير المنتج، كالرواتب والأجور والنفقات الإدارية الاستهلاكية[3].

---

[1] عادل فليح العلي :**المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ، ص5 .

[2] سوزي عدلي ناشد :**المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003 ، ص46 .

[3] قحطان السيوفي :**السياسة المالية في سورية" أدواتها ودورها الاقتصادي** :"منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا،2008 ، ص95 .

ب)–النفقات الاستثمارية (الرأسمالية): وهي نفقات مرتبطة بالمشروعات الاستثمارية التي تنفذها الحكومة ووحداتها وتصرف بهدف الحصول على تجهيزات رأسمالية لزيادة الخدمات العامة) كمشاريع التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية (ونفقات البحث والتطوير والبعثات الدراسية أو لزيادة الإنتاج السلعي (مشاريع إنتاجية)[1].

وهناك معايير عديدة للتمييز بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، ومن حيث مصادر التمويل تغطى النفقات الجارية من الإيرادات الجارية، كما تغطى النفقات الاستثمارية بدورها من الإيرادات الاستثمارية .

وبالمقابل لا يمكن اعتماد معيار الإنتاجية للتفريق بين النفقات العامة الجارية والنفقات الاستثمارية نظرا لصعوبة تحديد مفهوم الإنتاجية بدقة، ولاسيما أن النفقات الجارية يمكن أن تكون نفقات إنتاجية تساهم في رفع مستوى أداء عوامل الإنتاج في المجتمع وزيادة الدخل القومي بشكل مباشر أو غير مباشر[2].

1–4–تقسيم النفقات حسب وظيفتها أو أهدافها :تقسم إلى نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية ويقصد بها تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة، حسب فلسفتها من ناحية، وظروفها التاريخية والإدارية من ناحية أخرى، ويميز الاقتصاديون بين ثلاث وظائف أسياسية للدولة وهي: [3]

أ)– النفقات الإدارية :ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم نفقات الدفاع والأمن، الأجور...

ب)– النفقات الاجتماعية :وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وتشمل نفقات التعليم والصحة والنقل والسكن.

ج)– النفقات الاقتصادية :هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، يسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال.

2–المعيار الوضعي (العملي) في تصنيف الإنفاق الحكومي: ويقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة، ويمكن إعطاء لمحة وجيزة عن تقسيمات الإنفاق العام عند بعض الدول[4].

---

[1] عاطف وليم أندراوس :**الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010 ، ص105.

[2] قحطان السيوفي :**مرجع سابق**، ص95 .

[3] محمد عباس محرزي :**مرجع سابق**، ص ص 83 ،82.

[4] حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي :**مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998 ، ص167 .

2-1-تقسيم النفقات في فرنسا :تنقسم النفقات العام في فرنسا إلى قسمين رئيسين: [1]

أ)- نفقات نهائية :وتنقسم بدورها إلى نفقات عادية ونفقات رأسمالية.

ب)- نفقات ذات طبيعة مؤقتة :وهذا يتم عن طريق القروض، والتسهيلات الائتمانية، ويطلق على هذا التقسيم بالتقسيم الأفقي للنفقات العامة، أما التقسيم الرأسي فيعتمد على المستوى الإداري (الوزارات،الهيئات، المصالح الحكومية)، كما يتم تقسيم النفقات في فرنسا حسب الوظائف إلى تسعة وظائف رئيسية هي: النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية، والصحية والتوظيف، نفقات التعليم والثقافة، نفقات الزراعة والخدمات الريفية، نفقات قطاع السكن والخدمات الحضرية، نفقات النقل والاتصالات، نفقات الصناعة والخدمات، نفقات القطاع الخارجي، نفقات الدفاع.

2-2-تقسيم النفقات في بريطانيا :تقسم النفقات العامة في بريطانيا إلى نفقات جارية وغير جارية: [2]

أ)- النفقات الجارية :تمول من مصادر ضريبية وتقسم بدورها إلى نفقات ذات اعتمادات دائمة أي لا تحتاج إلى تجديد سنوياً من قبل البرلمان، لأنها سبق وأقرت من قبل السلطة التشريعية بصكوك تشريعية ذات صفة دائمة إلا إذا تم تعديلها بصكوك تشريعية أخرى، وإذا اقتضت مصلحة البلاد ذلك ومن هذه النفقات المخصصات لأعضاء الأسرة المالكة ورؤساء الوزراء السابقين ورؤساء مجالس العموم السابقين، رئيس المعارضة وكذلك المراقب المالي العام، ورواتب الجهاز القضائي.

وهناك اعتمادات تقر سنوياً من قبل السلطة التشريعية كنفقات الدفاع والصحة والتعليم، والإسكان، والشؤون الاجتماعية، خدمة الدين العام، الإعانات الزراعية، إعانات السلطة المحلية.

ب)- النفقات غير الجارية :وهي عادة نفقات عامة ذات صفة رأسمالية، كقروض تنمية الإسكان في المدن الحديثة، قروض الصناعة المؤممة، قروض السلطات المحلية.

2-3-تقسيم النفقات العامة في الجزائر :يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار)[3]:

---

[1] François DERUEL & Jacques BUISSO, **finances publiques**« **budget et pouvoir financier3** », 13e édition, édition Dalloz, Paris,France , 2001, p 16.

[2] قحطان السيوفي :**مرجع سابق**، ص95 .

[3] المادة 23 من القانون رقم84 /17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 ، المتعلق بقوا نين المالية، ج.ج د.ش:الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984، ص62.

أ)– نفقات التسيير :ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، مصاريف الصيانة، ومعدات المكاتب... إلخ، وهذه النفقات لا تكون أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، أي أنها لا تقوم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب[1]:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

ب)– نفقات التجهيز (الاستثمار): ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات، وتتفرع إلى ثلاثة أبواب[2]:

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص؛
- النفقات الأخرى برأس المال.

ثالثا –الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: أدى التطور إلى التوسع في الإنفاق العام بصفة مستمرة في جميع دول العالم، وإلى تنوعه وتغير هيكله، وإلى تقرير إيجابية النفقة، واستخدام الإنفاق الحكومي كوسيلة لتحقيق زيادة الدخل واستقراره وحسن توزيعه. فالدولة وإن أمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بواسطة الضريبة والسياسة الائتمانية والنقدية إلا أن النفقات العامة تظل الأداة الأساسية لتنفيذ سياستها الاقتصادية.

فسياسة الإنفاق العام تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويترتب عليها آثار متعددة الجوانب على الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وعلى توزيع الدخول ومستوى الأسعار وعلى النمو الاقتصادي.

1–الآثار المباشرة:

أ– الأثر على الإنتاج الوطني: يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة، وهي غالبا سنة، فالنفقات العامة تؤثر على حجم الإنتاج والتشغيل، فهي قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، وذلك بطريق مباشر حينما تؤدي زيادة النفقات إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل، وعلى الادخار[3].

[1] المادة 24 من نفس القانون السابق.

[2] المادة 35 من نفس القانون السابق.

[3] حسين مصطفى حسين :**المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص31

ب –الأثر على معدل النمو الاقتصادي: يمكننا أن نتوقع أثرا إيجابيا للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل متزايد[1]، وعليه قد ينظر إلى آثار النفقات العامة تبعا لتقسيماتها فالنفقات الاستثمارية مثلا تعد إنفاقا ضروريا لتنظيم المعاملات وحافزا لجذب رؤوس الأموال الخاصة بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة، مما يحفز الإنتاج نحو الازدهار ويزيد من معدلات النمو[2].

ج– الأثر على الاستهلاك الوطني: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أما الأثر المباشر فيقصد به ما قد يحدث من زيادة مباشرة في حجم طلب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من السلع الاستهلاكية، أما الأثر غير المباشر فيتمثل في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية[3].

د– الأثر على توزيع الدخل الوطني: يعد موضوع توزيع الدخل القومي من الموضوعات الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإنما كذلك في مجال الدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج، ويتوقف على الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة، ويؤثر الإنفاق على توزيع الدخل من خلال[4]:

- تتدخل الدولة عن طريق النفقات الحقيقية في التوزيع الأولي للدخول، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج القومي، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، وهي الأجور والفوائد والريع والأرباح؛ أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين.
- تتدخل الدولة في التوزيع النهائي تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية الناجمة عن التوزيع الأول من خلال النفقات التحويلية، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية، في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو القومية، ولتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن.

هـ– الأثر على المستوى العام للأسعار: لا تتحد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر[5]، فيكون أثر الإنفاق العام على

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد :**اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص199 .

[2] سعيد عبد العزيز عتمان :**المالية العامة" مدخل تحليلي معاصر"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص494 .

[3] محمد عبد السلام عمر ومحمد إبراهيم الشافعي :**مالية الدولة**، مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003 ، ص233 .

[4] عبد الله خبابة :**أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2009 ، ص69 .

[5] حسين مصطفى حسين :**مرجع سابق**، ص33 .

الأسعار محدودا إذا دخلت الحكومة مشترية لبعض السلع والخدمات من الأفراد، ويكون أكثر فاعلية إذا أدى إلى زيادة القدرة الشرائية لهم، فالإنفاق الموجه إلى زيادة الاستهلاك يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار في المدى القصير ويستمر إذا لم يقابله توسع في الإنتاج على المدى الطويل، كذلك يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، والملاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، والملاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الكساد والانكماش الاقتصادي يكون أثره ضعيفا على مستويات الأسعار، بعكس لما يكون الاقتصاد في حالة رواج اقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[1].

2-الآثار الغير المباشرة: وهناك ما يطلق عليه بالآثار غير المباشرة للإنفاق الحكومي تتمثل في أثر المضاعف وأثر المعجل (المسارع)[2].

أ-أثر المضاعف: لقد استعمل الاقتصادي كينز فكرة المضاعف من أجل تبيين أثر الإستثمار المستقل(الذاتي)في الدخل الوطني بواسطة آثار الإستثمار على الزيادة في الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني، والذي بدوره يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني أو بمعنى آخر ركز كينز على إظهار أثر الإستثمار المستقبل أو التلقائي في الدخل الوطني من خلال ما أدي إليه هذا الإستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الوطني بأضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل وهو ما يطلق عليه بمضاعف الاستثمار، والذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل والزيادة في الدخل الوطني فتتكون طريقة حساب المضاعف كما يلي:

$$\Delta y = k\ \Delta I$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = K$$

بحيث:

K: قيمة المضاعف.

ΔI: التغير في الاستثمار.

ΔY: التغير في الدخل.

ولدينا: $y = c + I$

$$\Delta y = \Delta c + \Delta I$$

[1] معهد التخطيط القومي :**الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي**، القاهرة، مصر، 1995 ، ص45 .

[2] لتفاصيل أكثر حول هذا العنصر انظر وليد عبد الحميد عايب :**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"**، ط1 مكتبة حسن العصرية بيروت ، لبنان 2010، ص ص146 -157.

حيث : $\Delta I = \Delta y - \Delta c$

ومنه تصبح العلاقة كما يلي:

$$K = \frac{\Delta y}{\Delta y - \Delta c}$$

$$K = \frac{\Delta y}{\frac{\Delta c}{\Delta y}}$$

بحيث:

$\frac{\Delta c}{\Delta y}$: يمثل الميل الحدي الاستهلاك.

$1-\frac{\Delta c}{\Delta y}$: يمثل الميل الحدي للادخار.

ومنه يمكن القول بأن فكرة المضاعف تستند إلى أنه عند ما يزداد الإنفاق العام فإن جزء منه يوزع على شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، بحيث يقوم الأفراد بتخصيص جزء من هذه الدخول لإنفاقها على احتياجاتهم الاستهلاكية المختلفة.

وعلى الجزء الباقي منه فيوجه للادخار، وبالتالي الدخول التي توجه للإنفاق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى،وأيضا الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وكل ذلك يؤدي إلى الزيادة في الدخل بنسب مضاعفة، وما تجدر إليه الإشا ة ر إلى أن هناك الكثير من الانتقادات التي تعرض لها المضاعف، وكلها متعلقة بالفرضيات التي انطلق منها كينز في صياغة تحليله.

ب- أثر المسارع (المعجل): أثر المسارع أو لمعجل هو التغير في الاستهلاك على الاستثمار أو بمعنى آخر يعبر عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فحجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في حجم الطلب الكلي، والمسارع يوضح سلوك الإستثمار في المخزون من السلع وتبين نظرية المسارع أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بالدخل الوطني، بمعنى آخر أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرا ت في مستوى الدخل[1].

ويعبر عن المعجل بالعلاقة:

$$\text{المعجل} = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

[1] وليد عبد الحميد عايب، (**نفس المرجع**)، ص149.

بحيث:

Δc: التغيرات في الاستهلاك.

ΔI: التغير في الاستثمار.

ويعبر عن المعجل بالاستثمار التابع أي المشتق، لأن الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولى المستقل، ولكن تؤدي الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية لزيادات أخرى في الاستثمار، والذي يعرف بالاستثمار التابع أو المشتق فيفسر المسارع الزيادة في الدخول التي ينجر عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وهو ما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من آلات ومعدات من أجل الزيادة في الإنتاج وزيادة الأرباح، وبزيادة الاستثمار يرتفع الدخل الوطني، وكل هذا يبين تأثير تغير الاستثمار على الاستهلاك.

وما تجدر الإشارة إليه أن أثر الإنفاق الأولي لا تقتصر على زيادات الدخل وفقا لمبدأ المضاعف فقط ولكن بتعداد إلى الزيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المعجل، وهو ما يبين لنا التفاعل المتبادل بين مبدأي المضاعف والمعجل، وهذا التفاعل يؤدي إلى آثار نفترض توفر جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج[1].

المطلب الثاني :سياسة الإيرادات العامة

إن التطور الذي عرفته الدولة في مختلف الميادين وخاصة الميدان الاقتصادي والاجتماعي ترتب عنه تزايد النفقات العامة واتساع مجالها، وزاد تأثيرها على الإنتاج والدخل والوطني، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة اللازمة لتغطيتها، لذلك في العصر الحديث زادت أهمية الإيرادات العامة ولم يقتصر دورها على تغطية النفقات العامة فحسب، بل أصبحت وسيلة في يد الدولة تستعملها في توجيه الاقتصاد وبالتالي توجيه الاستثمارات.

أولا –ماهية الإيرادات العامة:

1–مفهوم الإيرادات العامة: الإيرادات العامة هي "مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"[2].

2– تصنيفات الإيرادات العامة: يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات عامة عادية وإيرادات عامة غير عادية[3]:

2–1– الإيرادات العامة العادية: مجموعة الإيرادات التي تتصف بالدورية والانتظام والتي تسمى بممتلكات الدولة وهي: الضرائب – الرسوم – الدومين.

[1] وليد عبد الحميد عايب، (**نفس المرجع**)، ص152.

[2] محمد عباس محرزي :**مرجع سابق**، ص**139** .

[3] عبد الله خبابة :**مرجع سابق**،85 .

2-1-1-الضرائب: تحتل الضرائب مقارنة مع بقية الموارد الأخرى للدولة مكانة كبيرة، ويتجلى ذلك من خلال اهتمام الكثير من الباحثين في علم المالية العامة لأنها تعتبر مورد رئيسي م موارد الدولة الحديثة.

أ)- تعريف الضريبة :لقد عرفت الضريبة "على أنها اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة بلا مقابل وفقا لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة وتحقيق أهداف المجتمع"[1].

أو أنها اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائية دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية[2].

أما النظام الضريبي فيمكن تعريفه بأنه مجموعة من الضرائب والفرائض التي يلتزم رعايا دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها من مركزية أو محلية، وتختلف ملامحه (النظام الضريبي) بين المجتمع الرأسمالي و المجتمع الاشتراكي، كما تختلف صورته في المجتمع المتقدم عن صورته في المجتمع المتخلف[3]، أما السياسة الضريبية فهي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية[4].

ب)- أنواع الضرائب :يمكن تقسيم الضرائب إلى ما يلي:

1* **الضريبة على الأشخاص وعلى الأموال:** الضريبة على الأشخاص تفرض على الأفراد اعتبارا لوجودهم في الدولة تحت رعايتها[5]، أما الضريبة على الأموال فتفرض على الأموال والممتلكات التي يحوزها الأشخاص كأرض أو عقار أو سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية (أسهم وسندات) [6].

2* **نظام الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة:**

- نظام الضريبة الواحدة: تعني انها تقتصر الضرائب التي تفرضها الدولة على ضريبة وحيدة والى جوارها بعض الضرائب القليلة الأهمية.
- نظام الضريبة المتعددة : يعني نظام الضريبة المتعددة إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب فحسب هذا التعريف تعتمد الدولة على أنواع مختلفة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون ومن ثمة تتعدد الضرائب وتختلف

[1] هشام مصطفى الجمل :**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية "بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007 ، ص171 .

[2] Raymond MUZELLEC: **Finances Publiques**, 8éme édition, édition Dalloz, Paris, 1993, p 423.

[3] يونس أحمد البطريق :**مرجع سابق**، ص ص 18 ،19.

[4] عبد المجيد قدي :**مرجع سابق**، ص139 .

[5] محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا :**مرجع سابق**، ص65 .

[6] سوزي عدلي ناشد :**المالية العامة**، مرجع سابق، ص136 .

الأوعية الضريبية، يقلل من التهريب الضريبي بحيث انه إذا افلح الممول من التهريب من الضريبة الوحيدة فانه يستحيل عليه التهرب من كافة الضرائب.

3* **الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة** :ويمكن تقسيمها من حيث تحمل عبئها إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة.

- **الضرائب المباشرة** :وهي تلك الضرائب التي تفرض إما على الدخل أو رأس المال[1]، ولقد عرف بعض الكتاب الضرائب المباشرة بأنها الضريبة التي تفرض على عناصر تتمتع نسبيا بالدوام والاستقرار مثل ضريبة كسب العمل، ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة العقارية[2]، ومن مزاياها أناه ثابتة ومستقرة ومنتظمة تحقق العدالة، ومن عيوبها عدم المرونة الكافية لعدم إمكان التحكم في حصيلتها، تعقد وطول إجراءات تحصيلها.
- **الضرائب غير المباشرة** :ويطلق عليها اسم ضرائب الإنفاق وذلك لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه، لذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة[3]، حيث من الممكن نقل عبئها ودافع الضريبة هو الذي يتحملها مثل الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات، ويتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة ونوع العنصر الخاضع ومدى توافر أو انعدام المنافسة[4]، من مزاياها تتسم بالمرونة الكافية وسهولة دفعها، ولكنها مكلفة من حيث مراقبتها وتحصيلها.

ج)– أدوات السياسة الضريبية: تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية "بالإنفاق الضريبي" وهي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية، وتصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الضريبية إلى: [5]

1* التخفيضات الضريبية :وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة.

2* الإعفاءات الضريبية :هي إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سداده مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة.

3* تأجيل مواعيد الدفع أو تقسيطه.

---

[1] السيد عطية عبد الواحد :**مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000 ، ص222 .

[2] حسين مصطفى حسين :**مرجع سابق**، ص49 .

[3] سوزي عدلي ناشد :**الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص180 .

[4] عبد المطلب عبد الحميد :**النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص453 .

[5] عبدالمجيد قدي :**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 ، ص ص 174 ،17.

2-1-2-الرسم: والرسم هو" مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل[1].

وكان للرسوم سابقا أهمية كبيرة في موارد الدولة، ومع التقدم الاقتصادي فقدت هاته الأهمية نظرا لتحديد الرسم في حدود تكلفة إنتاج الخدمة أو أقل ولكن ومع ذلك مازالت تشكل نسب من الإيرادات العامة يمكن استعمالها كوسيلة من وسائل توجيه الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية[2].

2-1-3-الدومين (الإيرادات من ممتلكات الدولة): ويقصد بالدومين كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة، ويمكن تقسيم الدومين إلى الدومين العام والدومين الخاص[3].

أ)- الدومين العام : ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعا عاما، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، حيث لا يمكن التصرف فيه أو بيعه، ولا يكون محلا للتملك من طرف الأفراد كالطرق والموانئ والمطارات...إلخ.

ب)- الدومين الخاص: ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها، ومن ثم فهي تخضع لأحكام القانون الخاص، كالأراضي الزراعية المملوكة للدولة وغيرها.

3-الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة والإصدار النقدي الجديد): تعتبر القروض العامة- أو ما يطلق عليها بالإيرادات الائتمانية -من أهم المصادر المالية للدولة حيث تلجأ إليها عندما تكون المصادر الأخرى غير كافية لتغطية نفقاتها العامة، وأيضا من بين المنافذ الأساسية للدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة نجد الإصدار النقدي، لكن في موضوعنا سوف يتم التركيز على القروض باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية للدولة.

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئا من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، ويلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين :الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى، أما الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

---

[1] محمد عباس محرزي :**مرجع سابق**، ص323 .

[2] حسين مصطفى حسين :**مرجع سابق**، ص 88.

[3] سوزي عدلي ناشد :**المالية العامة**، مرجع سابق، ص91.

لهذا نحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:

3-1- تعريف القروض العامة: فالقروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية لمجابهة عجز حقيقي يرجع إلى عدم كفاية حصيلة الضرائب لتغطية النفقات العامة، وهي أداة هامة لتحقيق أهداف الدولة لزيادة الدخل واستقراره، وحسن توزيعه، فيستخدم القرض لدرء الأزمات[1]، وقد تشكل مصدر عادي للإيرادات العامة في حالة العجز المزمن للميزانية العامة للدولة رغم أنها ليست كذلك، وان الاعتماد على القروض كمصدر للإيرادات العامة يعتمد على مدى قدرة الدولة على الاقتراض[2].

فالاقتراض العام ينشأ عنها ظاهرة المديونية وهو ما يطلق عليه بالدين العام الداخلي أو الخارجي، فالدين العام الداخلي هو إجمالي المبالغ المستحقة على الدولة في وقت محدد، وإجمالا يمكن القول أن الدين العام الداخلي هو الذي ينشأ في ذمة الحكومة، أو الهيئات العامة، والذي تظل الحكومة محملة بعبئه إلى أن يتم سداده للدائنين[3].

3-2- تصنيفات القروض العامة: تنقسم القروض العامة إلى عدة أنواع هي كما يلي:

-القروض الداخلية والقروض الخارجية؛

-القروض الإجبارية والقروض الاختيارية؛

-القروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل.

أ)- القروض الداخلية والقروض الخارجية:

1* القروض الداخلية :هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها، وتتمتع الدولة عادة بحرية كبيرة بهذا النوع من القروض،لأنها تستطيع وضع الشروط التي تجدها ملائمة، كتحديد أجل القرض ومعدل الفائدة وكيفية السداد.

2* القروض الخارجية :هي القروض التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم خارج البلد أو من حكومات أجنبي، وتلجأ الدولة لمثل هذه القروض عندما تكون بحاجة لرؤوس أموال أو حاجة الدولة للعملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات[4].

---

[1] عبد الكريم صادق بركات وعوف محمود الكفراوي :**الاقتصاد المالي الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص253 .

[2] فليح حسن خلف :**الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2007 ، ص295 .

[3] خالد عبد الوهاب البندراوي :**الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2007 ، ص242 .

[4] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية :**أسس المالية العامة**، ط3 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007 ، ص239 .

ب)– القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:

1* القروض الاختيارية: في الحالة العامة يكون القرض اختياريا بمعنى يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض وذلك وفقا للظروف المالية والاقتصادية[1].

2* القروض الإجبارية: تلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض عندما تخشى عدم إقبال الأفراد أو الهيئات فتعتمد أسلوب الإجبار والضغط للاكتتاب فيها، وقد تلجأ إليه مثلا لدى تعرضها لحروب أو رغبة في تمديد أجل قرضها الاختياري[2].

ج)– القروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل:

1* القروض قصيرة الأجل :وهي تلك القروض التي تدفع في نهاية فترة قصيرة لا تتجاوز السنة، وتلجأ إليها الدولة لسد العجز النقدي (عدم توافق تاريخ تحصيل الإيرادات مع الشروع بالنفقات، أي الفجوة المؤقتة)، وتصدر الدولة ما يسمى بأذونات الخزانة العامة، وفي الغالب تكون الفائدة على هاته القروض قليلة نسبيا[3].

2* القروض متوسطة وطويلة الأجل :فالقروض المتوسطة الأجل هي تلك القروض التي تتراوح مدتها ما بين ثلاث إلى عشر سنوات، أما القروض الطويلة الأجل هي تلك التي تزيد مدتها عن عشرين سنة[4]، وتعقدها الدولة من أجل تغطية عجز دائم أو طويل الأجل في الميزانية العامة.

ثانيا –الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإيرادات العامة:

1–الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية: إن تطبيق السياسة الضريبية قد ينشأ عنه عدة آثار اقتصادية نذكر منها:

1–1–الأثر على الاستهلاك: إن فرض الضريبة يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل وبالتالي تقليل الاستهلاك، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه الأخيرة، فيقل تأثير فرض الضريبة على السلع الضرورية[5].

---

[1] سوزي عدلي ناشد :**المالية العامة**، مرجع سابق، ص241 .

[2] حسين مصطفى حسين :**مرجع سابق**، ص62 .

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي :**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص123 .

[4] طارق الحاج :**المالية العامة**، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص109 .

[5] محمد طاقة وهدى العزاوي :**مرجع سابق**، ص23.

1-2-الأثر على الإنتاج: تؤثر الضرائب على الإنتاج من جوانب مختلفة، ويظهر من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الادخار، الاستهلاك والاستثمار) وتأثيرها على عناصر الإنتاج، كما تعمل على حماية الإنتاج المحلي من خلال التعريفة الجمركية، والزيادة في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة[1].

1-3-الأثر على الأسعار: يظهر لنا هذا الأثر عندما يقتطع جزء من دخول الأفراد على شكل ضرائب، وهذا ما يقلل على طلب سلع وخدمات معينة من طرف هؤلاء الأفراد، وذلك ما يؤدي إلى انخفاض أثمان هذه السلع، ثم أنه في فترات الانكماش تقوم الدولة بتخفيض الاقتطاع الضريبي، وذلك تشجيعا لزيادة الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى حدوث الانتعاش وزيادة الطلب، فإذا استخدمت الدولة حصيلة الضرائب في عملية التداول مثل شراء السلع والخدمات ودفع أجور العاملين فهؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يحدث ارتفاعا في الأسعار[2].

1-4-الأثر على توزيع الدخول: تعمد بعض الدول إلى انتهاج سياسات مالية ضريبية من شأنها أن تعيد توزيع الدخل والثروة، وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية أو ضرائب على زيادة رأس المال وضرائب على الثروات المكتسبة حيث تؤثر على الطبقة الغنية، كما أن الدولة تفرض الضرائب على السلع الكمالية والتي يستهلكها بشكل واسع الأغنياء، وفي نفس الوقت تعفى السلع الأساسية من الضرائب والتي يستهلكها الفقراء بشكل واسع[3].

لذلك فالسياسة الضريبية من خلال أدواتها المختلفة تهدف إلى تحقيق أهداف أساسية وأهداف أدواتية، فالأهداف الأساسية تتعلق بهدف النمو الذي يترجم في الواقع عن طريق تحفيز الادخار والاستثمار وتتعلق كذلك بهدف الرفاهية و الذي يترجم في الواقع عن طريق توزيع للدخل يوصف بالأمثل على مستوى الأفراد وعلى مستوى الجهات أو المناطق، أما الأهداف الأدواتية فإنها تتعلق عادة تهدف التوازن الاقتصادي والمالي والذي يأخذ في الواقع مظاهر استقرار الأسعار، توازن الموازنة و توازن ميزان المدفوعات....الخ[4].

2-الآثار الاقتصادية لسياسة الاقتراض العام: إن الدول لا تلجأ للقروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض العامة لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات

[1] عادل فليح العلي :**مرجع سابق**، ص143.

[2] سوزي عدلي ناشد :المالية العامة، **مرجع سابق**،223 .

[3] طارق الحاج :**مرجع سابق**، ص100 .

[4] محمد فلاح :**السياسة الجبائية-الأهداف و الأدوات -بالرجوع إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 ، ص23 .

العامة على الإيرادات العامة المتوفرة، وإما لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقات مثل هذه المشاريع، وينجم عن هذه القروض آثارا اقتصادية متعددة من أهمها:

2-1-الأثر على الاستقرار الاقتصادي: قد تحدث القروض انكماشا اقتصاديا إذا كانت داخلية، فالقروض الداخلية تعني أن الدولة تقتطع جزءا من دخول الأفراد وبالتالي تقليل الإنفاق الفردي على الاستثمار والاستهلاك، حيث يتحقق إخفاق مالي لدى الحكومة إذا لم يتم استخدام هذا الفائض بالوجه الصحيح من حيث دفع عملية الإنتاج وزيادته فإنه سيؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاج الخاص وحدوث انكماش اقتصادي، وقد تؤدي إلى القروض العامة إلى التضخم، فعندما لا تستطيع الدولة زيادة إنتاجها وعرض مزيد من السلع ذات الإنتاج الوطني يقابل زيادة الدخول المتوفرة لذوي الدخول المحدودة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدني قيمة النقد وارتفاع الأسعار[1].

2-2-الأثر على الاستهلاك والادخار: تؤثر القروض العامة على الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤديه من إعادة لتوزيع الدخول الوطنية، حيث يتم هذا التوزيع وذلك لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، والسبب راجع إلى التسهيلات والتشجيعات التي تقدم للمدخرين من أجل الاكتتاب في سندات القروض وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك[2].

2-3-أثر القروض الأجنبية: أما بالنسبة للقروض الخارجية (الأجنبية) فآثارها على الاقتصاد متعلقة في النهاية بكيفية ومجال إنفاقها.

يمكن أن نعدد بعض آثارها الاقتصادية: [3]

أ)- تحسن وضعية ميزان المدفوعات للدولة المقترضة بسبب ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية بالعملة الصعبة إلى الداخل.

ب)- قد يكون القرض الأجنبي سببا (إذا استخدم في أغراض إنتاجية تنموية) في زيادة تكوين رأس المال والطاقات الإنتاجية المحلية وبالتالي زيادة الناتج المحلي، بصورة أكبر من قيمة الإنفاق الاستثماري الأصلية، وخاصة إذا وجد بالاقتصاد الوطني عوامل إنتاج غير موظفة بالكامل (عاطلة).

ج)- يمكن أن تتسبب القروض الخارجية في حالة عدم قدرة الدولة على تسديدها في تشويه سمعة البلد وجدارته الائتمانية عالميا مما يقلص من إمكانية حصولها على قروض أجنبية مستقبلا .إضافة إلى انفتاح المجال أمام الجانب المقرض (دولة،

[1] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية :**مرجع سابق**، ص ص 260 ،259.

[2] سوزي عدلي ناشد :**المالية العامة**، مرجع سابق، ص262 .

[3] هيثم صاحب عجام :**نظرية التمويل والتمويل الدولي**، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001 ، ص ص121 -124.

منظمة دولية...الخ) للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد التي في مقدمتها رفع الدعم وما لهذا الإجراء من آثار سلبية على المجتمع.

د)- تلجأ الدولة لسداد الديون الخارجية بزيادة الضرائب ورفع الدعم عن الأسعار الأساسية وتخفيض قيمة عملتها أو بيع الدولة لأملاكها وحصصها في المشاريع الإنتاجية كي تفي بشروط القرض، ويمكن أن تصل إلى جدولة ديونها وهو من بين الآثار السلبية للقروض الخارجية على الاقتصاد الوطني[1].

ومع أن العديد من الدول النامية تمكنت من تمويل جانب كبير نفقاتها العامة الجارية والاستثمارية من خلال هذا المصدر، حيث زادت سرعة الاستدانة بشكل كبير في كثير من الدول توهما منها بأنه من الممكن الاستكانة إلى هذا المصدر التمويلي دون حدوث مشكلات في الأجل الطويل أو المتوسط لكن سرعان ما نمت أعباء هذه الديون بمعدلات أسرع من معدلات نمو الصادرات وموارد النقد الأجنبي الأخرى، وظهرت متاعب شديدة في خدمة هذه الديون الأمر الذي اضطر دول مثل المكسيك والأرجنتين وشيلي إلى طلب إعادة جدولة ديونها في نادي باريس عام 1982 ، وما انطوى على ذلك من تدخل كبير من جانب الدائنين والمنظمات الدولية في الشؤون الداخلية للبلد الذي طلب إعادة جدولة ديونه[2].

2-4-وقد تلجأ الدولة في حالة سداد تلك القروض إلى زيادة الإصدار النقدي، مما ينتج عنه حالة التضخم، قد يسبب آثار سيئة على الاقتصاد الوطني[3].

وهناك أثر آخر ربما يشترك فيه الاقتراض الخارجي أيضا ألا وهو تحميل الأجيال القادمة الأعباء الحقيقية للقروض المتمثلة في الأقساط والفوائد، ويتم ذلك من خلال دفع الضرائب، وهذا ما يجعل الأجيال المستقبلية معاقبة بأعباء لم تستفد منها[4].

---

[1] طارق الحاج :**مرجع سابق**، ص120 .

[2] رمزي زكي :**الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، دار سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992 ، ص121 .

[3] هشام مصطفى الجمل :**مرجع سابق**، ص270 .

[4] عبد المجيد قدي :**مرجع سابق**، ص224 .

المطلب الثالث: السياسة الموازنية (الموازنة العامة للدولة)

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الوسيلة التي تحدد الدولة من خلالها سياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها وتحقيق أهدافها، ومن أهم أدوات السياسة المالية وبالتالي فالميزانية العامة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أولا –مفهوم الموازنة العامة للدولة: ويقصد بها البيان التفصيلي للإيرادات الدولة و نفقاتها المتوقعة خلال فترة عادة ما تكون سنة، ويتم عرض هذه الموازنة على السلطة التشريعية لاعتمادها، وبطبيعة الحال فإن هذه التوقعات قد تختلف عند التطبيق، ولهذا فإن الموازنة تنتهي إلى حالات ثلاث وهي توازن أو عجز أو فائض[1].

وعرف المشرع الجزائري الموازنة "بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا"، ومضمون هذه التعاريف لا تختلف بين الدول، وللميزانية نفس الدور وهو تحويل الموارد المالية من مجال إلى آخر وفقا لقرارات السلطة السياسية في الدولة، وتعتبر الميزانية من أهم ما تلجأ إليه الدول لتعبئة طاقاتها الاقتصادية وتحقيق التكامل وزيادة الإنتاج الوطني[2].

وأصبحت موازنة الدولة أداة حكومية في رسم سياساتها العامة في مجالات الاستثمار والعمالة والادخار والاستيراد والتصدير والإنفاق العام والضرائب، وذلك بغرض تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وتهدف إلى إشباع الحاجات العامة وتوفير خدمات عامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية[3].

ثانيا –مبادئ وقواعد الموازنة العامة: هناك قواعد تشترك فيها جميع الدول ينبغي توفرها عند إعداد الميزانية العامة للدولة تتمثل فيما يلي: الوحدة، الشمولية، السنوية، عدم التخصيص والتوازن، المصداقية.

1–قاعدة وحدة الموازنة: يعني مبدأ وحدة الموازنة أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، ويؤدي هذا المبدأ إلى سهولة تحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل الوطني بوجود أرقامها في صك واحد للموازنة العامة، وهناك بعض الاستثناءات لمبدأ وحدة الموازنة وأهمها[4]:

---

[1] عطا الله أبو سيف ابادير و جابر محمد عبد الجواد الجزار :**اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، مصر، 2006،ص 263.

[2] علي زغدود :**المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص ص 69-71.

[3] عبد الباسط أحمد رضوان :**اتجاهات معاصرة في الموازنات العامة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز "الاقتصاد والإدارة"، جدة، المملكة العربية السعودية ،العدد 14، العدد 01، 2000،، ص ص 124 -125.

[4] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية :**مرجع سابق**، ص ص278 -280.

–الموازنة الملحقة: وهي منفصلة عن ميزانية الدولة، وتمثل الهيئات التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة ،(الغيت في الجزائر بموجب قانون المالية 2003).

–الموازنة الاستثنائية: تعد لأغراض مؤقتة أو غير عادية وبموارد استثنائية وتضم إلى جانب الموازنة العادية.

–حسابات خارج الموازنة: هي حسابات ليس لها علاقة مباشرة بإيرادات ونفقات الموازنة، وتشرف عليها الخزينة العمومية للدولة.

2–قاعدة شمولية الموازنة (العمومية): في ظل الأسس الحديثة للفن المالي المحاسبي لم يعد من الموافق إجراء عملية مقاصة بين الإيرادات العامة والنفقات، أي لا يمكن استخدام الميزانية الصافية المختزلة التي تقوم على قاعدة تصفية النفقة بإيرادها، لذا أصبحت قاعدة العمومية موافقة لإعداد ميزانية شاملة تتضمن تفاصيل جميع النفقات والإيرادات العامة، وهذا من شأنه تسهيل عملية الرقابة من قبل السلطة التشريعية وإعطاء صورة دقيقة عن النشاط المالي للسلطة التنفيذية[1].

3–قاعدة سنوية الموازنة: ويعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام، ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية . ولقد استقر الفكر المالي والنظم المالية أن السنة هي أنسب فترة لتوقع نفقات وإيرادات الدولة، فالسنة هي الفترة التي تمارس فيها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تضمن دقة تقديرات الدولة، بصفة خاصة على أساس اتجاهاتها في السنة المالية المنتهية[2].

4–قاعدة عدم التخصيص: ألا يخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق كما لو خصص إيراد الرسوم الجامعية على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعة، أو تخصيص حصيلة السيارات لإنشاء الطرق وصيانتها، وتتجه أساليب المالية العامة الحديثة لإنكار مبدأ التخصص والأخذ بمبدأ عدم التخصص فإنه إذا قلت حصيلة الإيراد المخصص ينتج عن ذلك قصور في المخصص لها هذا الإيراد ، وإذا زاد الإيراد فسوف يؤدي إلى إسراف في الإنفاق المخصص له هذا الإيراد[3].

5–قاعدة توازن الموازنة: ويقصد بالتوازن في الميزانية وهو تساوي الإيرادات العامة والنفقات العامة، لكن إذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فهناك عجز في الموازنة، على انه في النظرية الحديثة لم يعد ينظر للعجز على انه كارثة مالية محققة، وذلك على ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي، على أن الفكر المالي المعاصر لم يستبعد فكرة

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي :**مرجع سابق**، ص150 .

[2] سامي السيد وباهر عتلم :**المالية العامة**، دار التعاون للطباعة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، ص415 .

[3] عبد الله خبابة :**مرجع سابق**، ص179 .

التوازن، ولكن استبدل فكرة التوازن المالي البحت بفكرة أوسع عي التوازن الاقتصادي العام، حتى لو أدى ذلك إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية، ويعرف هذا الاتجاه بنظرية العجز المنظم[1].

فضلا عن هذه المبادئ سواء في صورها التقليدية أو المتطورة جرى العمل على مراعاة بعض القواعد التجريبية عند تحضير الميزانية من أهمها: [2]

أ)– الاسترشاد بأحدث الوقائع السابقة :لأن أفضل ما يساعد على دقة وتقدير النفقات والإيرادات في ميزانية جديدة هي أرقام إيرادات ونفقات السنوات السابقة.

ب)– تحضير الميزانية يكون أقرب ما يكون لبداية السنة المالية، لأنه كلما قصر الزمن بين التحضير والتنفيذ كان التقدير أقرب إلى الدقة.

ج)– ترتيب الحاجات العامة والأولويات الاجتماعية بصورة تحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة،وذلك في الإطار الذي يحفظ للسياسة المالية وحدتها ويضمن عدم إحداث تناقضات بداخلها.

د)– مراعاة الدقة في إقامة التقديرات بأن تكون المعطيات التي اعتمد عليها تنبع من الواقع مدعمة بالبيانات الإحصائية الدقيقة والوثائق الثبوتية.

ثالثا –مراحل الموازنة العامة: إن تطور مفهوم الموازنة العامة جعل منها المرآة التي تعكس مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة، وتمثل تلك السياسات السبيل التي تسلكها الدولة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وتمر عمليات الموازنة في دورة مستمرة تتضمن مراحل يمكن تقسيمها إلى أربعة، تبدأ بمرحلة التحضير والإعداد، ثم الاعتماد (الإقرار) من السلطة التشريعية، ثم مرحلة التنفيذ، ومن ثم مرحلة رابعة ترافق التنفيذ هي مرحلة الرقابة والمراجعة:

1–مرحلة إعداد الموازنة العامة: حيث تتولى السلطة التنفيذية إعداد وتحضير الموازنة العامة، حيث تقوم بتحديد النفقات العامة التي يتعين إنفاقها في السنة المقبلة، ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة، بمعنى تقوم السلطة التنفيذية بإعداد تقديرات للموازنة العامة، وذلك من خلال وضع بيان للنفقات العامة والإيرادات العامة في فترة مقبلة وبصورة منفصلة[3].

---

[1] سامي السيد وباهر عتلم :**مرجع سابق**، ص420 .

[2] مسعود دراوسي :**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"حالة الجزائر1994 –2004"** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ، ص199 .

[3] جمال لعمارة :**أساسيات الموازنة العامة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004 ، ص109 .

وتتولى الحكومة تحضير وإعداد الموازنة العامة، وتبدأ هذه المرحلة عادة بقيام أصغر الوحدات الحكومية التابعة للوزارات والمؤسسات والهيئات العامة، كل واحدة منها بإعداد تقديراتها لما يلزمها من نفقات، وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية[1].

2-مرحلة اعتماد الموازنة العامة: لا يعتبر مشروع الموازنة العامة، ميزانية تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة المختصة طبقا للنظام السياسي لكل دولة، والسلطة التشريعية هي المختصة باعتماد وإيجاز الموازنة، ويمر اعتمادها بثلاث مراحل على النحو التالي: [2]

2-1-مرحلة المناقشة العامة :حيث يعرض مشروع الموازنة للمناقشة العامة في البرلمان، وتنصب غالبا على إجماليات الموازنة العامة، وارتباطها بالأهداف الوطنية كما يراها أعضاء المجلس.

2-2-مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة: وتقوم بها لجنة متخصصة متفرعة عن البرلمان (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية) وتستطيع الاستعانة بخبراء استشاريين من خارج البرلمان، وتناقش الموازنة في جوانبها التفصيلية ثم ترفع بعد ذلك تقريرها إلى المجلس.

2-3-مرحلة المناقشة النهائية :حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة ثم يتم التصويت على الموازنة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها.

إذا وافق البرلمان على مشروع الموازنة العامة، فإنه يقوم بإصدارها بمقتضى قانون يطلق عليه " قانون المالية" الذي يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

3-مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: إن موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة، وصدور قانون خاص بها، يعني بداية مرحلة التنفيذ، أي الانتقال من التنبؤ لمدة مقبلة إلى واقع ملموس في وقت حاضر، ويقصد بتنفيذ الموازنة العامة العمليات التي يتم بواسطتها تحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات العامة، وإنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات العامة[3].

4-مرحلة الرقابة على التنفيذ: تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة وغاياته، حتما تحدد في الموازنة العامة، دون إسراف أو تقتير، حفاظا على الأموال العامة، كما تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إلى ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها واعتمادها لبنود الموازنة العامة.

---

[1] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية :**مرجع سابق**، ص300

[2] محمد عباس محرزي :**مرجع سابق**، ص ص 340 ،339 .

[3] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية :**مرجع سابق**، ص310 .

ويمكن التمييز بين أشكال متنوعة للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، حسب الزاوية التي ننظر منها إلى الرقابة، فحسب وظيفة الأشخاص الخاضعين للرقابة نميز بين الرقابة على الإداريين والرقابة على المحاسبين، كما يمكن التمييز حسب نوع العمليات موضوع الرقابة، بين الرقابة على الإيرادات والرقابة على النفقات، ونميز أيضا بين الرقابة السابقة والرقابة أثناء التنفيذ، والرقابة اللاحقة، ونجد كذلك رقابة حسابية وتقييمية، أما من حيث الجهة المراقبة فنجد الرقابة الداخلية والخارجية، أو الرقابة الإدارية والقضائية والتشريعية[1].

رابعا –الأثر الاقتصادي للسياسة الميزانية: باعتبار الموازنة العامة تتكون من النفقات العامة والإيرادات العامة، فأي سياسة تنتهج من جانبهما فهي تمس الموازنة العامة، من حيث الفائض أو العجز الذي ظل محل جدل كبير بين الاقتصاديين، هل هو ضروري أم أنه مشكلة اقتصادية يتوجب علاجها، لذلك فالسياسة الميزانية قد تحدث آثارا تبعا للآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق الحكومي أو سياسة الإيرادات العامة، ونذكر من هاته الآثار[2]:

1–الميزانية العامة كعامل ثبات واستقرار: إن الحياة الاقتصادية تعرف تقلبات عديدة يمر النشاط الاقتصادي فيها بفترات توسع وانكماش تتخذ حينها قرارات اقتصادية وبالتالي تبرز فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المعبر عنها في الغالب بدرجة استقرار الأسعار وهذا بتخفيف حدة الضغوط التضخمية، فاستخدام سياسة خاصة بالميزانية بجانبيها الإرادي والإنفاق بالتأثير على الضرائب والنفقات العامة بما يتماشى والتقلبات التي تطرأ على الدخل الوطني تعتبر أساسية في تشجيع وتثبيت هذا الاستقرار الاقتصادي فعند ارتفاع الدخل الوطني سترتفع الإيرادات الضريبية فتمتص من الدخل المتاح للجمهور وفي نفس الوقت ستنخفض النفقات من جراء تخفيض الإعانات وهذه العوامل تعمل على كبح زيادة الطلب ومنه التقليل من حدة الضغط التضخمي كما إن زيادة الإيرادات من خلال الارتفاع في مستوى الدخل معناه القيام بنفقات جديدة.

2–الميزانية العامة كمحفز على الاستثمار: إن الفكر الكينزي قد أظهر تدخل الدولة كشرط أساسي وفعال في التأثير على الطلب الكلي وهذا إما أن يكون بطريقة مباشرة فيما يخص الإنفاق الحكومي وهذا على محوريين اثنين استهلاكي واستثماري أو بطريق غير مباشر عن طريق التأثير في معدلات الضريبة أو امتيازات ضريبية.

وبالتالي هذه الزيادات في الإنفاق الحكومي من شأنها أن تحفز المستثمرين لامتصاص هذه الفجوة التي كان مصدرها نتيجة ارتفاع الطلب، وبإمكان الدول أن تقوم بإجراءات أخرى ذات صلة بالميزانية تحت الاستثمار وهذا لمنح قروض

[1] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، **نفس المرجع السابق**، ص319 .

[2] علي حمزة :**فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ، ص230 .

لفترات طويلة وبأسعار فائدة منخفضة رغبة منها إما تشجيع للاستثمار أو قطاعات أخرى وبإمكاننا توجيه الاستثمار إلى قطاع أو منطقة بهدف إنعاش وترقية الصادرات.

المطلب الرابع: سياسة الأجور و الأسعار

إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انتشار نظرة تشاؤمية، مردها فضلا عن النتائج السلبية للآثار التضخمية، إلى ما تحدثه سلسلة من الارتفاعات المتواصلة في مستويات الأجور، فتتدخل الحكومة بفرض رقابة مباشرة على حركات الأسعار والأجور، باعتبارها الدافع الأول لارتفاعات الأسعار، فأي ارتفاع في مستويات الأجور سيعقبه ارتفاع في مستويات الأسعار لا محالة حتى ولو تدخلت عوامل أخرى، وهذا ما يشاهد في كثير من البلدان .ونظرا لأن سياسة الأجور هي عبارة عن تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي للتأثير أو التحكم في معدل الزيادة في مستويات الأسعار[1]، فسيتم إفراد الحديث عنها في مطلب خاص بها هي وسياسة الأسعار نظرا لارتباطهما ببعضهما البعض في كثير من الحالات.

أولا –تعاريف: تعرف الأجور بأنها ما يتلقاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما، وقد تأخذ هذه الخدمة أو العمل شكل جهد عضلي أو ذهني، كما يتخذ الأجر شكل الأجر النقدي أي السيولة النقدية، أو الأجر العيني والذي يتمثل في بجزء من السلع والخدمات أو المحصول الذي ينتجه العامل[2].

أما سياسة الدخول والأسعار فتعرف بأنها أي إجراءات تدخلية مباشرة من الدولة بهدف التأثير على الدخول والأسعار، ويقصد عادة بكلمة الدخول (الأجور والرواتب)، لأنها هي التي تشكل أهم عناصر التكاليف في الدول الصناعية، ولكن سياسة الدخول والأسعار تشمل بحكم تعريفها التدخل في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية[3].

ونلاحظ من التعريف أنه يقصد بسياسات الدخول والأسعار تلك الإجراءات المباشرة بدل أدوات السياسة المالية الأخرى التي تعتبر غير مباشرة، وتهدف سياسة الدخول والأسعار في العادة إلى الحد من التضخم ومحاربته، وإن كان لها أهداف توزيعية تقصد حماية دخول الفئة العاملة، أما مكافحة التضخم من خلال هاته السياسات فتعود لسببين مهمين هما[4].

1–أولهما أن بعض أنواع التضخم ينشأ عن ارتفاع الأجور، وهو ما يعرف بالتضخم المدفوع من قبل التكاليف، التي من أهم عناصرها الأجور، فسياسة الدخول في هذه الحالة سياسة نوعية في محاربة أسباب التضخم.

---

[1] مايكل ابدجمان :**الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسة"**، ترجمة :محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 573.

[2] محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام :**المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000، ص303.

[3] منذر قحف :**السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1999 ، ص93 .

[4] نفس المرجع السابق، ص94 .

2-أما ثانيهما فهو أن كل تضخم يستمر فترة متوسطة أو طويلة يمر بمرحلة يستثير فيها الأوساط العمالية بزيادة الأجور، ومعلوم أن زيادتها تؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار، فيدخل التضخم بذلك في دورة ارتفاعات متتالية في الأسعار، فزيادة الأجور، فارتفاع في الأسعار، فزيادة أخرى في الأجور، وهكذا، مما يقتضي تدخل الدولة في محاولة لكسر هذه الدائرة.

ثانيا –أنواع سياسات الدخول والأسعار: تتراوح سياسات الدخول والأسعار من إجراءات مراقبة التغيرات في الأجور والأسعار والتعليق عليها في وسائل الإعلام، إلى إجراءات تشجيع القطاع الخاص (المنتجين ونقابات العمال) على ضبط الزيادات في الأجور والأسعار ضمن حدود مقبولة من خلال بعض الحوافز والعقوبات، إلى الإلزام بالتقيد بتحديد الأجور والأسعار حسب اللائحة التي تفرضها الدولة، تحت طائلة العقوبات المالية والقانونية الأخرى، فلدينا ثلاثة أنواع رئيسية من سياسات الدخول والأسعار، إنما هي في الحقيقة ثلاث درجات أو مستويات من التدخل المباشر[1].

1-فقد تكتفي الحكومة بالإشراف والرقابة، فتشترط عدم إدخال أي زيادة في الأجور إلا بعد إعلام السلطة المختصة، فإذا ما أعلمت السلطة، ورأت في الزيادة اتجاها تضخميا، اتخذت إجراءات يقصد منها إقناع أرباب الأعمال والعمال بعدم المضي في تنفيذ الزيادة المقترحة.

2-وقد تعمد الحكومة إلى وضع حدود وضوابط للزيادات في الأجور، وتطلب من العمال وأرباب العمل التقيد الاختياري بهذه الحدود والضوابط، بعد أن تحشد لها الدعم السياسي والإعلامي المناسب، بحيث تمارس ضغطا نفسيا وسياسيا على ممثلي نقابات العمال ليكتفوا بالزيادات التي لا تتجاوز الضوابط والحدود المرسومة. وقد تتخذ الحكومة إجراءات أبعد من ذلك، بحيث تضع الحوافز والعقوبات، ضريبية وغير ضريبية، لتشجع على الالتزام بالضوابط التي وضعتها لزيادة الأجور، كأن تقدم الحكومة بعض التنازلات أو الإعفاءات الضريبية للعمال الذين يقبلون بعدم تجاوز الزيادة في الأجور للحدود التي اقترحتها الدولة، أو أنها تقدم لهم بعض البرامج الاجتماعية، مثل المعونات الاجتماعية للمتقاعدين، أو تحسين برامج رعاية الأطفال الذين هم قبل سن المدرسة،أو تحسن التأمين الصحي وسائر أنواع التأمينات.

3-وأخيرا قد تعمد الدولة إلى السياسات الإلزامية، بحيث تربط زيادة الأجور ربطا إلزاميا بمؤشر تغير الأسعار، وذلك بإجراء تفرضه الدولة، بأن تلزم أرباب الأعمال بزيادة الأجور بشكل تناسبي مع زيادة الأسعار.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 95 ،94.

المبحث الثالث: محددات السياسة المالية وآثارها

لقد عُرفت السياسة المالية بأنها دراسة الآثار القانونيّة، السياسيّة والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك محددات وعوامل متعددة منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة.كما يرتبط التفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية بالتبادل والتزامن وتأثير كل منهما على أهداف الآخر، ولذلك نحاول أن نتعرض إلى التأثيرات المختلفة والمتداخلة لكل من السياستين المالية والنقدية.

المطلب الأول :محددات صياغة السياسة المالية

هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في السياسة المالية التي ترسمها الدولة وهذه العوامل تتمثل في الآتي[1]:

أولا: مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفئ: إتضح أن الضرائب تعدّ الرافد الأساسي للإيرادات العامة، وتتناسب أهميتها في الإيرادات العامة تناسباً طريا مع درجة التقدم الإقتصادي للدولة، وكما تزداد أهمية ضريبة الدخل كلما إزداد تقدم البلد اقتصاديا. أما الوعي الضريبي فيقصد به أن يكون لدى المكلّف حسّ وطني يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه وعدم إتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه تجاه مجتمعه .ولا شك أن العدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة بحيث يلمس المواطن ثمن تضحيته بالضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومته مما يؤدي إلى زيادة لوعي الضريبي عنده.

أما كفاءة الجهاز الإداري الذي تناط به الضرائب فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب إبتداء من التشريع (سن القوانين التي تعنيها وتحدد نسبه)، مروراً باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وإنتهاء بالربط والتحصيل، كل هذا يسهم إسهاماً كبيراً في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة، ولا شك أن لكفاءة الجهاز الإداري دوراً كبيراً في الحد من التهرب الضريبي من جهة، وزيادة الوعي الضريبي من جهة الوعي الضريبي من جهة أخرى؛

ثانيا: وجود سوق مالي :من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الإقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فان وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبير اً أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة، وهذا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الإقتصادية، ولا يمكن إعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد لا يوجد فيه سوق مالي، كما يستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الإقتصاد

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص18 .

القومي، بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال وأصول حقيقية) ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية)[1].

ثالثا: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها :تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال إختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على إختلاف تصنيفها وتقسيمها، وبالتالي فإن لمستوى الإدارة في المؤسسات العامة دورا هاماً في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه، وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في إختيار السياسة الملائمة، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسن إستغلالها وتنفق في المجال الذي خصت له دون تبذير أو خطأ أو إسراف، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها وأهميتها.

رابعا: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية :إن معظم السياسة النقدية والمالية تمر خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي والذي يشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه السياسة يتحدد بقدرة الجاز المصرفي وكفاءته[2]، هذه المحددات تكون أمام واضعي السياسة المالية بأخذونها بحسبانهم، ويختارون على أساسها السياسات التي تتلاءم مع هذه المعطيات، وذلك لضمان نجاح سياستهم المالية[3].

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما تؤثر بالتشجيع ومنها ما تؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو الآتي[4]:

أولا: العوامل السياسية :إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان، حيث يظهر التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية بوضوح، لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا القطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسة في النقاط الثلاث الآتية:

---

[1] أحمد فريد مصطفي، و سهير محمد السيد حسن، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**،(الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة)، 2000، ص60.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص1.

[3] حسام داود وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي (عمان :دار المسيرة)، 2001، ص295 .

[4] سمية زويش، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الجزائر–2014/2000**(مذكرة ماستر، جامعة البويرة،2014 -2015)، صص27-26.

1. **تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية** :يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية فينتج على ذلك سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما أن له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية. كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة؛
2. **تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية** :يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثير البنيات السياسية نجد أنّ مثل الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصراً هاماً للتوجه المالي للدولة، أي أن السياسية المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد. أما من ناحية تأثير الواقع السياسة هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية .كما نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، فقد يأخذ البرنامج طابعاً مالياً مثل المطالبة بتخفيض الضرائب أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة؛
3. **التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسة** : إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستين لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين .إن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

ثانيا: العوامل الإدارية :من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن

يتكيف حتماً مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفأ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها، تؤثر العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثيراً متبادلاً، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر على النحو الآتي[1]:

1- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية :إنّ هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنايات الإدارية وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

- **تأثير البنايات الإدارية على السياسة المالية:** بعض البنايات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفراً في دول معينة، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذالك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية؛
- **تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية** :للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الإقتصادي للمنطقة عن طريق تنمية الإستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق منعدمة المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة لأنه مع غياب الأنشطة الإقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب؛

2- تأثير العوامل المالية على المؤسسات والسياسة الإدارية :كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي: [2]

- **تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية** :نجد على الساحة الإدارية أنّ أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول

[1] سمية زويش، **مرجع سابق**، ص ص29-28 .

[2] سمية زويش، **نفس المرجع**، ص ص.30-31.

على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية؛

- **تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية** :إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أنّ السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أ تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

المطلب الثالث :التفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية

هناك علاقة متبادلة ما بين السياسة المالية والسياسة النقدية، فكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر ، ولشدة الترابط بينهما نجد أن تطبيقهما على أرض الواقع يحدث بشكل متزامن، ويمكن تلخيص ذلك كالآتي:

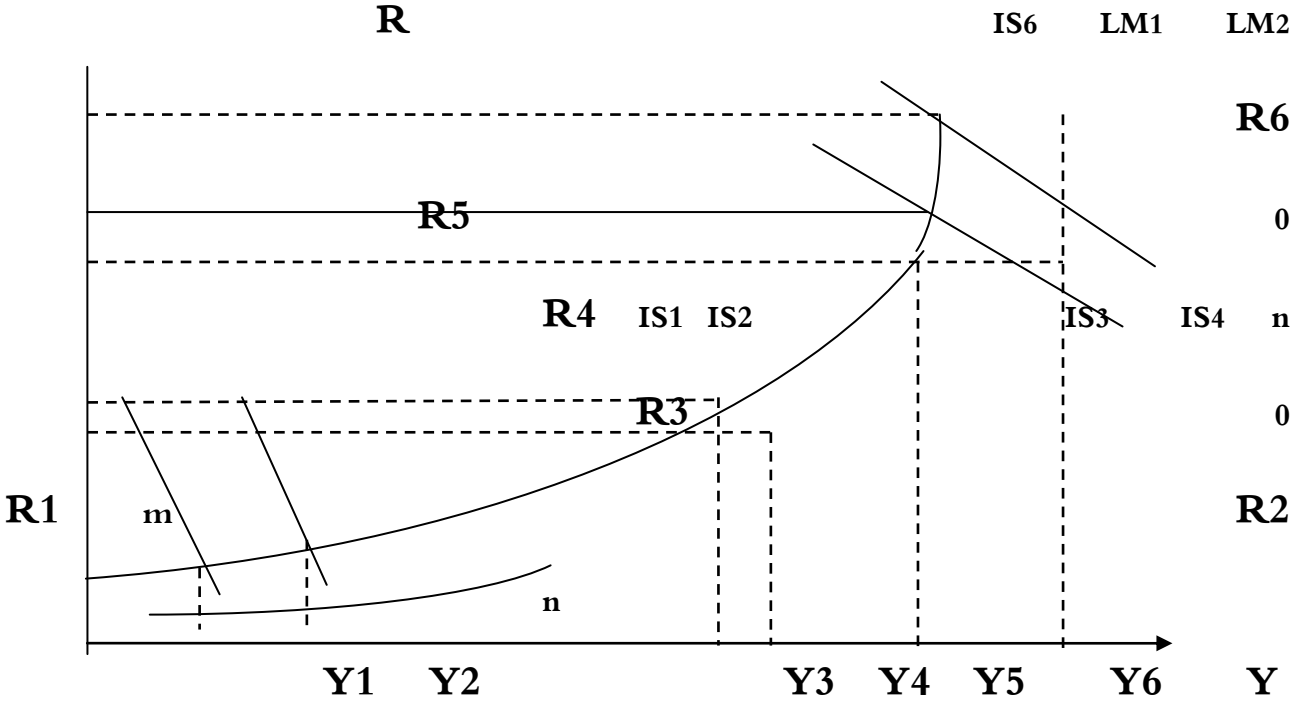
الشكل (1-1): الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية .

من حيث المعالجة	• السياسة المالية تعالج مصادر الإيرادات العامة والنفقات العامة؛ • السياسة النقدية تعالج المشاكل النقدية في الدولة.
من حيث الإرتباط	• السياسة المالية مرتبطة في دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية؛ • السياسة النقدية مرتبطة بالبنك المركزي.
من حيث القرار	• السياسة المالية تنفذ من قبل السلطة التنفيذية وتقرر من قبل السلطة التشريعية؛ • السياسة النقدية فتقرر وتنفذ من قبل البنك المركزي.

المصدر :طارق الحاج، **المالية العامة** (عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009)،ص202 .

ولإظهار مثل هذا التداخل بيانياً يمكن إعتماد الشكل (1-1) الذي يبين الآثار المتبادلة بين السياستين من خلال الآثار النقدية للسياسة المالية.

الشكل (1–2): التفاعل بين السياستين المالية والنقدية.



المصدر :نزار كاظم الخيكاني، و حيدر يونس الموسي ، **السياسات الإقتصادية :الإطار العام وأثرها في السوق المالي .ومتغيرات الإقتصاد الكلي**، ط2، عمان :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015 ، ص9.

من الشكل السابق يتضح لنا من خلال النظر في المدى من **n** إلى **0** وبالنظر لاستمرار السياسة المالية بالتوسع عن طريق زيادة النفقات الحكومية وتخفيض الضرائب فإن ذلك يؤدي إنتقال المنحنى **IS2**الى **IS3** عند مستوى التوازن **0** و**IS3** عند المستوى التوازني الجديد **q** وبالتالي إرتفاع سعر الفائدة إلى**R5** مما يشكل أثراً سلبياً يشبه أثر الإزاحة أو التزاحم، وينعكس بالتالي على حجم الاستثمار الخاص، مما يتطلب تدخل السلطة النقدية لتفويض هذا الأثر السلبي على الاستثمار الناتج عن إرتفاع سعر الفائدة، ويتضح من ذلك أيضا أن مسألة الاستمرار في التوسع المالي يفرض تحرك السياسة النقدية عن طريق زيادة عرض النقد مما يؤدي إلى إنتقال المنحنى **LM1** إلى **LM2** وبالتالي إنخفاض سعر الفائدة من **R5** إلى **R4**، وفي هذه الحالة يحدث التفاعل بين السياستين .وهذا يتطلب بالضرورة في مسألة اعتماد السياسة النقدية التوسعية في هذا المجال أن لا يكون الاقتصاد في مستوى مسببا للتضخم، لأن الوصول إلى مرحلة التوازن **q** أي مرحلة الاستخدام الشامل يؤدي إلى الاستمرار بالتوسع في زيادة عرض النقود وإلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم زيادة حجم الاستثمار وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين والذي يخلق بدوره فائضاً في الطلب بالقياس إلى حجم العرض الكلي.

ثمة تداخل وتأثير متبادل بين التغيرات المالية والنقدية وهذا يستوجب إقامة التنسيق والتعاون بين السياستين، إذ يؤكد البعض على أن استخدام السياستين المالية والنقدية على إنفراد لم يعد دواء عاماً وشاملاً لمعالجة المشاكل الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فغالباً ما تؤدي الإجراءات المستقلة بين السلطات المالية والنقدية إلى سياسات غير منسقة وبالتالي إخراج الاقتصاد إلى اتجاهين متضاربين، وفي هذا الصدد يرى الكثير من الاقتصاديين أن هنا ك عدة توليفات للمزج بين السياستين المالية والنقدية وهي: [1]

أولا: سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية إنكماشية: وهذه من شأنها أن تساعد على إنعاش الطلب والعمالة وفي نفس الوقت تعمل مثل هذه التوليفة على إحداث الضرر بالاستثمار وبالتالي في النمو في الأجل الطويل، لكن مدى هذا التأثير يتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغير في سعر الفائدة؛

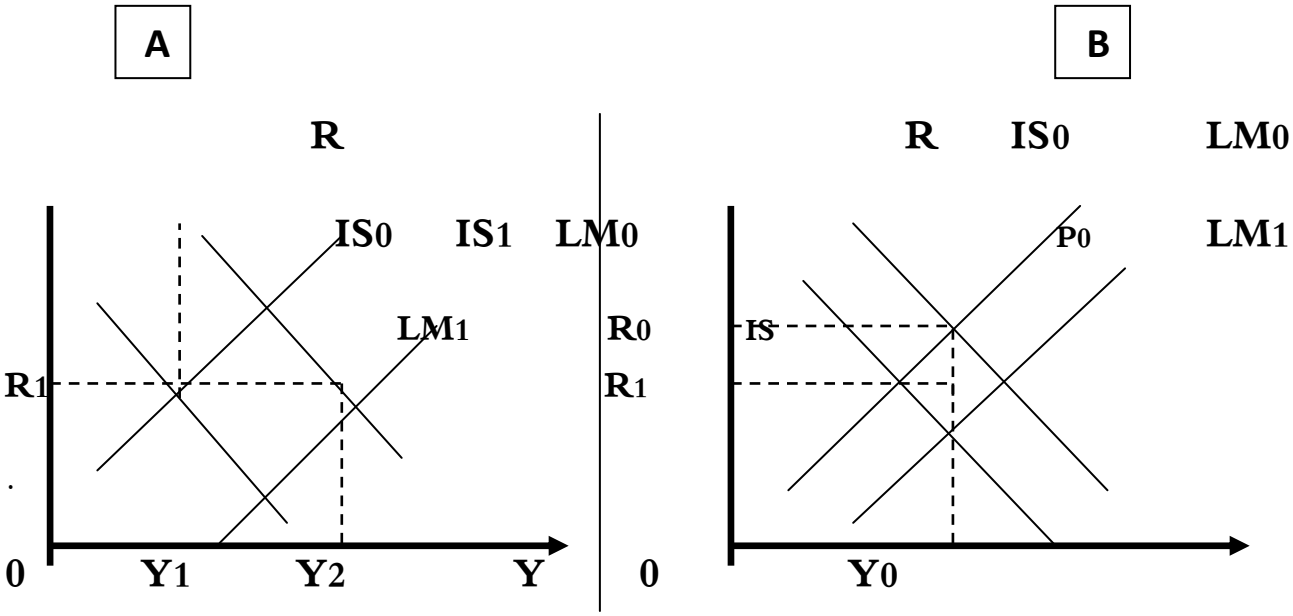
ثانيا: سياسة مالية إنكماشية مع سياسة نقدية توسعية :وهذه التوليفة قد تكون في صالح الاستثمار لأن الجمع بين الإنكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى تدني أسعار الفائدة وزيادة الإستثمار، هذه تتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة ولكن لا تكفي الزيادة في الاستثمار للتعويض عن الإنخفاض في الانفاق الحكومي وبالتالي إنخفاض الدخل وفرص العمل؛

ثالثا: سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية :فطالما أن المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة فإن التوسع المالي سيتسبب بزيادة الدخل وفرص العمالة دون الإشارة إلى زيادة الاستثمار والنمو؛

رابعا: سياسة مالية إنكماشية مع سياسة نقدية إنكماشية :تستخدم مثل هذه التوليفة في الغالب لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة.

[1] نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص-93-94.

الشكل (1-3) : عملية مزج السياستين المالية والنقدية في ضوء معيار (IS-LM)



المصدر : نزار كاظم الخيكاني حيدر يونس الموسوي ، **السياسات الإقتصادية** :الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي ط.2(عمان :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2011)، ص95.

من الجدير بالذكر أن معيار (**IS-LM**) يكشف من الناحية النظرية البحتة أن السياستين المالية والنقدية التوسعيتين تكونا أكثر فائدة لاقتصاد يعاني من الركود كما في الشكل **A** ، أما في مجال إعتماد السياستين المالية والنقدية ذات إتجاه معاكس فإنها تؤدي إلى حالة من عدم اليقين حول النتائج المتوقعة خاصة وإن مقدار التغير في الوسائل المستخدمة سيعتمد على حالة الاقتصاد السائدة قبل إستخدام هذه السياسات، وبشكل عام إذ ما أخذنا الشكل B لوصف هذا الشكل المعاكس فإن مستوى الاستخدام الكامل تقريباً يتحقق عندى مستوى السعر **P0** ومستوى إنتاج **Y0** ومع ذلك يكون سعر الفائدة عالياً عندى المستوى**R0** .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن طبيعة الترابط بين السياستين المالية والنقدية يعد موضوعاً مهماً في الاقتصاد الكلي خصوصاً إذ ما كان التركيز في هذا المجال يعتمد على اختيار المزيج الأمثل من السياستين المذكورتين لتحقيق الأهداف التي من شأنها التأثير إيجابياً على الأداء الاقتصادي، وبالأخص إذا ما كانت هناك علاقة وثيقة بين السياستين تتمثل بتنفيذ العجز الذي بدو ره قد يؤدي إلى زيادة عرض النقد وبالتالي إلى التضخم، ولكن في حالة وجود كساد وتوقعات بانخفاض الأسعار فإن ذلك قد يحفز عجلة الاقتصاد ويخلق توقعات عاكسة لإنخفاض الاسعار، فضلاً عن أهمية ذلك في التقليل من الصعوبات المرافقة لهذه السياسات، إذ أن تعارض السياستين من حيث الفعاليات وإختلاف درجة تأثير كل منهما وما ترافقها من صعوبات قد يعمل على إضعاف الجدوى من إستخدامهما على إنفراد، وبالنظر لوجود

المزايا لكل منهما والتدخل الموجود بينهما ولأن الإجراءات النقدية والمالية تعد بمثابة وسائل فعالة في المراقبة الإقتصادية العامة، فإن مسألة التنسيق بينهما يصبح أمراً ضرويا[1]، يمكن إعطاء مبررات التنسيق بينهما كالآتي:

الشكل (1-4): مبررات التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.



المصدر: نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي ، **السياسات الإقتصادية** :الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي، ط.2(عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2015)، ص ص،96-98.

من الشكل (1-4)إن التنسيق بين السياستين لا يعني الاستمرار في إعتماد أسلوب محدد من المزيج على الدوام، ذلك أن العلاقة بين أدوات كل منهما قد لا تكون ثابتة عبر الزمن فهناك عوامل لابد من أخذها بنظر الاعتبار عند إختيار مزيج معين، من أهمها الظروف التي يتعرض لها الإقتصاد سواء في حالات مثل الركود أم الانتعاش وتغير إتجاهات الطلب الكلي، فضلاً عن مدى إرتباط الدول بالعلاقات الإقتصادية مع الخارج ومدى تأثير ذلك على إعتماد سياسة ما أو تغييرها وتعديلها.

[1] نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص96.

لذلك وبدون شك فإن مسألة التسليم بهذه الأمور وفي ضوء إهتمام السياستين بأهدافهما الرئيسية التي تنحصر في تخفيض معدلات التضخم ومعالجة البطالة وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة، يمكن أن يساهم في تجاوز التعارض بين أهداف السياسة الواحدة، وهنا ستتمكن السياستين مجتمعتين من لعب دور مهم في تحقيق هذه الأهداف خصوصاً وأن هناك علاقات متبادلة فيما بينهما.

خلاصة :

إن مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطَّ أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي.

فمن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن السياسة المالية هي تلك الإجراءات المتخذة من الدولة لغرض التأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على أدوات معينة .وتأخذ السياسة المالية شكلين اثنين، وذلك تبعا لمتطلبات الاقتصاد، إما سياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية.

وهي تلعب دورا مهما في البلاد المتقدمة لضمان النمو والاستقرار الاقتصادي في اقتصاداتها، أما في البلاد النامية فهي تسعى إلى توفير الموارد المالية اللازمة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة منتهجة في ذلك سبيلا يجعلها تعالج عجز ميزانيتها.

والسياسة المالية تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام أدواتها (الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة) وسياسة الأسعار والأجور من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أما عن موقع السياسة المالية في الفكر الاقتصادي، تجلى لنا بوضوح الاختلافات الجوهرية بين المدارس الاقتصادية المختلفة، فالفكر الكلاسيكي يرى بأن السياسة المالية تتمثل في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك الأفراد يعملون بحرية، وأنها سياسة محايدة كون الدولة مجرد دولة حارسة، لتأتي بعدها المدرسة الكينزية لتنتقد مبدأ الحياد المالي للدولة وأصبح ضروريا تدخلُ الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية، ثم سادت أسس جديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات من القرن الماضي حيث ازدهر الفكر الكينزي المالي وانتشرت قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية الوظيفية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لأسعار وأسواق النفط

تمهيد:

يعتبر النفط مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يدخل في جميع أوجه النشاط الإقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الإقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية العالمية، وقد أدت مميزات النفط وأهميته الإقتصادية والطاقوية والسياسية إلى أن تكون أسعار النفط هي الأخرى متميزة عن باقي أسعار السلع الأخرى سواء في مسار تطورها أو في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة عن تلك الأسعار في الأسواق النفطية.كما شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات وتغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الصدمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة، والتي من أبرزها صدمة 1986 التي انخفض فيها سعر النفط الى حدود النصف أعقبتها صدمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل من النفط الى أقل من 10 دولارات، وخلال السنوات القليلة الماضية (2000-2006) تعدت أسعار النفط سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة والمصدرة للنفط بتحقيق طفرة نفطية، لكن عاد الإنخفاض منذ النصف الثاني من سنة 2014 بسبب تظافر عدة عوامل خاصة بسوق النفط .

إن الآثار المباشرة لإنخفاض سعر النفط تتمحور في إنخفاض قيمة عوائد تصدير النفط التي تمثل كل من الموازنة العامة سواء من جانب النفقات العامة أو الإيرادات العامة بما فيها الجباية البترولية التي تعتبر من أهم مصادر الإيرادات في الدول المصدرة للنفط، والإحتياطي الرسمي لتلك الدول

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول :تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة لها ؛**
- **المبحث الثاني : الصدمات النفطية للفترة 1986-2014 ؛**
- **المبحث الثالث:مكانة الموارد النفطية في الدول المصدرة للنفط .**

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة لها

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد نتيجة للفاعل بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة مما يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهو ما يسمى اقتصاديا حالة التوازن، كما أن السعر الذي يحدث عنده الإستقرار يسمى بالسعر التوازني أو سعر السوق، فإذا حدث تغير في قوى العرض والطلب سيختل التوازن مما يؤدي للتوصل الى سعر توازني جديد.

المطلب الأول : مفهوم السعر النفطي

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، فإن هناك اعتبارات عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديدأسعار النفط الى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره كانا دائما يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية، وقبل الدخول في أساليب تسعير النفط سيتم أولا تعريف السعر النفطي وأنواعه في السوق النفطية .

أولا: تعريف سعر النفط: قبل الخوض في أسعار النفط لابد من التطرق إلى شرح مفهوم "النفط" الذي هو عبارة عن كلمة لاتينية **petroleum** التي تنقسم الى قسمين: « petr » وتعني الصخر، و « oleum » التي تعني زيت أي زيت الصخر[1].

والنفط الخام عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة ودهنية لها رائحة خاصة، وتتباين أنواعه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر، كما تختلف لزوجته، وبالتالي كثافته النوعية . والحالة السائلة للبترول تسمى"الزيت الخام" والحالة الغازية له تسمى " الغاز الطبيعي"، أما الصورة الصلبة أو شبه الصلبة للبترول فتعلاف بالأسفلت أو القارة.

وأما السعر فهو عبارة عن قيمة الشئ معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشئ أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشئ المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود[2].

وتتمثل العناصر المجسدة للسعر النفطي والمحددة لمقداره النقدي فيما يلي:

1- الكلفة الذاتية للسعر النفطي: والتي تتكون من : الكلفة الثابتة التي تشمل جميع النفقات على رأسا المال الثابت، والكلفة المتغير التي تشمل مجموع النفقات التي يتطلبها استخراج النفط الخام ونقله، كلفة الفاقد والتي تتمثل في

[1] أحمد مندور، أحمد رمضان، **إقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية، دب، دس، ص33.

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2009 ص62 .

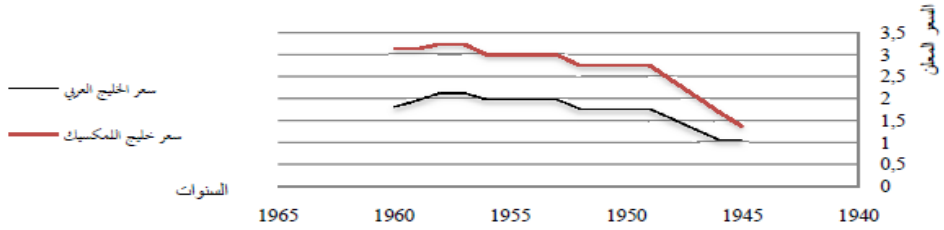
الإنفاق المرتبط بعدم مراعاة معامل الإستخراج النفطي، كلفة الإتاوة والتي تتمثل في مقدار كمية من النفط بصورة عينية أو نقدية تدفع لمالك الأرض أو الثروة النفطية المستغلة من طرف الأجنبي خاصة لقاء استغلاله النفطي[1].

2- الدخل الصافي(الريع الإقتصادي النفطي) : والذي يعرف بأنه الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي . ويتوزع الريع النفطي _ بعد استبعاد التكاليف وأرباح الشركات الوسيطية كافة _ بين الدول المصدرة(معبر عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وعر النفط الخام) وحكومات الدول المستوردة(معبر عن نصيبها بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية).

ثانيا: التطور التاريخي لأسعار النفط: إن المتتبع لتاريخ أسعار النفط وتطوراته يوقن أن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة إنما كان يسير وفقا لمصالح الشركات النفطية، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات .

1- تطور أسعار النفط قبل سنة 1970: لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشلف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة، حيث أخذ الكارتل النفطي* على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار التي كانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول.

الشكل(2-1): تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة 1940- 1960



المصدر: نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات **أسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد1، 2007، ص88

ويمكن تقسيم تطور تسعير النفط في هذه الفترة إلى عدّة مراحل[2]:

أ- مرحلة التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة (1920- 1939): تمكنت الشركات الإحتكارية النفطية الكبرى خلال فترة العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين من تكوين وفرض نظام خاص لأسعار النفط حيث

---

[1] محمد أحمد الدوري، **مبادئ إقتصاد النفط**، ط1، دار شموع الثقافة، الزاوية، الجماهرية العربية الليبية، 2003، ص347 .

* **الكارتل النفطي** يقصد به مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.

[2] محمد بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، 2012، ص ص 188، 189 .

* عقد رؤساء ثلاث شركات نفطية كبرى ستاندردنيوجرسي، الإنجلوا الإيرانية، روايال داتش شل بتاريخ 1927/09/17 في قلعة ACHANANCARY باسكتلندا، وقد تم الإتفاق في هذا المؤتمر على المبادئ الضرورية للصناعة النفطية العالمية .

وضعت في اتفاقية **"كنانكري"** * في سبتمبر 1927 معادلة أو قاعدة لتسعير الخام،اتخذ فيها سعر الزيت الخام في خليج المكسيك أساسا لتسعير الخامات المماثلة في أي مكان من العالم، مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى منطقة استيراده بغض النظر عن موقع مصدر الخام.

ب- مرحلة التسعير حسب نظام نقطتي الأساس(1939-1945): استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة _خليج المكسيك_ مقبولة كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد، وكانت الشركات النفطية تحقق من خلاله أرباحا خيالية . ولكن هذا النظام في التسعير إنهار على إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الإرتفاع غير المبررفي أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الإعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط، وحدد سعرالنفط في "عبدان" (إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك، ومنذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للنفط نقطتا أساس: خليج المكسيك والخليج العربي مع تعادل السعر في تلك النقطتين[1].

ج- مرحلة التسعير وفق نقطة الأساس الواحدة المتعادلة (1946-1950): بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من آثار، تم تغيير قاعدة التسعيرالتي كانت سائدة الى قاعدة تسعير أخرى مستندة إلى نظام نقطة الأساس الأحادية،و ذلك يجعل منطقة التعادل لأسعار سوق خليج المكسيك ونقطة منطقة الخليج العربي في منطقة غرب انجلترا بميناء "ساوثهمبتن" « Southampton »، أي أن ثمن النفط المدفوع من قبل المشتري الأوربي للنفط العربي مثلا يكون سعر نفط فوب الخليج العربي مضافا إليه أجور النقل من الخليج العربي وحتى ميناء ساوثهمبتن، وبينما كانت أسعار فوب الخليج العربي مقارنة أو معادلة لأسعار خليج المكسيك فترة الحرب العالمية الثانية فقط ارتفعت أسعار النفط الأمريكي بصورة أكبر من زيادة أسعار نفط الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية.

د- مرحلة التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار : مع تزايد الوعي النفطي بالدول المنتجة، وبالتالي ضغط الرأي العام على الحكومات لتأكد حقها في جني ثرواتها النفطية ولتضع حدا للتحكم الإحتكاري للشركات النفطية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات الى تنمية تأثيرها في الصناعة وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي 1959 و1960 لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه انشاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" كجبهة موحدة للمنتجين، وكان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار النفط من الإنخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيم بين الشركات وبين الدول المنتجة، وبدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير

[1] محمّد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **مرجع سابق**، ص190 .

قليلا وشيئا فشيئا تمكنت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للنفط عند مستواها في أوت 1960 ولأكثر من 10 سنوات بعد ذلك، وبالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساسا لحساب عائدات الحكومة المنتجة، وبصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات والذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي20% الى25% خلال هذه الفترة.

2- تطور أسعار النفط خلال الفترة (1973-2000): ببداية العهد التي أخذت فيه منظمة الأوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار، ومع الزيادة الملحوظة في الطلب العالمي على النفط في بداية السبعينات وتفاعلات حرب أكتوبر 1973، شهدت فترة السبعينات صدمتين بتروليتين حادتين تجلت في ارتفاع كبير في سعر البرميل، والتي عرفتا بصدمتي أسعار النفط الأولى والثانية، وقد كانت الأوبك خلال فترة السبعينات هي المحددة لسياسات الإنتاج والتسعير، لكنه ومع بداية عام 1982 بدأ تأثير المنظمة في الإنخفاض ليتحول السوق العالمي للنفط إلى سوق مشترين، الأمر الذي أدى إى انخفاض مستمر في الأسعار ترتب عنه بروز أزمة نفطية معاكسة سنة 1986 تجلت في انخفاض حاد في أسعار النفط، لتبدأ في الإنتعاش مع بداية التسعينات، إلا أن بداية سنة 1998 عرفت هي الأخرى انخفاضا شديدا في أسعار النفط بسبب تداعيات أزمة جنوب شرق آسيا على السوق النفطية.

3- تطورات أسعار النفط خلال الفترة(2000-2009): مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة تمثلت في عودة منظمة الأوبك باعتبارها لاعبا رئيسيا في السوق بعد فترة غياب طويلة جسّدت تقلص قوتها،و ذلك رغم كل الضغوط التي فرضت عليها في تلك الفترة، لتستعيد أسعار النفط معها انتعاشها وتعرف تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل، وقد صحبت هذه الفترة (**2000-2011**) أحداث وتطورات هامة أهمها في أحداث 11 سبتمبر على برجي التجارة العالمية في نيويورك، والحرب الأمريكية_ البريطانية على العراق منذ مارس 2003، والأزمة المالية العالمية في سنة 2008 والتي ألقت بظلالها على السوق النفطية وأسعار النفط .

أ- طفرة أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008: بينما انخفضت الأسعار الإسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3 % عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الإقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبرفي الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل،إلا أنها عرفت منحا تصاعديا خلال الفترة 2002-2008 منتقلة من مستوى 24.3 دولار للبرميل خلال عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل خلال عام 2008، أي بمعدل نمو سنوي قدره 25.38 % في المتوسط _ مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث فترة الإرتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف

الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الإنخفاض، ولقد بلغ مقدار التغير في الأسعار الإسمية بين عامي 2002 و2008 حوالي 71.0 دولار للبرميل وبذلك فقد قفزت الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف.

لقد توافرت خلال هذه الفترة قاعدة عريضة من وجهات النظر والآراء المتضاربة حول الأسباب الكامنة وراء الإرتفاع غير المسبوق الذي شهدته الأسعار، والتي بلغت مستويات قياسية لم تكن متوقعة منذ سنوات قليلة. ويمكن ابراز أهم العوامل التي ساهمت في بروز الطفرة السعرية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة فيم يلي:

- يعتبر النمو الإستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2002-2008 من أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة[1].
- لقد أثبتت الدراسات أن اتغير أسعار صرف الدولار أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، حيث أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، إذ أن الإرتفاع الكبير الذي يبدو في الأسعار الإسمية لسلة الأوبك لم يكن حقيقيا، بل تزامن مع عوامل أخرى أدت بشكل واضح إلى اتساع فجوة الفرق في الأسعار بين قيمتها الحقيقية والإسمية .
- لقد هيئت الفترة الزمنية التي شهدتها الأسواق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات والمتسمة بالمستويات المنخفضة لأسعار النفط انزوح الإستثمارات في توسعة الطاقات الإنتاجية، هذا ما أدى إلى عدم التوافق بين النمو في العرض بين الزخم الصعودي في الطلب العالمي .
- زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط . حيث أصبح المتداول من العقود النفطية بما يعرف بالبراميل الورقة أكبر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية .
- ضعف نمو الطاقة التكريرية بدول مستهلكة رئيسية مثل الولايات المتحدة[2]، وذلك بسبب ضعف الإستثمار في بناء مصارف جديدة خلال العقدية الماضيين، ا قتصار الأمر على بناء عدد قليل من المصارف الجديدة _ أغلبها في آسيا .
- كما يعتبر العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 من أهم الأحداث السياسية السياسية المؤثرة على السوق النفطية وذلك باعتبار العراق ثاني منتج للنفط في منطقة الشرق الأوسط، وقد تزامن احتلال العراق في 2003 مع اضطرابات سياسية في فنزويلا سببت إضرابا شاملا أوقف معظم الصادرات الفنزويلية من النفط، وتبع ذلك

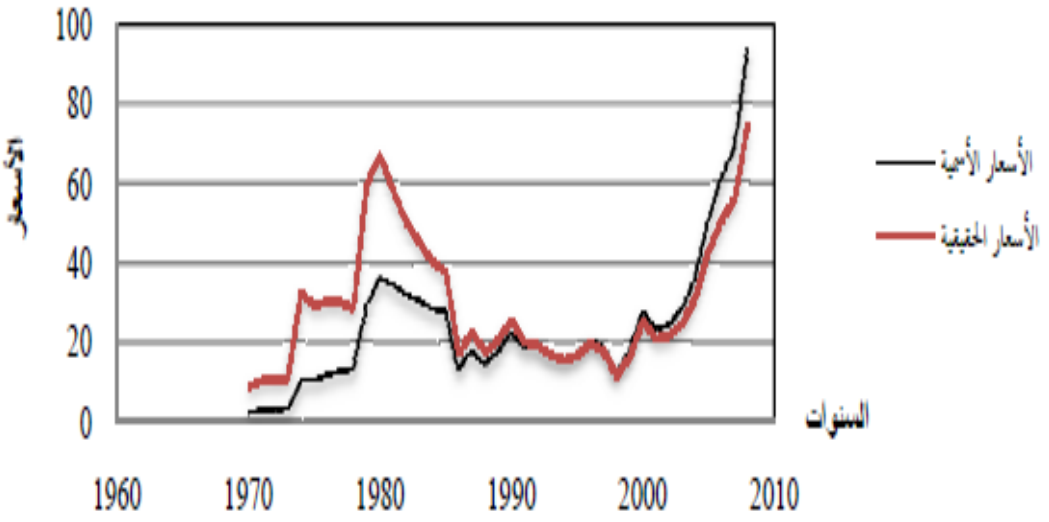
[1] منظمة الأقطار المصدرة للنفط،"أوبك"، **تقارير الأمين العام، التقارير الشهرية لأسواق النفط**، أعداد مختلفة من 2001-2008 .

[2] حسام الدين محمّد، **المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية**، مجلة الإصلاح الإقتصادي، العدد 20 غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن،2008، ص3 .

اضطرابات قبلية في نيجيريا، وبما أن فنزويلا ونيجيريا من أهم الأعضاء في الأوبك فقد فقدت المنظمة حوالي 300000 برميل نفط يوميا مما قلل من العرض النفطي في السوق النفطية[1].

ب- **تذبذبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية للفترة(2008-2009)**: لقد سلكت أسعا النفط مسلكا غريبا خلال الفترة2008 -2011، إذ اتجهت لصعود لم يعهد من قبل، أعقبه انهيار غير مسبوق، فبعد أن حقق السعر الإسمي لنفط الأوبك 105.15 دولار للبرميل خلال النصف الأول من عام 2008 وبلوغ الطفرة ذروتها عند 131.2 دولار للبرميل في جويلية 2008، لتنخفض في شهر ديسمبر لنفس العام إلى 38.6 دولار للبرميل وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية ، إلا أنه ومع بدأ ظهور مؤشرات تعافي الإقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة بدأت أسعار النفط في الإنتعاش ومواصلتها للمسارالتصاعدي بحيث قفزت من مستوى 58.5 دولار خلال الربع الثاني من عام 2009 إلى مستوى 83.8 دولارخلال الربع الأخير من عام 2010، لتستقر سلة الأوبك عند مستويات تتراوح ما بين 100 و118 بدءا من فيفري وإلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2011[2].

الشكل (2-2): تطور أسعار النفط الحقيقية والأسمية خلال الفترة 1960-2008



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لـ 2010، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط **www.oapecorg**، ص58، تم الإطلاع عليه يوم: 2017/01/01 .

[1] سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، دار المنهل، لبنان، 1992، ص23 .

[2] بلقلة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارةإلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه. جامعة شلف، 2914-2015،ص37 .

الجدول رقم (2–1): تطور السعر الفوري لسلة خامات الأوبك للفترة 2007–2011 .

الوحدة:دولار للبرميل

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
جانفي	50.7	88.4	41.5	76.0	92.8
فيفري	54.5	90.6	41.4	73.0	100.3
مارس	58.6	99.0	45.8	77.2	109.8
متوسط الربع الأول	**54.6**	**92.7**	**42.9**	**75.4**	**101.0**
أفريل	63.6	105.2	50.2	82.3	118.1
ماي	64.5	119.4	57.0	74.5	109.9
جوان	66.9	128.3	68.4	73.0	109.0
متوسط الربع الثاني	**65.0**	**117.6**	**58.5**	**76.6**	**112.3**
جويلية	71.9	131.2	64.6	72.5	111.6
أوت	68.7	112.4	71.4	74.2	106.3
سبتمبر	74.2	96.9	67.2	74.6	107.6
متوسط الربع الثالث	**71.6**	**113.5**	**67.7**	**73.8**	**108.5**
أكتوبر	79.3	69.2	72.7	79.9	106.3
نوفمبر	88.8	49.8	76.3	82.8	110.1
ديسمبر	87.1	38.6	74.0	88.6	107.4
متوسط الربع الرابع	**85.1**	**52.5**	**74.3**	**83.8**	**107.9**
المعدل السنوي	**69.1**	**94.4**	**61.0**	**77.4**	**107.5**

المصدر: التقارير الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، أعداد مختلفة.

الجدول رقم (2-2): أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2010

السنة	سعر سلة الأوبك	الإجراءات المتخذة من منظمة الأوبك	النتـــيجة
2000	27.6 دولار للبرميل	زيادة في كمية الإنتاج بهدف رفع سعر النفط الذي كان منخفض في سنة 1999 (17.5 دولار للبرميل).	- حالة من الإستقرار في السوق النفطي العالمي. - تراجع مناخ المواجهة بين المنتجين والمستهلكين.
2001	23.1 دولار للبرميل	تخفيض في الإنتاج نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية.	– الحد من تراجع أسعار النفط.
2002	24.3 دولار للبرميل	خفض الإنتاج إلى 1.5 م/ب/ي.	-إرتفاع في سلة الأوبك ضمن النطاق السعري (22-28 دولار للبرميل).
2003	28.8 دولار للبرميل	زيادة في اللإنتاج بـ 1.5 م/ب/ي نتيجة لنقص في حصة العراق من النفط بسبب الحرب عليها في 2003	-إستقرار سوق النفط العالمي .
2004	36 دولار للبرميل	زيادة في إمدادات النفط نتيجة لإرتفاع الطلب عليها.	-إرتفاع مستمر في أسعار النفط.
2005	50.6 دولار للبرميل	زيادة بالإمدادات بسبب إرتفاع الطلب عليه بسبب توقف إمدادات النفط خارج الأوبك.	-إرتفاع مستمر في أسعار النفط.
2008	94.08 دولار للبرميل	إنخفاض الطلب على النفط، نتيجة حدوث أزمة مالية عالمية بسبب انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية.	- تفاقم الوضع في الأسواق المالية العالمية .
2009	60.88 دولار للبرميل	خفض الحصص الإنتاجية في ثلاث مناسبات مختلفة، ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 مليون/ب/ي وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق.	- مزيد من التدهور والفوضى المالية، والعالم يمر بأسوأ حالات الركود الإقتصادي وكذللك النمو السلبي للبلدان الصناعية وتباطؤه في البلدان النامية.
2010	77.38 دولار للبرميل	استمرار المنطقة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير .	-بداية التحسن في سعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في

			عام 2006 .
2011	107.4 دولار للبرميل	توازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي .	- إرتفاع أسعار النفط مع بقاء التوازن في السوق.

المصدر : من إعداد الطالبات استنادا الى تقارير الأمين العام السنوية لمنظمة الأوبك2000-2011

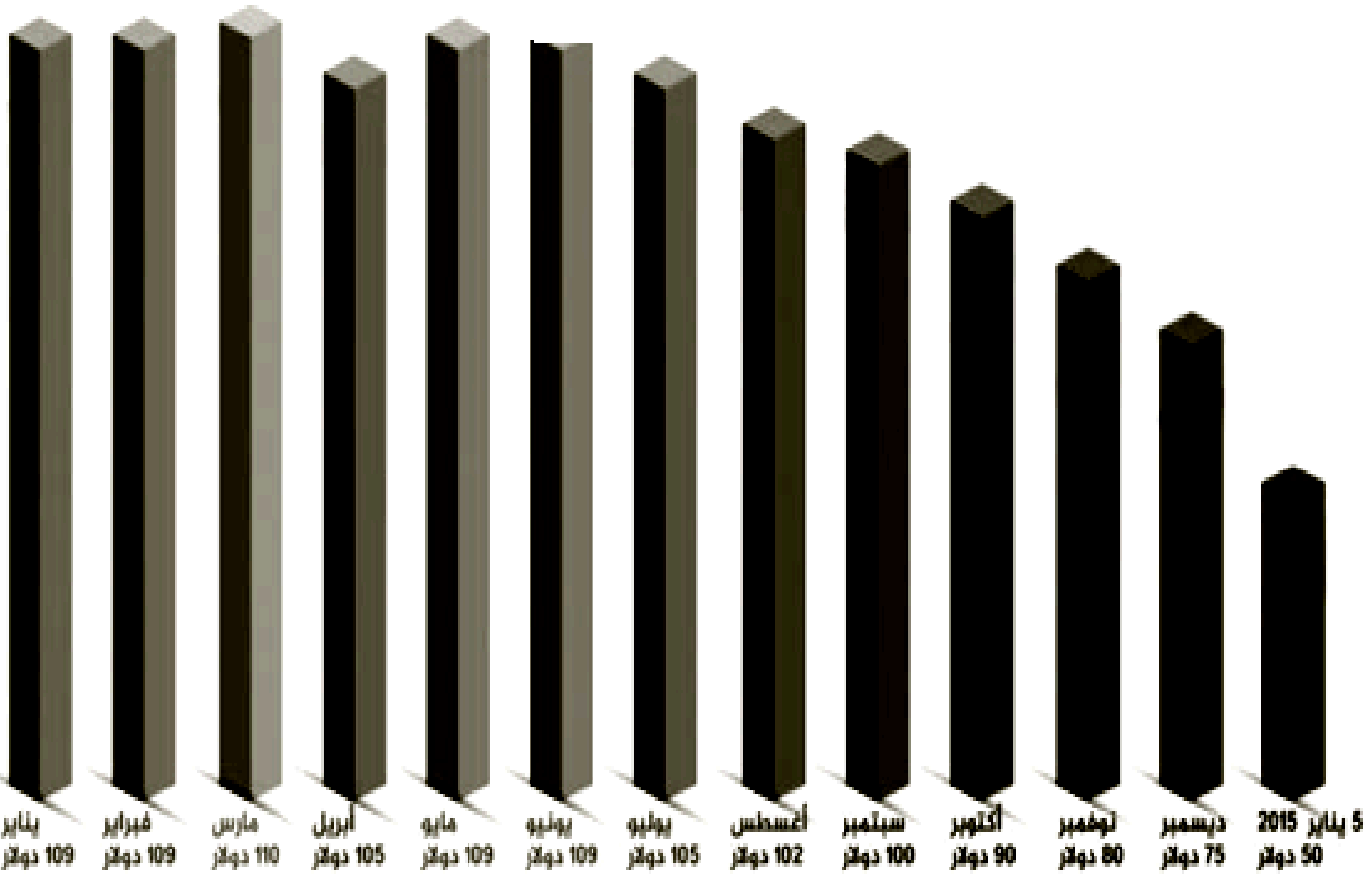
4- تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2008-2015: يمكن تقيم الفترة من 2008-2015 حسب مصادر التغير في الإنتاج النفطي، إل فترتين فرعيتين[1] :

- **الفترة الفرعية الأولى: 2008-منتصف 2014**: في الوقت الذي لم تساهم فيه مجموع دول الأوبك في الزيادة العالمية لإنتاج النفط بنسبة تذكر بـ(2%) فقط، خلال هذه الفترة، ساهم الإنتاج الأمريكي بحوالي نصف الزيادة في الإنتاج العالمي، وهي زيادة كبيرة جدا مقارنة بالتدهور الذي مر به إنتاج النفط الأمريكي قبل ذلك . ولا شك أن معظم الزيادة متأتية من النفط المحصور tight oil الذي إزداد إنتاجه بشكل سريع ليس فقط لتحقيق إضافة جديدة ولكن أيضا للتعويض عن إنخفاض الإنتاج من ماطق النفط التقليدية في الولايات المتحدة . إن الأثر الملموس على الأسعار العالمي لظهور وتسارع إنتاج النفط المحصور لم يظهر إلا بعدمنتصف 2014 وهناك سببان رئيسيا لذلك . الأول تمثل في نمو الطلب العالمي (خاصة الآسياوي) بقوة بين 2008 ومنتصف 2014 . والثاني حصول إنقطاعات في العرض النفطي . خاصة أثناء 2011 -2012، من ليبيا وسوريا ونيجيريا وإيران (بعد تشديد العقوبات الدولية)، كما ساهم إنخفاض الصادرات الروسية من النفط الخام في نقص العرض، لذلك بعد إنخفاضه إلى حوالي 42 دولار للبرميل في كانون أول 2008 أخذ سعر النفط (برنت) بالإرتفاع تدريجيا حتى تخطى حدود 100 دولار برميل خلال الفترة 2011 حتى منتصف 2014.
- **الفترة الفرعية الثانية: منتصف 2014 إلى إكتوبر 2015**: منذ تموز 2014 أخذ سعر النفط بالهبوط تدريجيا ثم المتسارع . إذ إنخفض سعر خام البرنت في ستة أشهرمن 112 دولار للبرميل في حزيران إلى 62 دولار في كانون أول 2014 . ولقد أدت محصلة مجموعة من العوامل إلى هذا الهبوط، بالرغم أنها قد لا تفسر كامل سرعته شبه "المفاجئة". أبرزها عدم نمو الطلب العالمي على النفط ليتناسب مع زيادة العرض . ولقد بلغت الزيادة في العرض العالمي بين حزيران وكانون أول2014 حوالي2.44 م/ب/ي (معدل نمو سنوي 5.4%) . وكانت أهم مصادر الزيادة في العرض هي الولايات المتحدة الأمريكية ثم دول الأوبك ودول أخرى . أما العامل الثاني فيعود إلى أثر التوقعات . فمن ناحية الطلب، ساد التوقع بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الطلب العالمي على النفط .

[1] علي ميرزا، **آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،، ملف :ندوة"**تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة**، الدوحة ' 7 تشرين الثاني/نوفمبر،2015 .

ومن ناحية العرض، استمرار توقع الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط المحصور . ويتمثل العامل الثالث بإرتفاع سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى (ومن ثم أثره التخفيضي على الطلب)،و بغية الحفاظ على حصصها في سوق النفط قررت دول الأوبك في إجتماع 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014 بعدم تخفيض الإنتاج لإيقاف إنخفاض الأسعار . ولقد ساهم ذلك بإستمرار هبوط سعر النفط حتر وصل إلى 48 دولار للبرميل في مطلع 2015 .

الشكل (2–3): تطور أسعار النفط خلال سنة 2014



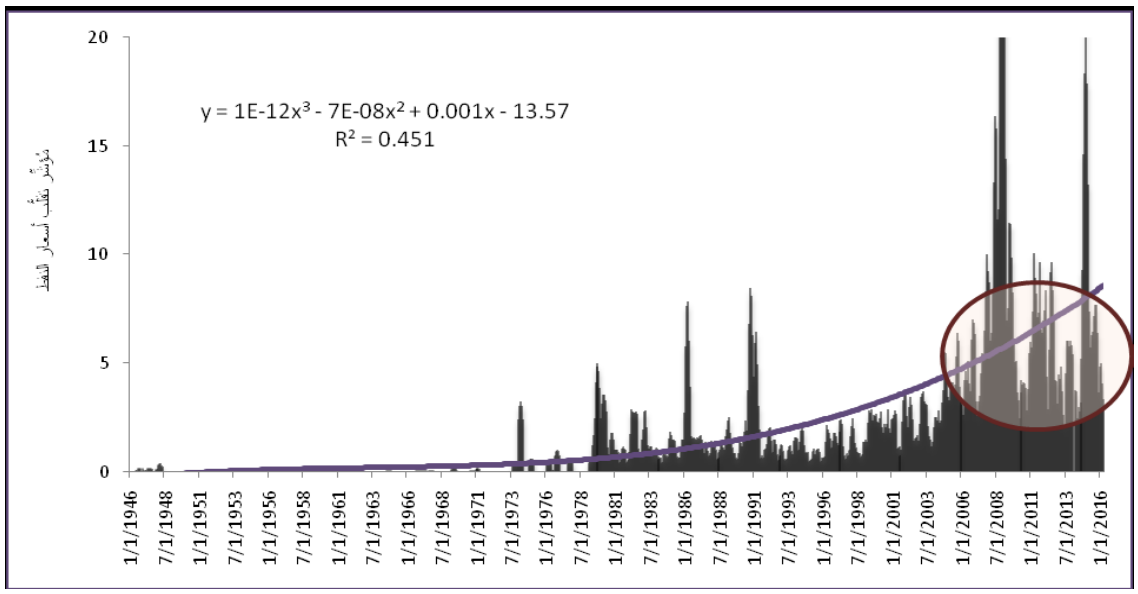
المصدر : راهم فريد،بوركاب نبيل، **إنهيار أسعار النفك 'الأسباب والنتائج، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية،الورشة الأساسية الثانية**،كلية العلوم الإقتصاية والتجارية وعلوم التسييير،جامعة سطيف 2015، د.ص.

ومنذ بداية 2015 انعكست الأدوار في مصادر الزيادة، ففي الوقت الذي انخفض معدل الإنتاج في العديد من الدول خارج الأوبك (بما في ذلك إنخفاض قليل نسبيا في الإنتاج الإمريكي) فإنه إرتفع بمقدار 1.02 م/ب/ي في مجموع دول الأوبك بين كانون أول 2014 وأيار 2015، ولكن المحصلة كانت إنخفاض الإنتاج العالمي خلال هذه الفترة .

وبالإضافة لتحسن الطلب خاصة في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، والتخوف من عدم إستمرار إرتفاع إنتاج النفط المحصور الأمريكي أخذ سعر النفط بالإرتفاع تدريجيا منذ بداية 2015 حتى وصل إلى 65 دولار في أيار، ولكن مرة ثانية، نتيجة لزيادة العرض من دول الأوبك خاصة السعودية والعراق واستمرار قوة الدولار وإرتفاع المخزون خاصة في دول OECD وبالذات شمال أمريكا أخذ السعر بالإنخفاض حتى وصل إلى حوالي 48 دولار في أيلول / تشرين أول 2015 .

و الملاحظ هو إستمرار إنخفاض السعر ليصل إلى مستويات قياسية ببلوغه حدود 30 دولار نهاية 2015 وبداية 2016 مع ظهور بوادر إستقرار أسعار النفط عند هذه المستويات المنخفضة نسبيا، وإجمالا فقد سعر البرميل منذ جويلية 2014 حوالي 74 % من قيمته. فقد كان سعره في ابداية105.6 دولار ليص إلى جانفي 2016 إلى 5،26 دولار، وهو ما أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازناتها في وضعية صعبة.

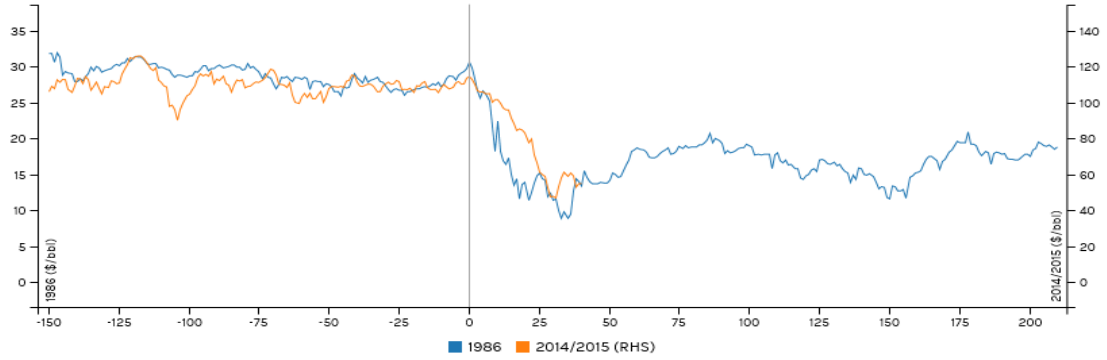
الشكل (2–4): تقلبات أسعار النفط



المصدر : محمد بوزيان،عبد الحميد لخديمي، مرجع سبق ذكره،ص188

و يشابه إنهيار الأسعار في 2014 في بعض أوجهه ما حدث في 1985–1986 من ناحية تطوير بدائل إنتاج النفط، إذ دفع إرتفاع الأسعار، في الدورة الحالية، إلى تسارع تطوير النفط غير التقليدي مثل النفط الرملي في كندا ثم الإرتفاع السريع في أنتاج النفط المحصور، وإنخفاض كلف إنتاجه نتيجة لزيادة الكفاءة والتطور التكنولوجي في الولايات المتحدة، وظهور آفاق إنتاج النفط تحت الملحي في البرازيل والنفط المحصور في مناطق أخرى من العالم، والوقود العضوي biofu.

الشكل(2-5): أسعار النفط المقارنة، سعر خام البرنت (دولار/ببرميل)



المصدر: ***أسعار النفط..إلى أين؟*** الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي ' العدد 7، يوليو/تموز2016،ص12 .

و يرجع هذا الإنخفاض المتواصل لأسعار المحروقات إلى مجموعتين رئيسيتين من الأسباب[1]:

- **أسباب إقتصادية** : وتتمثل اساسا في وفرة المعروض من النفط والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحضر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة. ومع التوسع في إستخدام الطاقة البديلة خاصة الإكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط والغاز الصخري، وفي المقابل نجد إنخفاض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي، حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ معدل النموفي الصين والبرازيل، كما ساهم التوجه نحو إستغلال الطاقات المتجددة في التراجع الشديد في الأسعار .
- **أسباب سياسية** : أرجع بعض المحللين الإقتصاديين والخبراء الإنهيار الحالي لأسعار المحروقات إلى التفسير السياسي البحث،و إنطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب "توماس فريدمان" بعنوان "حرب المضخات"، وبنى فيها تحليله على إفتراض وجود إتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران، على إعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الإنخفاض، ففي روسيا كان إنخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الإقتصاد الروسي بنسبة 4.8 % في 2015 ' بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار. أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط، هذه الأوضاع الإقتصادية حسب المحللين ستجعل كلا من إيران وروسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي للبلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.

وعلى كل مهما كانت الأسباب فالواقع هو انخفاض أسعار النفط والمتوقع ان لا تعود إلى تجاوز سقف الـ100 دولار في أي وقت قريب وذلك لتوفر المعروض منه سواء التقليدي أو الصخري . بهذا يجب على الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد

[1] فوقة فاطمة، **تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للإقتصاد الجزائري**، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد رقم 03، السداسي الثاني، 2016، ص23 .

عليه أساسا البحث عن حلول عاجلة للخروج من هذه الصدمة لتفادي حالة تآكل المدخرات المحققة وقت إرتفاع الأسعار لتفادي حالات الأزمة الداخلية مثلما يحدث في فنزويلا التي تشهد حاليا بوادر أزمة داخليةحادة نتيجة لإنخفاض وارداتها خاصة من السلع الغذائية.

5- التوقعات المستقبيلة :إختلفت الآراء والسيناريوهات حول التوقعات المستقبلية لأسعار النفط يمكن إيجازها في ما يلي: [1]

أ- التوقعات المستقبلية حول توازن السوق: السؤال المطروح هنا: **كيف تستعيد السوق توازنها ومتى ؟** أحد السيناريوهات هو أن وفرة المعروض النفطي ستنحصر مع مرور الوقت، حيث أن منتجي النفط ذوي التكلفة المرتفعة مثل قطاع النفط الصخري الأمريكي سيتركون السوق وأعضاء الأوبك سيتوصلون إلى إتفاق لخف الإنتاج . وفي هذا السيناريو، ستنتعش الأسعار، ربما مع بعض التأخير، حتى إذابقي الطلب ضعيفا، ولكن فإن عدة عوامل، منها عودة إيران إلى سوق النفط وإستجابات دول الأوبك الأخرى على صعيد السياسات ومحاولة روسيا الحفاظ على حصتها السوقية والسعر الذي يصبح عنده إنتاج النفط الصخري الأمريكي مربحا، ستحول دون إنتعاش الأسعار على الأقل حتى عام 2018 .

وتشير أحداث البيانات من وكالة الطاقة الدولية إلى أن إنتاج النفط في البلدان المنتجة بالمنطقة وصلت إلى مستويات تاريخية في الإرتفاع حيث تجاوزت 31 مليون برميل معظمها من السعودية والعراق وإيران . ومنذ رفع الحظر عن صادرات إيران النفطية، زادت طهران من إنتاجها نحو 750 ألف برميل يوميا، وتظهر بيانات حديثة من وزارة النفط أن صادرات النفط الخام الإيرانية وصلت إلى 2.1 مليون برميل يوميا في أبريل /نيسان 2016 مقارنة مع نحو مليون برميل يوميا في فترة فرض العقوبات. وأعلن واضعو السياسات أن هذه السياسة ستستمر حتى تستعيد إيران حصتها السوقية ما قبل فترة العقوبات . وفضلا عن ذلك، فإنهم يتمتعون بتكاليف تشغيل منخفضة للغاية تمكنها البقاء في السوق لبعض الوقت أو حتى زيادة الإنتاج للتعويض عن الأسعار المنخفضة . ومع عدم إرتفاع الطلب، فإن هذه الزيادة ستضيف إلى المخزونات العالمية بالفعل . تتوقع الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة أن تبدأ علامات إنحسار مخزونات النفط العالمية في الظهور في عام 2018 وفي السنة التالية . وقد يساعد هذا على إنتعاش الأسعار في النصف الأول من عام 2019، ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة إرتفاع الأسعار لاحقا حتى نهاية العقد .

و أحدثت بيئة الأسعار النفط الحالية تأثيرا سلبيا على الإستثمارات النفطية . فقد خفضت صناعة النفط إجمالي الإستثمارات بنسبة 42 % خلال عامي 2015 و2016 . ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، كانت أمريكا الشمالية

[1] **أسعار النفط..إلى أين؟** مرجع سبق ذكره،ص14-22 .

تشكل نصف هذا الإنخفاض . وإذا بقيت أسعار منخفضة لفترة طويلة، فلن يحدث إنتعاش ملموس في الفي الستثمارات على الأرجح خلال العامين المقبلين . وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ إنتاج النفط الأمريكي في المتوسط 8.6 مليون برميل يوميا في عام 2016 و8.2 مليون برميل يوميا في 2017 . وبالنظر إلى الوفرة الحالية في المعروض، فإن هذا قد لا يكفي لرفع الأسعار في 2017 أو حتى في 2018 . ولذلك من المتوقع أن تتراكم المخزونات خلال العامين المقبلين إذا بم ينتعش الطلب . وبتجميع كل هذه العوامل معا، يمكن القول إن إحتمال إستعادة السوق توازنها في أواخر عام 2019 أو أوائل عام 2020 هو إحتمال قوي .

ب- أسعار النفط الدنيا التي تكفي توازن السوق: متى تستعيد السوق توازنها، ماهي الأسعار التي ستكفل توازن السوق ؟ بعبارة أخرى ماهو السعر المنخفض بدرجة تحول دون زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام، ومن ثم تؤدي إلى تصحيح وفرة المعروض، ويكون مع ذلك أعلى من مستويات تعادل التكاليف والإيرادات لهذه الشركات ؟ ماهي الأسعا رالفاصلة التي تدفع شركات النفط الصخري الأمريكي إلى زيادة الإنتاج ؟ تعتمد الإجابة على هذه الأسئلة على عدد قليل من العوامل هي كالتالي :

ب-1إحتياطات النفط الصخري: سيأثر صعود أسعار النفط العالمية بمدى توفر كميات كبيرة من النفط الصخري وإمكانية الوصول إليهاو قدرة قطاع النفط الصخري وإمكانية الوصول إليها وقدرة قطاع النفط الصخري على الإستجابة بسرعة للتغيرات في السوق .و تذهب تقديرات الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة إلى إحتمال أن يرتفع إنتاج النفط الصخري إلى 14 مليون دولار برميل يوميا بحلول عام 2035 (من 8.7 مليون في عام 2015)، أي مايعادل 12 % من مجموع الإنتاج العالمي من النفط، ومع زيادة توفر النفط الصخري في سوق النفط حتى إذا بدأت الأسعار في الإنتعاش (كما كان الحال منذ أبريل / نيسان2016)، فإن المحللين لا يتوقعون عودة الأسعار إلى خانة المئات التي كانت فيها خلال الفترة 2011-2013، ويكمن السبب في تغير سلوك منتجي منظمة أوبك ومنتجي النفط الصخري الأمريكي والسرعة التي يستجيب بها هؤلاء المنتجون لإختلالات السوق . ودفهت سلسلة من التطورات في قطاع النفط الصخري الأمريكي وزيادة الكفاءة القطاع إلى سرعة التحرك للإستجابة لإختلالات السوق في حين بقيت أوبك في موقف المتفرج.

ب-2- أسعار النفط المعادلة للتكاليف: بالمقارنة بمنتجي النفط في الشرق الأوسط مثل السعودية، فإن أسعار التعادل للنفط الصخري الامريكي أعلى كثيرا، ورغم تحقيق بعض التحسينات في كفاءة قطاع النفط الصخري الأمريكي، فلا يزال هناك تفاوت كبير في أسعار التعادل لمختلف القطاعات من مستور منخفض يبلغ 30 دولار إلى نحو 60 دولار للبرميل لبعض المقاطعات مثل "إيجل فورد ". ويرجع هذا إلى أن سعر التعادل هو إلى حد كبير دالة تكلفة حفر البئر

وتجهيزها وكمية النفط التي يتم في نهاية المطاف إستخراجها ما البئر . وقد تتفاوت كمية النفط التي تنتج من البئر تفاوتا كبيرا على مدى بضعة أميال، ولذلك توجد مجموعة متفاوتة تفاوتا كبيرا من تقديرات أسعار التعادل لمنطقة واحدة لإنتاج النفط الصخري .

و مع أخذ كل العوامل في الحسبان، بلغت أسعار التعادل في المتوسط نحو 60 دولار للبرميل في الربع الثالث من عام 2015 منخفضة بنسبة تزيد على 40 % بين عامي 2013 و2015 . وقد تتجه نحو مزيد من الهبوط مع زيادة معدلات الكفاءة وتحسين تقنية حفر الآبار وإستخراج النفط.

الجدول(2-3): تقديرات أسعار النفط المعادلة للتكيف في صناعة النفط الصخري الأمريكي

المنطقة	التاريخ	المصدر	التقدير (الدولار)
باكين	الربع الثالث من سنة 2015	لجنة نورث داكوتا الصناعية	45 $-30 $
باكين	الربع الثالث من سنة 2015	بنك الإحتياطي الإتحادي لمينيسوتا	53 $
إيجل/ برميان	الربع الأول من سنة 2916	وحدة معلومات بلومبرج	59$-23 $
مناطق متعددة	الربع الثالث من سنة 2016	بنك الإحتياكي الإتحادي في كنساس سيتي	60 $
مناطق متعددة	حديثا	ويلز فارجو	46 $-25 $
جميع المناطق	حديثا	ريستاد إنرجي	36 $

المصدر : أسعار النفط ..إلى أين؟، مرجع سبق ذكره،ص23

و هناك عدة تغيرات لأسعار التعادل لشركات النفط الصخري . وتذهب مؤسسة بلومبرج لتمويل الطاقة الجديدة إلى تقدير أن إستمرار المتسويات الحالية لانتاج النفط الصخر يسيتطبل عائدا على الإستثمار قدره 10 %، وبإستخدام هذه المعدلات، يتم تقدير سعر النفط المطلوب لكل منطقة للحصول على مثل هذه العوائد .وعلى أساس هذه الحسابات، سيشهد قطاع النفط في الولايات المتحدة الأمريكية هبوطا حادا إذا بقي سعار النفط دون ال50 دولار للبرميل أكثر من

عام وترى مؤسسة" وود ماكينزي"ان أكثر 50 شركة نفط مطروحة اسهمها للتداول العام الذي سيبلغ سعر التعادل بالنسبة لها53 دولار للبرميل .

ج- الوضع الإعتيادي الجديد لأسعار النفط: تصدر التنبؤات بشأن مسار أسعار النفط بشكل روتيني، لكن النتائج غالبا ما تكون غير مؤكدة وغير دقيقة، وأخطتء التنبؤ كبيرة وفي معظم الأحيان، لم تكن هناك تنبؤات على الإطلاق بوقوع الصدمات، فعلى المثال، لم يتوقع المحللون إنهيار أسعا رالنفط في عام 1986 والهبوط الأحدث عهدا في عام 2014 .

وتتراوح أحدث تنبؤات الأسعار لعام 2017 (حتى أبريل / نيسان 2016) من 41 دولار(تنبؤات صندوق النقد الدولي للخام في السوق الفورية) إلى 60 دولار (تنبؤ وحدة معلومات إيكونوميست لخام البرنت) ويتنبأ البنك الدولي أن تبلغ 50 دولار للبرميل . ولا شك أن هذه التنبؤات عرضة للتغيير، وقد تم تعديلها بشكل كبير خلال الأشهر القليلة الماضية، ولقليل أخطاء التنبؤات قمن بحساب متوسط بسيك لأسعار النفط التي تنبأ بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووحدة معلومات إيكونومست للفترة من 2016 إلى 2020 . وتظهر تقديراتنا أنه من المتوقع أن تصل أسعار النفط إلى 50.3 دولار للبرميل في عام 2017،لتزيد إلى 57.1 دولار و59.1 دولار دولار للبرميل في 2018 وصولا إلى 2020 على الترتيب .

و قد تلقي تنبؤات العقود الآجلة عن اسعار النفط وتقديرات مؤسسة المسوح الإقتصادية "كونسنساس إيكونوميكس "الضوء أيضا على إتجاه أسعار النفط في الأمد القصير . وتعكس أسعار العقود الآجلة للنفط السعر الذي يتفق المشتري والبائع عليه عند التسليم في وقت معين في المستقبل . وتعبر عن توقعات المستثمرين لمستقبل اسعار النفط، ويشتمل مسار الأسعار في العادة على علاوات مخاطرة كبيرة ومتغيرة _ تعرف في مسح كونسنساس إيكونومست لأنها الفرق بين سعر العقود الآجلة والسعر الفوري المتوقع _ لكن هذه العلاوات تقترب من الصفر في المتوسط .

و تظهر البيانات أن السعر في تعاملات سوق العقود الآجلة في ديسمبر / كانون أول 2020 يبلغ نحو 58.3 دولار للبرميل، وتقدم مؤسسة "كونسنساس إيكونوميكس "تنبؤات منفردة ومتوسط التنبؤات لأسعا رالنفط الخام (بالإضافة لأسعار السلع الأخرى) التي تصدرها 25 مؤسسسة بارزة للتنبؤات الإقتصادية والمالية على مستوى العالم .

ومع الأخذ في الإعتبار مسار أسعار العقود الآجلة للنفط ومتوسط التنبؤات، يبدو أن السوق لن تستعيد توازنها حتى عام 2020 على أقل تقدير، وحينما تفعل ذلك، سيكون سعر التوازن في نطاق من 53 إلى 60 دولار للبرميل، وهذا النطاق السعري معقول أيضا فيم يتعلق بأسعر تعادل النفط لمناطق انتاج النفط الصخري.

ويتوقف توقيت إستعادة السوق لتوازنها على زيادة الطلب على العقود الآجلة زيادة مطردة أو خفض المعروض في المستقبل خفضا متواصلا (أو كليهما) . وفي صورة الطلب على العقود الآجلة، هناك عامل رئيسي هو إرتفاع الطلب على النفط في البلدان الآسياوية غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، ومن المتوقع أن تظل هذه البلدان ومنها الصين المصدر الرئيسي لنمو الطلب على النفط، وأن يزيد حجم الطلب من 23.7 مليون برميل يوميا في 2015 إلى 28.9 مليون برميل يوميا وفقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، ويبقى معدل النمو في الصين عاملا رئيسيا في ذلك بسبب الزيادة الكامنة في الطلب على النفط، وسعي الصين لتعزيزإحتياطاتها الإستراتيجية التي ستصل إلى 500 مليون برميل على الأقل بحلولو عام 2020 . وتتنبا نشرة مؤسسة بلاتس عن التحليلات النفطية في الصين أن يبلغ معدل النمو السنوي لواردات الخام بين عامي 2015 و2020 نحو 5.5 %، مع توقع إستيراد 10.5 مليون طن متري سنويا أو قرابة 210 آلاف برميل يوميا من أجل تعزيز المخزونات .

و لا يزال جانب العرض من المعادلة هو الجزء الحاسم في تقييم موعد إستعادة سوق النفط توازنها، وتذهب التقديرات إلى أن نمو المعروض من النفط سيفوق الطلب خلال السنوات القليلة القادمة، لذلك فإن إنتعاش الأسعا رلن يحدث إلا بعد عام 2019 .

و السبب في ذلك هو الزيادة الهائلة للمخزونات في السنوات الثلاثة المنصرمة _ التي تبلغ حاليا 1.2 مليون برميل في الولايات المتحدة و1.5 مليون برميل يوميا على مستوى العالم، وقد تضعف وتيرة إنتعاش أسعار النفط في عامي 2016 و2017 والأرجح أيضا2018 .و في الوقت نفسه، من المتوقع أن يأتي خفض الإنتاج من منتجي النفط ذوب التكلفة العالية (النفط الصخري الأمريكي) الذين يمتلكون القدرة على الإستجابة بسرعة لإختلالات السوق . وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يهبط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط بمقدار 600 ألف برميل يوميا في عام 2016 و200 ألف برميل يوميا أخرى في 2017.

و بتجميع كل هذه العوامل معا، يبدو أن السوق ستستعيد على الأرجح توازنها في عام 2019 وأوائل عام 2020 حينما يتحقق التوازن بين عرض النفط والطلب عليه كما هو متوقه عند سعر التوازن . وعند تحقق سعر التوازن، سيستقر سعر التوازن قريبا من التكلفة الحدية للمنتج الأخير، هم شركات إنتاج النفط الصخري الأمريكي . وفي المتوسط سيصل هؤلاء المنتجون إلى أسعال تعادل التكاليق والإيرادات قريبا من 53 دولار إلى 60 دولار للبرميل بنهاية العقد .و هذا على الأرجح هو سعر النفط في " الوضع الإعتيادي الجديد " وهو مرتفع بدرجة تكفي لتخفيف الضغط على بعض منتجي النفط، لاسيما شركات النفط الصخري الأمريكي، منخفض إلى درجة تثنيهم عن زيادة أنشطة الحفر .

و تظهر تحليلاتنا أن أسعار النفط ستستقر على الأرجح قريبا من 60 دولار للبرميل بحلول عام 2020، هناك توافق فب الآراء في قطاع النفط الصخري الأمريكي على أن القطاع سينتعش إذا كانت أسعار النفط فوق مستوى 60 دولار للبرميل، وفي الواقع سيخلق ذلك سقفا لأسعار النفط، لأنه حينما يصبح سعر النفط مرتفعا بدرجة كافية ستزيد أنشطة الحفر، يأتي إلى السوق مزيد من إمدادات المعروض . وتظهر بيانات من مؤسسة" بيكر هيوز"أن إنتاج الولايات المتحدة من النفطإنتعش حينما وصلت أسعار خام غرب تكساس الوسيط إلى مستوى 60 دولار للبرميل في منتصف يونيو/ حزيران من العام الماضي، وترتبطرد الفعل الحاد لإنتاج النفط الأمريكي بإرتفاع تكلفة التشغيل عند هذه الشركات، تكلف تكاليف الحفر لشركات النفط الصخري ما يصل إلى نحو 40 % من التكلفة الإجمالية لحفر آبار النفط وتجهيزها للإنتاج . وحينما تبدأ أسعار النفط في تخطي هذا الحاجز، ستسارع هذه الشركات إلى إتمام تجهيز الآبار وزيادة الإنتاج.

و لا تزال إحتمالات فساد هذه التوقعات كبيرة، وغالبا ما يقود المتنبئون بالأسعار يتعديل تقديراتهم، في بعض الحالات، يفعلون ذلك على أساس فصلي، وقد تستطيع حفر آبار النفط الصخري تحسين كفاءتها، وزيادة ربحيتها في البرميل من النفط الصخري، ووقد يمكنها حينئذ تحقيق تعادل التكاليف والإيرادات عند مستويات سعرية أقل، لتنتقل الأسعار الفاصلة التي تستعيد عندها السوق توازنها إلى مسار أدنى . والأحمال الثالث الذي يفسد التوقعات الخاصة بأسعار النفط يأتي من معالجة مشكلة تغير المناخ وإبدال الوقود الأحفوري بأنواع الطتقة المتجددة، هو ما قد يقلل ربحية إستخراج الوقود الأحفوري، ومن المحتمل أن يؤثر هذا على عرض النفط والطلب عليه، إذ قد يجد المنتجون أنه من المربح إستخراج النفط الآن بدلا من الإنتظار إلى المستقبل حيث يثور إحتمال أن يتراجع الطلب على النفط .

و في جانب المعروض، قد تؤدي عودة إيران وليبيا والعراق إلى سوق النفط إلى تفاقم وفرة المعروض في السوق وتتسبب في مزيد من الهبوط للأسعار، وعلى النقيض من ذلك، قد يؤدي التنويع الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعيدا عن النفط إلى إنخفاض إنتاج النفط، يساعد على إنحسار وفرة المعروض . ومن الأمرو الأخرةالتي تأثر على التوقعات قرار بريطانيا المفاجئ بالخروج من الإتحاد الأوربي في 23 يونيو/ حزيران الذي أدى إلى هبوط نسبته 5 إلى 6 % في أسعار العملات الفورية والعقود الآجلة للنفط ,و مع أن العقود الآجلة إستعادت خسائرها في أعقاب خروج بريطانيا(في 29 يونيو/ حزيران)، حيث كان تركيز السوق ينصب على تخمة المعروض النفطي، فإنه قد يبطئ التوقعات لتوقيت إستعادة السوق توازنها .و تظهر تقديرات مجموعة" بيرا إنرجي"و مقرها نيويورك أن أثر خروج بريطانيا على الطلب العالمي سيظهر في عام 2017، ويفضي إلى إنخفاض حجم الطلب ما بين 100 ألف و200 ألف برميل يوميا نتيجة لتراجع مدل النمو في أوربا.

ثالثا: أنواع السعر النفطي: يمكن التمييز بين المصطلحات التالية لأسعار النفط:

أ- الأسعار الفورية(spot prices): هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز2-3 أسابيع [1]، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع بإستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة، وبإختصار هو السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا.

ب-الأسعار الآجلة أو المستقبلية (future prises):و هي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات وأحيانا ثماني سنوات، حيث يلتزم المستري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلا كمية ونوعية النفط التي تم التعاقد عليها.

ج-السعر الإسمي: وهو القيمة النقدية التي تعطى للبرميل من النفط والتي تكون بالدولار خلال لحظة زمنية معينة.

د-السعر الحقيقي: وهو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في سعر صرف الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط [2]، أو بعبارة أخرى هو السعر بالدولار الثابت والذي ينسب إلى سنة الأساس .

هـ-السعر المعلن: هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، وقد ظهرت هذه الأسعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880، أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبيرمن المنتجين وسيطرة شركة واحدة على عمليات إنتاج النفط، وقدكان ستاند رد أويل لينيو جرسي هي تساند ردوايل، ويحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الإحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها . وما يميز السعر المعلن المعلن أنه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده، وقد استخدم السعر المعلن كأساس لإحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرباح.

و-سعر الكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الإتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط الخام، ويساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضاف إليها عائد الحكومة (الضريبة+الريع) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية . وتحصل الشركات المستغلة للنفط على النفط المنتج من قبلها في البلدان النفطية كطرف مشتري له، ويعكس هذا السعر الكلفة الحقيقة التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على النفط، ويمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار .

---

[1] الطاهر زيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وإنعكاساتها على الإقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك، الكويت، شتاء 2010، ص17 .

[2] حسين عبد الله،**أسعار النفط،" التصحيح عبر آليات السوق"**،سلسلة كراسات إقتصادية، السنةالخامسة عشر، العدد 154،مصر،2005، ص25 .

ز- سعر الإشارة أو المعدل : طهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، وهو عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنع سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، ويتم احتسابه بناءا على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات[1].

المطلب الثاني: محددات تسعير النفط في الأسواق العالمية

تتحدد أسعار النفط في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وتختلف سوق النفط عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

أولا: الطلب على النفط

1. **مفهوم الطلب النفطي**: يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو إستهلاكية[2].

ويعتبر الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، حيث يعتمد الطلب على الخام بالطلب على المنتجات النفطية، فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات النفطية لا يكون هناك طلب على النفط الخام[2].

2. **تطور الطلب العالمي على النفط**: فيما يلي جدول يبين تطور الطلب على النفط لسنوات مختارة وفق المجموعات الدولية.

الجدول رقم (2-4): تطور مستوى الطلب على النفط خلال الفترة 1996- 2011

الوحدة: (مليون برميل)

السنوات	1996	2000	2008	2011
أجمالي الطلب العالمي	71.7	76.4	85.7	88.8
الدول الصناعية	45.9	47.9	47.6	42.1
-أمريكا الشمالية.	22.2	24.1	24.2	22.2
-أوربا الغربية.	14.9	15.1	15.3	12.6
-المحيط الهادي.	8.8	8.7	8.1	7.3

[1] تقوى حسناوي،عبد العزيز أحمد شاوش، **مرجع سبق ذكره**،ص38.

[2] حسين عبد الله **أزمة النفط الحالية،تداعياتها ومستقبلها**، مجلة السياسة الدولية،العدد164،المجلد 41،مصر،أفريل،2006'ص34 .

الدول النامية	20.7	23.9	33.2	38.4
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	6.3	6.8	10.1	9.9
– الدول الآسياوية النامية ومنها:	10.1	12.2	17.3	18.3
الصين	3.7	4.7	8.0	9.0
الهند	1.7	2.0	3.1	3.4
دول أخرى	4.7	5.5	6.2	5.9
– دول أمريكا الاتينية	4.3	4.9	5.8	5.5
البرازيل	1.8	2.2	2.5	2.4
دول أخرى	2.5	2.7	3.3	3.1
الدول المتحولة	5.1	4.6	4.9	4.8
الإتحاد السوفياتي سابقا	4.4	3.8	4.1	3.1
دول أوربا الشرقية**	0.7	0.8	0.8	1.7

** دول أوربا الشرقية لا تتضمن الدول التي انضمت إلى منظمة التعاون والتنمية الإقتصاديةOCDE

المصدر: وكالة الطاقة الدولية على الموقع: **www . eia .doe. gov /emeu/ ipsr/ htm appc** تم الإطلاع عليه يوم:**2017/01/13**

لقد ارتفع مستوى الطلب العالمي على النفط من مستوى 71.7 مليون برميل/ي سنة 1996 إلى مستوى 76.4 مليون برميل/ي سنة 2000 أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 6.55 %، ليصل إلى مستوى 88.8 مليون برميل سنة 2011، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 16.23 % عن ما كان عليه في سنة 2000، وتعتبر هذه الإرتفاعات في مستوى الطلب العالمي على النفط كنتيجة لمعادلات نمو الإقتصاد العالمي والتي شهدت مستويات مرتفعة خلال هذه الفترة والتي تعتبر من أبرز العوامل المحددة للكلب على النفط، ومن العوامل الأخرى التي ساهمة في ارتفاع مستوى الطلب على النفط، زيادة مستويات التصنيع في الدول الصناعية الأخرى، وزيادة مساهمة الإقتصاديات الصاعدة في الإستهلاك النهائي للنفط، ولتحليل هذه التطورات في مستوى الطلب العالمي على النفط فإننا سنقوم بتحليل مستوى التطور الحاصل في كل مجموعة دولية على حدى وذلك كما يلي:

أ–الدول الصناعية : تستحوذ هذه المجموعة على أكبر نسبة من الطلب العالمي على النفط، والتي بلغت سنة 2011 ما يقدر بـ 47.41 % من إجمالي الطلب العالمي على النفط، وهذه النسبة تتوافق مع الطابع الصناعي لإقتصاديات هذه المجموعة من الدول والتي تحتاج إلى مستويات مرتفعة من الإستهلاك النفطي .

ب–الدول النامية : تشكل هذه المجموعة الدولية نسبة 43.24 % من إجمالي الطلب العالمي على النفط سنة 2011، بعدما كانت لا شكل سوى 28.8 % سنة 1996، وذلك بعد أن ارتفع مستوى الطلب على النفط لهذه المجموعة من مستوى 20.7 مليون برميل يومي سنة 1996 إلى مستوى 38.4 مليون برميل يومي سنة 2011 أي بنسبة زيادة قدرها 85.5 %، ويعود الفضل الكبير في هذا المستوى من الإلاتفاع إلى الدول الآسياوية النامية والتي ارتفع مستوى طلبها من النفط بنسبة 81.18 % خلال الفترة 1996-2011.

ت–الدول المتحولة : لقد انخفضت حصة مساهمة هذه المجموعة الدولية في الطلب العالمي على النفط من مستوى 7.11 % سنة 1996 إلى مستوى 5.40 % سنة 2011، ويعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار طلب هذه المجموعة من الطلب على النفط، في الوقت الذي عرف فيه الطلب العالمي ارتفاعا ملحوظا.

1– محددات الطلب النفطي في السوق النفطية: يتأثر الطلب النفطي كباقي النشاطات الإقتصادية بعدة عوامل منها :

أ– أسعار المنتجات النفطية : باعتبار أن الطلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها حيث تبلغ في دول الإتحاد الأوربي 70% من تلك الأسعار الأمر الذي يؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي[1]، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطبل على النفط.

ب– سعر النفط: يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب عليه، ويتجسد ذلك التأثير التغييري للسعر على الطلب بصورة علاقة عكسية فيما بينهما حيث كلما كان السعر منخفضا فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاعه وعكس ذلك يكون في حالة ارتفاع السعر وتزايده[2].

ت– السعر النسبي لأسعار الطاقة البديلة : تشكل مصادر الطاقة الأخرى ضغطا على الطلب البترولي ومن ثم على سعر البترول، إذ أنه كلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل الأخرى إلا وعملت الدول المستوردة للنفط على تقليص استهلاكها منه وتعويضه بالبدائل الأخرى وخاصة الغاز الطبيعي[3].

---

[1] حسين عبد الله،**النفط العربي خلال للمستقبل المنظور"معالم محورية على الطريق**،ط1،دراسات إستراتيجية،العدد 14، مركز الإمارات للدراسات والبحوثالإستراتيجية،الإمارات العربية المتحدة،1998،ص22 .

[2] بلقلة إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

[3] ابراهيم نور،**تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق، السياسات الدولية**، العدد 164، المجلد 41، مجلة السياسات الدولية، مصر، أفريل2006، ص42 .

ث- السياسات الحكومية المؤثرة عكسيا في نمو الطلب: تبنت حكومات الدول المستهلكة للنفط طيفا واسعا من السياسات الرامية إلى التقليل من الاعتماد على النفط، وتتمثل هذه السياسات في:

- فرض الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية أو رفع أسعار هذه المنتجات لتأمين عوائد الخزانة العامة أو الرغبة في الحد من الإعتماد على النفط الخارجي .

- الدعم الذي تقدمه تلك الدول لتطوير مصادر الطاقة البديلة والهادف إلى تقليل كمية النفط اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي أي زيادة كفاءة استخدام النفط.

- التدابير الرامية إلى الحد من استخدام النفط من خلال تحسين نظام النقل العام وزيادة التكلفة النسبية للسفر بالسيارة من خلال اتخاذ بعض التدابير مثل فرض بعض الضرائب.

- اتخاذ تدابير لتعزيز تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة من خلال الجمع بين خطط السوق والخطط المالية المحفزة[1].

ج- النمو الإقتصادي: يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا بإستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الإقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي وتوسع حجم النشاط الإقتصادي يؤدي حتما على ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر وبالتالي فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي، وبالتالي انخفاض سعر النفط[2].

ح- الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية: كان هنا إجماع من طرف المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتعليل الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط، حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع أو إنخفاض قد يطرأ على الأسعار[3].

خ- المضاربات في الأسواق الآجلة للنفط: تعتبر المضاربات في السوق البترولية الآجلة من الأسباب التي ليس لها ارتباط بأساسيات السوق التقليدية، والتي تتمثل في تحول البترول في هذه السوق إلى وسيلة مالية للربح السريع، أو

---

[1] هيثم عبد الله سلمان،أحمد صدام عبد الصاحب، **إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالميةمع إشارة خاصة للنفط العراقي**،مجلة المستقبل العربي،العدد358، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ديسمبر2008،ص30 .

[2] Nassima Hamidoch, l'equilibre du marché Petrolier entre Le Court Terme et le Long Terme، Dynamiquedes marché،Valorisation des Hydrocarbures،CREAD،2005.P80 .

[3] سمية موري،عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفطو سعر الصرف في الجزائر،مقاربة تحليلية وقياسية**،ورقة بحثية.

الإحتفاض بعقوده الآجلة كوسيلة مالية آمنة ضد التقلبات في الوسائط المالية كالأسهم والسندات والعملات مما يؤدي إلى خلق طلب وهمي يساهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط، فيلجأ المستهلكون لزيادة طلبهم على النفط بغرض التخزين والتحوط من ارتفاع الأسعار مستقبلا.

د- الهشاشة والإختلال في الأنظمة المالية: لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة بوضوح أن هناك عوامل مؤثرة من خارج السوق النفطية، مثل الهشاشة المالية والإختلال في الأنظمة المالية، والتي يمكن أن تكون ذات تأثير حاد وطويل الأمد على الطلب على النفط، ويأتي تأثير تلك العوامل على السوق النفطية من خلال انعكاساتها على المتغيرات الإقتصادية الكلية الرئيسية مثل النمو الإقتصادي، وحجم الناتج والعمالة، أو من خلال تأثيرها على سلوك المستهلك وعلى التوقعات القصير والطويلة الأجل وبالتالي على سعر النفط[1].

ذ- السكان: إن العدد السكاني كلما كان كبيرا فإنه يؤثر على زيادة وتوسيع الطلب على النفط أو الطاقة أو أية سلعة أخرى، وعكس ذلك يكون في حالة قلة عدد السكان، ولما كان هذا العامل من العوامل المساعدة أو المكملة للعوامل الأساسية، فإن تأثير السكات يتحدد بكونه مؤثرا نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأساسية وخاصة الدخل القومي .

2- علاقة الطلب على البترول وسعر الزيت الخام: لقد اعتمد الكثير من الإقتصاديين في دراستهم للعلاقة بين سعر البترول والطلب على مستويات أسعار الزيت الخام. لكن اتضح لاحقا أن هناك فروقا بيت الأسعار المعلنة والأسعار الحقيقية(الآنية) قد تصل إلى 30%-40% ، هذا التباين يجعل من الصعوبة بناء نماذج متقدمة ذات حساسية مرتفعة لمغيرات الأسعار ومرونات الطلب، وتشير الملاحظة الدقيقة لأسواق البترول إلى أن الطلب على الزيت الخام طلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية لأغراض النقل والاستهلاك المباشر للطاقة والكهرباء .... لذلك فإنه من الموضوعي أن يكون الطريق الصحيح لفهم العلاقة بين الطلب والسعر في هذا الخصوص هي دراسة ردود أفعال المستهلكين النهائيين للتغيرات في أسعار المنتجات النهائية (المشتقات النفطية).

وعلى الرغم من أنه يمكن بناء علاقة بين أسعار النفط في السوق الدولية وأسعار الزيت الخام إلا أن الحقيقة أن القليل جدا من المستهلكين النهائيين يحصل على المنتجات بهذه الأسعار، فأسعار المنتجات البترولية داخل الدول المستهلكة تخضع لعدد من الإضافات على شكل ضرائب ومصاريف مالية التي تجعلها مختلفة تماما عن أسعار الزيت الخام وأسعار المنتجات البترولية في السوق الحر[2].

---

[1] كريستوف ألسوب، بسام فتوح، **تطورات اسواق النفطو الغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي،العدد 135،المجلد36، منظمة الأقطار العربية العربية المصدرة للبترول(أوابك)، حريف 2010،ص37 .

[2] داود سعد الله،**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000-2010**،جامعة الجزائر3، 2012/2011،د.ص.

وفي هذا الإطار يصبح سعر المنتجات البترولية وليس سعر البترول الخام هو المؤشر الأساسي على الطلب، ومع ذلك هناك مشكلة أخرى وهي أن الطلب الإجمالي على المنتجات البترولية يتأثر بشدة بالسياسات الحكومية التي لا تستخدم آليات الأسعار كمنظم للطلب، فعديد من الحكومات تمنع استخدام البترول في محطات الطاقة وفي عديد من الصناعات وغيرها من الاستخدامات لصالح بدائل الطاقة الأخرى مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية، لذلك من خطأ محاولة توقع الطلب على البترول على أساس أسعار الزيت الخام، ويمكن بدلا من ذلك ملاحظة تأثير أسعار المنتجات النهائية على المستهلكين كما ينبغي عند دراسة علاقة السعر بالطلب ملاحظة درجة التدخل الخارجي خاصة السياسات الحكومية[1].

ثانيا: العرض النفطي: من خلال دراستنا لاحظنا أن تأثير العرض النفطي على أسعار النفط تأثير متبادل،لذا سنقوم بتعريف العرض البترولي والعوامل المؤثرة فيه وتأثيره على أسعار النفط.

1- تعريف العرض النفطي: العرض البترولي هو "تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق، من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجات الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين"، والعرض النفطي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدّد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد[2].

إن العرض البترولي يعد أهم عامل مؤثر في أسعار النفط، فزيادته (العرض) أو نقصانه يكون له تأثير مباشر على السعر، حتى وأن النظريات الإقتصادية تقول أن علاقة العرض مع الأسعار علاقة عكسية، إلا أن العرض وكأي نشاط إقتصادي قابلا للتطور بالزيادة أو النقصان أو الثبات، وبالتالي فإن عرض السلعة البترولية يتميز بمرونة محددة، هذه المرونة يمكن النظر إليها وفق نظريتين:

أ- تحديد درجة ونوعية مرونة العرض، ويمكن معرفتها من خلال قسمة التغير النسبي لكمية السلعة المعروضة على التغير النسبي لسعر السلعة، ونتيجتها تكون مرونة متأثرة بالسعر أو غير متأثرة سواءا سواء كان التأثير كبيرا أو صغير، فمرونة عرض السلع البترولية الخام تكون قليلة في المدى القصير، لأن التغير في الكميات المعروضة يكون أقل من التغير في سعرها، ومرونة في المدى المتوسط والبعيد.

ب- من ناحية الكميات البترولية المكتشفة من البترول والممكن استخراجها أو عرضها حاضرا أو مستقبلا، فالمدى الزمني لاستغلالها أو عرضها ليس ثابتا . بل هو متغير، وبالتالي يمكن القول أن مرونة العرض في هذه الحالة ترتبط بالعمر الزمني لاستغلال الثروة البترولية، وبما أن العمر الزمني لاستخراج وعرض السلعة البترولية قصير، طويل

[1] داود سعد الله، نفس **المرجع السابق**،د.ص56.

[2] هاشم علوان حسين،عبد الله محمد جاسم.**مرجع سبق ذكره**،ص311 .

ومتوسط، فمرونة العرض البترولي وفق هذه النظرة تكون مرن في المدى القصير والمتوسط ومعدومة المرونة في المدى البعيد.

إن مرونة العرض البترولي تكون مرنة في المدى الطويل وقصير راجع لكن استمرارية العملية الإنتاجية وبصورة متزايدة يؤدي إلى إمكانية تزايد العرض، وفي نفس الوقت إمكانية تناقصه . أما في المدى الطويل فقلة المرونة راجع إلى تعذر استمرارية العملية الإنتاجية البترولية التي تؤدي إلى إمكانية التناقص التدريجي للعرض البترولي[1].

2- تطور العرض النفطي: سنتعرض من خلال الجدول رقم (8) إلى تطورات إنتاج النفط خلال الفترة (**2000-2010**)، حيث ارتبط إنتاج النفط خلال هذه الفترة بمتغيرات العرض والطلب والجهود التي تبذلها دول منظمة الأوبك وبعض الدول الأخرى المنتجة للمحافظة على إستقرار سعر برميل النفط. وقد عرض إنتاج النفط ارتفاعا مستمرا على طول الفترة **2002- 2007**، إذ انتقل من المستوى 65.42 مليون/ب/ي سنة2002 إلى مستوى 86.34 مليون /ب/ي سنة 2007 وهي الفترة التي اقترنت مع الارتفاعات المستمرة في أسعار النفط، ويعود هذا الارتفاع في الإنتاج إلى الزيادة في الطلب على النفط _ ويمثل الجزء الأكبر من هذه الزيادة في الطلب في كل من الطلب الصيني والهندي وكوريا الجنوبية _ والذي يقترن بدوره بالزيادة في معدلات النمو العالية، في حين عرفت سنتي 2008 و2009 انخفاضا في الإنتاج العالمي للنفط ويعود السبب في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية على انخفاض أسعار النفط، أثر الذي دفع بدول منظمة الدول المصدرة للنفط إلى تخفيض حصص إنتاجها، وبعد عودة مؤشرات تعافي الإقتصاد العالمي خلال عام 2010 سجل إنتاج النفط نموا ايجابيا قدره 1.85 % مقارنة بعام 2009[2].

الجدول رقم(2-5): تطور المعروض النفطي العالمي خلال الفترة 2000- 2010 .

الوحدة: ألف/ب/ي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
انتاج النفط	67087.2	67037.4	65426	68512.1	71243.4	72373.3
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
انتاج النفط	81561.7	86346.4	85043.7	70502.6	71810.4	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(أوبك)،تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة،2000-2010.

[1] العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر1970-2006**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2008/2007، 34 .

[2] بلقلة ابراهيم،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 28،29 .

3- العوامل المؤثرة على العرض النفطي: يتأثر عرض النفط بمجموعة كبيرة من العوامل تتمثل أبرزها فيم يلي:

أ- الطلب البترولي: يعتبر الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في العرض البترولي، لأن الطلب هو من يخلق العرض، فعندما يلاحظ منتجو النفط أن هناك زيادة في الطلب على النفط سيتجهون لا محالة إلى زيادة عرضهم في السوق، أما إذا لاحظوا العكس فسيعملون على تقليص عرضهم.

ب- السياسات البترولية أو سياسات الإنتاج: وتتمثل السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج في مجموعة إجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية استغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة.

فتخفيض أو توقيف إنتاج النفط يعتبر سلاحا إقتصاديا وسياسيا هاما إتتخذ على عدّة أشكال في السوق البترولية، ومثال على ذلك ما قامت به الدول العربية المنتجة للنفط خلال حربي 1967 و1973 عندما استعملت نفطا كسلاح ضد الدول الاستعمارية المعادية وكان له تأثير على العرض البترولي العالمي، كذلك المحافظة على تنظيم العرض يكون له عدة أهداف، من بينها إطالة فترة استغلال البترول بصورة أفضل كما سعت إليه منظمة الأوبك من خلال تقنين الإنتاج.

أما من ناحية زيادة العرض أو الإنتاج، فالهدف منه زيادة العوائد المالية لأغراض تلبية متطلبات التنمية كما هو الحال بالنسبة للسعودية وإيران اللتان كانتا في كل مرة تطالب الأوبك برفع حصتيهما،لأن لكليهم احتياطي ضخم من البترول[1].

تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

- **سياسة تغليب المتطلبات المالية(1973-1985):** تمن هذه السياسة في الحد من العرض النفطي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.
- **سياسة تغليب السوق(1986-1999):** تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون توازن خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.
- **سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000):** تكمن هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج مطاق

[1] العمري علي، **مرجع سبق ذكره-** ص96.

22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل / اليوم[1].

ج- سعر النفط: تقول النظريات الاقتصادية أن علاقة العرض بالسعر في أي سوق هي علاقة عكسية، فزيادة عرض السلعة يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس صحيح، فعند زيادة أسعار النفط تسعى الدول المنتجة للنفط لزيادة إنتاجها المصدر وهذا للحصول على مداخيل إضافية لتغطية حاجياتها الإقتصادية، خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد بالأساس في مداخيلها على عوائد النفط، أما إذا كانت من الدول الصناعية فتسعى لزيادة إنتاجها من أجل تقليل وارداتها من النفط، بالإضافة إلى التأثير على الأسعار لخفضها مثل ما فعلته انجلترا (لبحر الشمال) وإذا كانت الأسعار منخفضة يسعى المنتجون لتقليص الإمدادات، خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراج النفط، وهذا كما فعلت منظمة الأوبك خلال الثمانينات لما انخفضت أسعار النفط إلى مستويات دنيا .

أما بالنسبة للمستهلكين فيسعون إلى زيادة استهلاكهم وتكوين مخزون استراتيجي يعتمد عليه عند ارتفاع أسعار النفط، فكل هذا يبين أن علاقة السعر البترولي بالعرض علاقة قوية.

د- سعر السلع البديلة: قبل اكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هناك مصادر للطاقة أخرى مثل الفحم، والنظر لتكاليفها الغالية وصعوبة استخراجها تم اللجوء للنفط بإعتباره أقل مصادر الطاقة تكلفة.

لكن مع مرور الزمن ووقوع أزمات نفطية أصبح اهتمام الدو ل المصنعة التفكير في مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية والذرة والفحم _ بعدما تم اهماله سابقا _ فأصبحت تنافس النفط وهذا بالرغم من قلة بعضها (مثل الذرة) واختلاف خصائصها وفوائدها وكذا استغلالها إقتصاديا وصناعيا.

الجدول رقم (2-6): تركيبة الاستهلاك العالمي للطاقة من 1990 إلى 1995

مصادر الطاقة	1900	1920	1940	1960	1965	1975	1990	1995
الفحم	94.2	86.6	74.6	52.0	43.3	29.5	32.2	32.3
البترول	3.8	9.5	17.9	31.2	36.7	49.0	41.4	41.4
الغاز الطبيعي	1.5	1.9	4.6	14.6	17.8	18.5	21.4	21.7
الطاقة المائية والنووية	0.5	2.0	2.9	2.1	2.1	3.0	5.0	4.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:العمري علي، مرجع سابق، ص36 .

[1] حسين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**.ص247 .

القصير، بسبب ارتفاع تكاليفها واستحالة استبدال هياكل الصناعة البترولية، لكن في المدى البعيد قد يكون لها تأثير على العرض البترولي كما بعد الأزمة النفطية الثانية، وهذا بالنظر للارتفاع المفرط في أسعار النفط خلال تلك المرحلة[1].

هـ- التكاليف والتكنلوجيا السائدة في مختلف مراحل إنتاج النفط: يعتبر دور التقدم التكنولوجي أساسيا في الدفع إلى استغلال المناطق النفطية الصعبة مثل المياه العميقة، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الاكتشاف والتنقيب . إذ تشير دراسة نفطية أعدتها مؤسسة " **جولدمان زاكس**"في نيويورك للمدة 1991- 1994 حول تكلفة الاكتشاف والتطوير لهذه الشركات انخفضت خلال السنوات الثلاث إلى 6.43 دولار لكل برميل نفط مكافئ أي بنسبة 35 % ويرجع هذا الإنخفاض إلى التحسينات التي أدخلت على وسائل الحفر الأفقي التي تحقق وفرا في التكاليف[2].

و- المخزونات النفطية: تحتفظ الشركات التجارية، وخصوصا في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (**OECD**) بمخزونات من الخام والمنتجات، المكررة (مخزونات تجارية)، لأغراض تشغيلية، سواء كانت لأعمال التكرير لديها، أو لمواجهة التقلبات في الطلب، بسبب تغير أنماط الإستهلاك الموسمي من المنتجات، ويتغير هذا الخزون، زيادة أو نقصانا، بالإعتماد على السلوك التجتري للشركات، وعلى أنماط الطلب الموسمي، وتقاس كفاية المخزون في وقت بمؤشرات عدة، منها مستوى المخزون في الشهر أو الأسبوع، أو ربع العام المعني، مقارنة مع متوسط السنوات السابقة (بالبراميل)، وتقاس أيضا بحجم المخزون الكافي لمقابلة الطلب، أو الواردات النفطية (بالأيام)، ويعتبر المخزون النفطي وخاصة التجاري منه لدى الدول الصناعية وكفايته بعدد أيام الاستهلاك، من المؤشرات الرئيسية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط[3].

ر- الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض النفطي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدّة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1980، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة، 1973 ثم 1979 للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

ز- تباطؤ الإستثمارات: يمكن تفسير الأسباب الرئيسية وراء الإنخفاض في نمو الإنتاج إلى أسباب تتعلق بالفترات الطويلة التي مرت بها صناعة النفط من ركود في الإستثمارات والطاقة التكريرية المتوفرة بالإضافة إلى تعطل وعدم انتظام في بعض الإمدادات، علاوة على ذلك لم تتبع الأوبك سياسة فعالة للحد من إرتفاع الإسعار، ففي أن مضاعفة إنتاج الدول غير عضو في الأوبك لو يرق إلى مستوى التوقعات بهدف التأثير على الأسعار، سجل إنتاج الأوبك زيادة

[1] العمري علي، **مرجع سابق**، ص36 .

[2] هيثم عبد الله سلمان،**مرجع سبق ذكره**،ص32 .

[3] قصي عبد الكريم إبراهيم،**أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، دمشق، 2010، ص125.

بمقدار 2.4 مليون برميل يوميا منذ عام 2003 بينما زاد الإنتاج خارج الأوبك في نفس الوقت بنسبة 4.4 مليون للبرميل يوميا[1].

المطلب الثالث: الأسواق النفطية

تختلف السوق النفطية عن باقي الأسواق بارتباطها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الإقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الإقتصادي وحدها.

أولا: تعريف السوق النفطية: هي السوق التي فيها التعامل بمصدر مهم من المصادر الطاقة وهو النفط[2]، والسوق العالمي للنفط تضم كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين)، من جهة، ومشترين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين)من جهة أخرى[3].

ثانيا: التطور التاريخي للسوق النفطية: منذ اكتشاف النفط مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كالآتي:[4]

1- خلال الفترة 1857 – 1870 : كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت المنافسة شديدة فيم ما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال البعض الآخر حتى صارت شركات كبيرة وقوية

2- خلال الفترة 1870– 1960: أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الإستكشاف والإستخراج والنقل والتوزيع والتسعير وعرفت في عام 1927 عقد اتفاقية أكناكاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها، ولهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

3- خلال الفترة 1960-1973: مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها، حيث أنه وبعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في الأوبك منفردة وقف الإمدادات النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى .

---

[1] تقوى حسناوي.عبد العزيز أحمد شاوش،**مرجع سبق ذكره**،ص38 .

[2] علي ديبة،**تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط 2001–2011**،ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة 2013/2012،ص15.

[3] بلقلة إبراهيم،مرجع سبق ذكره،ص19

[4] حمادي نعيمة،**تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986–2008**، مذكرة ماجستير جامعة شلف،2009/2008،ص53 .

4- خلال الفترة 1973- 1980: في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة دول الأوبك، حيث عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط وازداد إنتاج الدول النفطية الأوبك مما أثر سلبيا على موقف الأوبك، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها .

5- خلال الفترة 1980- 2015: في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، ولكن بعد إختلال العرض والطلب النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج الأوبك عمت حالة عدم الإشتقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، حيث كان الإنخفاض في الأسعار في سنة1986 و1998 و2008 والإرتفاع الكبير بين 2003 و2007 و2010 وقلة الطلب على النفط في سنة 2015 جراء الأحداث الليبية وتغطيته من طرف السعودية أكبر الدول المنتجة للنفط.

ثالثا: أنواع الأسواق النفطية العالمية: نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، وتطورات طرق تسويق النفط الخام أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق النفطية متمثلة في الآتي:

1- الأسواق الفورية : ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبيW للتجارة على النفط، وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل العمليات[1].

وينطبق مفهوم السعر الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتجات، وتتأثر الأسواق الفورية بالإشارات التي تتسلمها من الأسواق الآجلة حيث ينعكس الإرتفاع في الأسعار المستقبيلة في إرتفاع ثنائي للأسعار الفورية ومستويات المخزون النفطي لغرض التحوط من ارتفاع الإسعار الفورية مستقبلا[2].

2- السواق النفطية المادية الآجلة : تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية لكن بآجال أطول من 15 يوم، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك،و لا تكون هذه الأسواق إلا بعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب .

---

[1] حمادي نعيمة،**المرجع السابق**،ص57 .

[2] الطاهر زيتوني،**التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتهاعلى الإقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي،العدد132،المجلد 36،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت،شتاء2010 .ص ص 51’52 .

3-الأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات) : وهي بمثابة تعهد بالبيع والشراء لكمية محددة من النفط الخام أو من المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات العالمية النفطية بلندن، وسوق سنغافورة النقدي العالمي . ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية، كما هو الحال في البورصة العادية، حيث يمرر المتعاملون أوامرهم في مكان محدد بناءا على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت[1].

رابعا: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية: تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، الدول المصدرة للبترول، الدول المستوردة له، بحيث أن الأحداث في السوق العالمية للبترول تتغير نتيجة لعد عوامل تكنولوجية ومؤسسية تؤثر على درجة التركز داخل كل مجموعة.

1- شركات النفط العالمية : شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبيرمنها، فبين 1928 و1934 تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث (ستاندارد جرسي"أكسون الآن"، وشل، وبريتيش بتروليوم) إبرام عدة إتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها وهو ما عرف بالكارتل(Cartel) العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينات والأربعينيات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهرو النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، مكونا مما عرف اصطلاحا بالشقيقات السبع Seven sisters،و هي: ستاندرد جارسى Standard Jersey، شل Shell، البريطانية للبترول BP تكساسو Texaco، موبيل Mobil، ستاندارد كاليفورنيا .California، جلف Gulf[2].

كانت هذه الشركات قبل عقد السبعينات تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة وذلك من خلال احتكارها للإنتاج وتحديد الأسعار وفق ما يخدم مصالحهم والتحكم في حركة السوق، غير أن هذا النمط الأوحد للسيطرة التي فرضته هذه الشركات لمدة عن الخمسين عاما تحطم تدريجيا خلال عقد السبعينات وذلك لعد الصدمات المتعاقبة في السوق البترولية، من خلال فقدانها لقسم كبير من الصناعة النفطية التي كانت تسيطر عليها[3].

وفي أواخر التسعينات عادت من جديد سطوة الشركات العالمية للبترول في ظل عمليات الإنناج التي شهدتها مؤخرا ممثلة في إندماج شركة" أكسون " " وموبيل" وكذا شركة "توتال" الفرنسية لشركة" بيتروفينا "البلجيكية لينخفض عددها من ثماني إلى خمس شركات كبرى، وصارت تعرف بالشقيقات الخمس(Five sisters) أو العمالقة الكبار Super

[1] قويدري قوشيح بوجمعة.**مرجع سبق ذكره**،ص95 .

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**،ص70

[3] Jean-pierre FAVENNEC،le raffinage du petrole :exploitation et gestion de la raffinerie، Edition Techinip، Paris،1998 .P34 .

(majors) وتتمثل في: Chevron Texaco، BP-Amoc، Total Fina Elf، ExxonMobil، Shell.[1]

2- الشركات المستقلة : وهي شركات كان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ثم إتجهت إلى أسواقها العالمية بحثا عن مصادر للنفط الخام، وتحقيقا لمزايا التكامل وضمانات التنويع[2]، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئيا أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة، مثل: يترو براز Petrobras البرازيلية (خصخصة 23 %)، وسينوبك الصينية Sinopec (خصخخصة 43 %)[3].

3- الشركات الوطنية: يعتبر تأسيس شركات النفط الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، خطوة هامة نحو المشاركة الفعلية لهذه البلدان في صناعتها النفطية، ولعل تأسيس هذه الشركات من أهم التطورات التي أدت إلى تآكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة، كما أدت في فترة لاحقة دورا كبيرا في إدخال التغيير على هيكل الصناعة النفطية [4]، وتتمثل هذه الشركات في شركة أرامكو السعودية، وشتتات أويل، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وشركة نفط الكويت، وشركة النفط البرازيلية[5]، وشركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك "، وشركة النفط الوطنية العراقية وغيرها من الشركات . ولقد ساهمت هذه الشركات في عملية دمج الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني .

4- منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) : لقد تم تأسيس هذه المنظمة خلال المؤتمر الذي عقد في بغداد خلال الفترة 10-14 سبتمبر 1963 وذلك بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط وهي: المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا[6]، وهذا تداركا للضعف الذي كانت تعاني منه الدول المصدرة والمنتجة للنفط في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت اللاعب الأساسي في السوق النفطية[7].

---

[1] علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2008،ص74،10

[2] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 67'68

[3] الجميلي عاطف، **الهيكل البنيوي لصناعة النفط**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 109، المنظمة العربية المصدرة للنفط (أوابك)،الكويت،ربيع 2004،ص47 .

[4] عاطف سليمان،**الثروة النفطية ودورها العربي "الدور السياسي والإقتصادي"**، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،أكتوبر، 2009،ص130.

[5] عدنان شهاب الدين، **المحافظة على تماسك منظمة أوبك، مضامين التعاون بين الدول الأعضاء،قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود**، مركز الغمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، الإمارات اللعربية المتحدة،2007،ص115 .

[6] حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، العدد27 السنة الخامسة المعهد العربي للتخطيط،الكويت، نوفمبر 2005،ص2 .

[7] ماجد عبد الله المنيف،**منظمة الدول المصدرة للنفط(أوابك)،نشأتها،تطورها، التحديات التي تواجهها**، مجلة بحوث إقتصادية عربية،العدد41،الكويت'شتاء 2008،ص73 .

5- الوكالة الدولية للطاقة (نادي الدول المستهلكة): نتيجة للمستجدات والتغيرات التي طرأت على السوق النفطية في فترة السبعينات والمتمثلة في تحول السيطرة على إنتاج النفط وتسعيره من الشركات النفطية الكبرى إلى منظمة الأوبك، أنشئت منظمة الطاقة الدولية عام 1974، وذلك من أجل تكوين إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين وتنسيق مواقفهم، بغية استعادة السيطرة على السوق النفطية. وفي إطار تحقيق الهدف المنشود من طرف المنظمة والمتمثل في إحداث تغيرات هيكلية في صناعة البترول العالمية لصالح الدول الغربية المستهلكة، اتبعت هذه المنظمة عدة إستراتيجيات تتمثل فيما يلي[1]:

أ- ترشيد إستهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول، وتقليل استيراده من خلال السماح بزيادة أسعار البترول داخل الدول الأعضاء للحد من الإستهلاك من جهة وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من جهة أخرى.

ب-العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وحفر وتطوير البحث في هذا المجال .

ت-البحث عن البترول في مناطق جديدة خارج الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.

ث- الإحتفاظ بمخزون نفطي تجاري واستراتيجي كبير لإستخدامه في أوقات الندرة، وللضغط على الأسعار في الإتجاه النزولي، ووضع خطط طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الإحتياطات البترولية لديه.

[1] منى مصطفى البرادعي،**السوق العالمية للنفط والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات " النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات "**،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993،ص ص 23،22 .

المبحث الثاني: الصدمات النفطية للفترة 1986– 2016

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط كمثل أزمة الطاقة الأولى والصدمة العكسية وأزمة الأسعار عام 1991 وأزمة 1998 وأزمة 2014، التي كان مرجعها تغيرات هيكلية مرة بها صناعة النفط خلال تلك الفترة، وأخرها كانت أزمة 2016 . إن دراسة التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل الأزمات السعرية يتطلب البحث في المفهوم الإقتصادي للأزمات السعرية والآثار الاقتصادية التي تتركها هذه الأزمات على الاقتصاديات بمختلف أصنافها المتقدمة والنامية والمتخلفة، لذلك سوف يتم استخدام النتائج الاقتصادية التي ترتبت عن أزمة الطاقة الأولى في حالة ارتفاع الأسعار والآثار الاقتصادية للأزمة العكسية في حالة انخفاض الأسعار النفطية.

المطلب الأول: الصدمات النفطية 1986–2001.

أولا: الصدمة النفطية 1986: لقد كانت صدمة 1986 مغايرة عن سابقاتها من الصدمات النفطية من حيث الأثر، فقد جاءت النتائج السلبية لهذه الأخيرة مضرة بالدول المنتجة للنفط على عكس ما سبقها من أزمات نفطية والتي لحق أثرها بالدول المستهلكة للنفط، وعلى هذا الأساس شاع تسميتها بالصدمة العكسية، كما أطلق عليها أيضا بصدمة انهيار الأسعار إذ أفاقت دول الأوبك على واقعة انهيار الأسعار وذلك نتيجة اختلال المطلوب النفطي وانخفاضه مقارنة بالمعروض من النفط.

فبالعودة إلى تاريخ تطور السعر النفطي ستبين أن الأسعار الحقيقة للنفط خلال الفترة الممتدة ما بين 1973–1974 قد عرفت ارتفاعا يقارب ثلاث مرات عما كانت عليه سابقا ليتضاعف مرة أخرى في 1979–1980، ولكن هذا الارتفاع تراجع خلال الفترة 1981–1985، مما يقارب 40 %، لتنهار في 1986، بما يعادل 50 %، مما يعني أن أسعار النفط قد انهارت بخمسة أضعاف عما حققته في سنة 1970، كما عرفت منظمة التعاون والتنمية على سواء أكبر نمو في معدلات الطلب بعد 1973، وأكبر انخفاض بعد الارتفاع السعري، كما زاد الطلب في الإتحاد السوفياتي وفي بقية العالم بسرعة قبل عام 1973، واستمر في الزيادة منذ ذلك الحين، بمعدلات متباطئة .

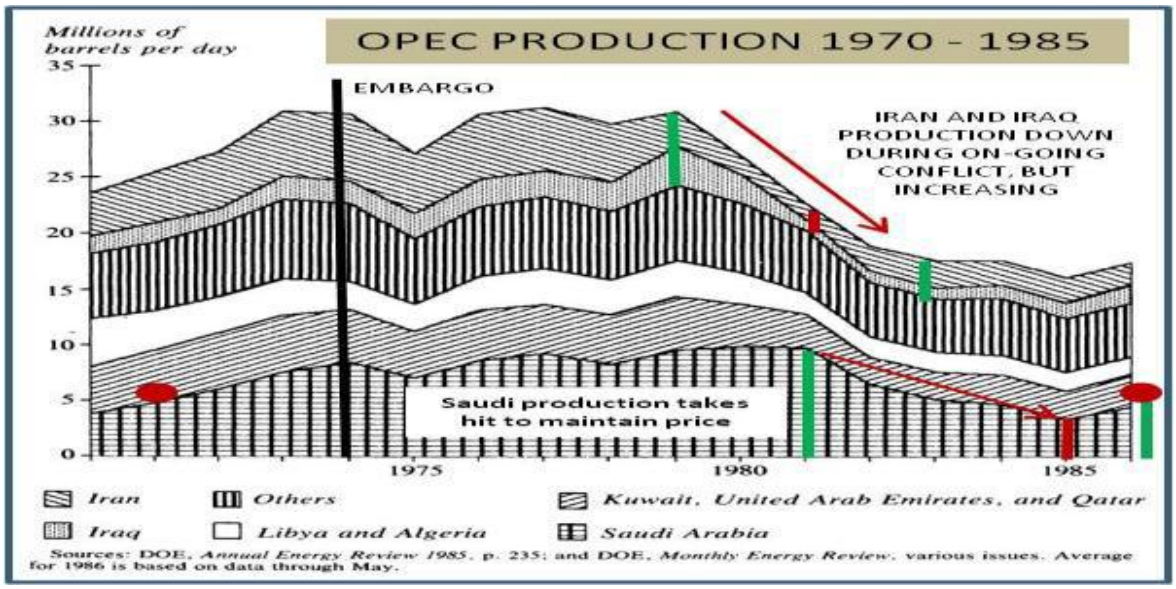
ففي الفترة 1970–1976 تعثر الإنتاج الأمريكي برغم ارتفاع الإنتاج في ألاسكا والذي انطلق في 1977، غير أن إجمالي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية في 1985 بقي متدنيا بـ 7% عن 1970 بالرغم من إرتفاع الأسعار، فبدون ألاسكا كان إنتاج الولايات المتحدة في 1985 سيكون أقل من إنتاج 1970 بما يعادل 25%.

أما منظمة الأوبك وباعتبارها المحدد السعري للنفط، هي الأخرى قامت بتخفيض إنتاجها لدعم السعر المعلن، وبالمقابل فقد شهد الطلب نفطها انخفاضا محسوسا يعادل 40 % خلال الفترة 1979–1982، لتبقى بذلك منخفضة منذ ذلك الحين . وقد مس هذا الإنخفاض في الإنتاج كا أعضاء منظمة الأوبك انطلاقا من 1970 إلى غاية 1986 .

وذلك نتيجة ظهور منتجين منافسين خارج منظمة الأوبك وبطاقة إنتاجية كبيرة كبريطانيا والنرويج والمكسيك، في إطار دعوة الوكالة الدولية للطاقة للبحث عن مصادر جديدة للنفط، مما ساعدها في أن تسيطر على ما يقارب 25 % من السوق النفطي.

ومن جهة أخرى فعدم إحترام نظام الحصص المقررة من طرف المنظمة زاد من الطين بلة إذ إحتدت المنافسة بين الدول الأعضاء وغاب الهدف الإسمي الذي أنشئت بموجبه المنظمة ليتحول إلى مصالح شخصية، فخلال الفترة 1979-1985 كل عضو من الأبك قام بتخفيض إنتاجه بما يقارب على الأقل 20%، أما عن المملكة العربية والكويت فقد قامت بتخفيضه بما يعادل 60%، وبالمقابل ليبيا هي الأخرى فقد قامت بتخفيض إنتاجها بـ 50 % تقريبا، العراق وايران يعدان حالة إستثائية فقد كان إنخفاض إنتاجهما النفطي نتيجة الحرب التي نشأت بينهما، غنطلاقا من أوت 1985 إلى غاية منتصف 1986 عرف الإنناج النفطي للأوبك ارتفاعا محسوسا قدر بـ 4 مليون برميل في اليوم أو ما يعادل 25، نصف هذه الزيادة قد سجلتها المملكة السعودية، بالإضافة إلى كل من الكويت والإمارات المتحدة والعرق ونيجيريا . ومجابهة لإنهيار الأسعار قطعت كل من إيران والمكسيك (منتج من خارج الأوبك) الإنتاج . غير أن ذلك لم يكن كافيا لتشهد الأسعار إنهيارا لم تعرفه من قبل منتقلة من 27 $/ برميل في 1985 إل12 $/ برميل عند نقطة منخفضة في عام 1986 [1]، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل(2-6): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 1986



المصدر : http://peakoil.com، تم الإطلاع عليه يوم: 2016/12/01 .

[1] إدريس أميرة،**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية –دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980–2014)**،أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان،2016/2015 .،ص151-53.

كما ساهم إنخفاض الإستهلاك النفطي العالمي وبالخصوص الدول المتقدمة الصناعية وبحثها عن بدائل طاقوية أخرى تحل محل النفط، لحماية نفسها وعدم تكرار ما حدث سابقا، إلى زيادة وتفاقم الأزمة النفطية وانهيار أسعار النفط، فبعد أن كان يمثل النفط 51 % سنة 1973 من الاستهلاك الطاقوي العالمي، عرف تراجعا تراجعا كبيرا ليصل إلى حدود 43 % سنة 1983 .

ثانيا:حرب الخليج الأولى 1990: لم يكن كل شيئ هادئا في الخليج قبل منتصف ليلة 2 أوت 1990 حين تحركت القوات العراقية إلى داخل حدود الكويت، وفرغت من إحتلالها قبل فجر ذلك اليوم، وأيقظت الدنيا صباحا على من نوع لم تعرفه من قبل، ولعلها لم تكن قد حسبت له حسابا أو توقعته . حرب الخليج الثانية كانت سبب حدوث ثالث صدمة نفطية، الأقل والأسرع حدة بين الصدمات، فقد دامت لستة أشهر فقط، وقد كانت نتيجة الحرب التي أقامتها العراق على الكويت .

ففي ربيع 1990 ترددت من بعيد أصداء حملة في الغرب على الرئيس" صدام حسين"، كما أن العراق عاد يردد شكاويه من الكويت وسياساتها البترولية لكن أحد لم يعط هذه الأصوات والشكاوي أكثر مما بدا أنها تستحقه، وكان الظن أن ما يجري في العالم غير محدود في مداه وآثاره وأن ما يجري في العالم غير محدود في نطاقه وتفاعلاته[1].

فبعد خروج لعراق من حرب الخليج الأولى التي قامن بينها وبين إيران، ظلت سيرتها متداولة من خلال النزاعات والصدامات التي جمعتها بكل من إسرائيل والولايات المتحدة، والتي هدأت نارها في الأول من 1990، عندما خف الزحام بتدخل عدة أطراف ليصبح الهم الإقتصادي الشغل الشاغل للعراق، ومحاولة منها لإيجاد حل يخفف من حدة هذه الأزمة الإقتصادية التي كانت تعاني منها، حددت تاريخ 2 أغسطس1990، لغزو دولة الكويت كبداية، مدعية رسميا أن الكويت تقوم بسرقة النفط عبر التنقيب المائل من حقل الرميلة المتنازع عليه، غير أن الدوافع الحقيقة كانت أكثر تعقيدا وأقل وضوحا . فالواضح أن العراق خرج من حربه ضد إيران ومشكلته الرئيسية هي إقتصادية فالحرب كلفته الكثير، استهلكت كل إحتياطاته وتراكمت عليه الديون العربية والغير عربية وكان أمله الحقيقي في تخفيف ضائقته هو دخله من البترول والمشكلة أن حصص الأوبك كانت تقيد سقف إنتاجه كما أن إنخفاض أسعار البترول إلى 11 دولار للبرميل وأقل يعود إلى أن سوق البترول متخمة بفائض يزخم الأسواق والسبب أن عدد من المنتجين يتجاوزون حصصهم في الإنتاج كما هي مقررة بإتفاقات الأوبك وأوائل 1990 كان مووجها إلى قضية إنخفاض أسعار البترول .

وفي هذا الصدد شعرت العراق أن الكويت هي من يضر بمصالحها من خلال زيادة الإنتاج النفطي، وتخفيض الأسعار مسببا بإنخفاض أرباح النفط العراقية في فترة من الضغوطات المالية التي كانت تواجهها. بالإضافة إلى ذلك فحسب تحليل

[1] محمد حسين هيكل،**حرب الخليج،أوهام القوة والنصر**،الطبعة الأولى،مركز الأهرام للنشر والترجمة،القاهرة،مصر،1992،ص6 .

بعض الخبراء أن الدافع الأخر كان عدم رغبة تسديد العراق للدين الذي اقترضته من الكويت والمقدر بـ 14 مليار $ في فترة الحرب الإيرانية _ العراقية (1980-1988)، بالإضافة إلى ذلك، وأثناء الإستعدادت للغزو العراقي الكويتي، تم إنتاج 4.3 مليون برميل من النفط يوميا. والتي كانت بمثابة خسارة محتملة، إلى جانب التهديدات لإنتاج النفط السعودي، كل هذه الأمور مرتبطة أدت إلى الارتفاع في الأسعار من 21 $ للبرميل في نهاية جويلية إلى 28 $ للبرميل في 6 أوت . وفي أعقاب الغزو ارتفعت الأسعار إلى ذروتها لتصل إلى 46 $ دولار للبرميل في منتصف أكتوبر.

حتى الآن من المعتقد على نحو واسع في أن ارتفاع الأسعار يعد أحد العوامل الهامة المتسببة في حدوث الكساد الذي شهدته أوائل التسعينات، متوسط ارتفاع سعر النفط شهريا قدر بـ 17$ للبرميل الواحد في جويلية إلى 36 $ للبرميل في أكتوبر، ليشهد التحالف العسكري الذي قادته الولايات المتحدة ضد القوات العراقية نجاحل نتسببا في حدوث عجز في الإمدادت وبالتالي تراجعا في الأسعار .

لينتهي مسلسل الرعب بعد تسعة أشهر فقط، أي بعد إنسحاب صدام حسين من الكويت خفت حدة الإرتفاع الذي عرفه السعر النفطي ,على الرغم من أن حرائق آبار النفط الكويتية التي أضرمتها القوات العراقية المنسحبة لم تنطفئ تماما حتى نوفمبر 1991، متسببة في إنخفاض وتيرة الإنتاج النفطي فيها . لتجتمع الدول العربية المنتجة للنفط وقد أقرت وجوب الرفع من معروضها النفطي محاولة منها الحفاظ على السوق النفطي، قد بلغ السعر النفطي آنذاك 50.50 $ للبرميل خلال فترة الصدمة . غير أن التدخل العسكري السريع للولايات المتحدة والإنتصار الذي حققته إستطاع التخفيف من المخاطر المحتملة المهددة لإمدادت النفط في المستقبل، وبالتالي تهدئة السوق وإستعادة الثقة . واستغرق الأمر سنوات من الإنتاح المشترك لإستعادة مستواه السابق.

ثالثا:الأزمة النفطية الآسياوية 1997: بعد أن عرفت أسعار النفط أخيرا نوعا من الاستقرار خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات متراوحة بين 14 $ و21 $ للبرميل، بدأت تتآكل عام 1997 بدءا من نهاية نوفمبر ليصل إلى 18 $ للبرميل لخام البرنت والذي تعتبره الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية على أنه يمثل القاعدة أو المرجع النفطي حتى وصلت في سبتمبر 1998 إلى أدنى مستوى لها وهو 9.47 دولار للبرميل . ليقابل هذا التراجع في الأسعار الذي تسبب ولا يزال يسبب الكثير من القلق على كل من الحكومات والشركات العاملة في قطاع المنبع لهذه الصناعة، استجابة سريعة من داخل الأوبك وخارجها.

وبقيت أسعار النفط تجل تراجعا أخاف العالم، فقد بلغ سعر البرنت _ علامة هامة لصادرات النفط الخام إلى أوربا وبعض أجزاء أخرى من العالم _ أدنى مستوياته 11.29 $ للبرميل يوم الثلاثاء 17 مارس 1998، وفي نفس اليوم سجلت العقود الآجلة الخام الخفيف الحلو (المعروفة عموما عقد خام غرب تكساس) المتداولة إلى 12.98 $للبرميل في

بورصة نيويورك التجارية، أما خام دبي_ علامة على الصادات إلى آسيا _ تراجع دون 10 $ للبرميل الواحد للمرة الأولى منذ فترة طويلة[1].

أما عن الأسباب الداعية إلى هذا التراجع المخيف للنفط فقد كانت الأزمة الآسياوية في مقدمتها والتي ظهرت في منتصف 1997 وظهرت بشكل واضح على الساحة الدولية في 1998، مع إستمرار الإنكماش في معظم تلك الدول وعدم قدرة الإقتصاد الياباني على تجاوز تلك المشاكل التي عانت منها وخاصة إفلاس المؤسسات المالية والمصرفية، فإنخفاض معدل النمو الإقتصادي لليابان وبعض الدول الآسياوية منها كوريا الجنوبية وتايلاندا، ماليزيا ....الخ، التي كانت ضحية أزمة ماليةحادة فإنخفضت معه معدلات الطلب العالمي على النفط متسببة في إنهيار الأسعار من حالي 17 دولار للبرميل إلى 12 دولار للبرميل، من بين اللأسباب الأخرى التي ساهمت في تفاقم هذه الأزمو نجد[2]:

1- **عودة الصين والإتحاد السوفياتي كقوى منتجة:** حيث كان الصين ينتج 1738 ألف برميل يوميا في 1977 ثم أصبح ينتج 3200 ألف برميل يومي، أما الإتحاد السوفياتي فوصل إنتاجه إلى 7200 ألف برميل في اليوم سنة 1997 بعد التعاون الذي كان قائما بين الوكالة الدولية للطاقة وروسيا .

2- **زيادة إنتاج دول خارج الأوبك** : ومن بينها النرويج الذي بلغ إنتاجها في 1997 بـ 3280 ألف برميل يوميا، كل هذا المعروض لم يقابله طلب مماثل بسبب إنخفاض إستهلاك النفط من طرف دول شرق آسيا التي عانت من أزمة مالية، كذلك أزمة روسيا الداخلية خلال تلك الفترة.

3- **عدم إحترام نظام الحصص في الأوبك** : إذ عملت منظمة دول الأوبك في كل مرة العمل على رفع الأسعار من خلال خفض الأنتاج لكنها لم تستطع في ظل عودة العراق كمنتج قوي الذي تزامن مع إفتتاح فنزويلا للإستثمارات الأجنبية مع تجاوز حصتها في الأوبك خلال الفترة 1995- 1998 لكنها لم تتردد في خفض الإنتاج عند إنهيار الأسعار فيَ 1998 وخفض الأنتاج لا يساعد الدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة مثل الجزائر وقطر هذا ما أدى إلى إنخفاض الأسعار حيث وصلت 12 دولار للبرميل لسلة خامات الأوبك . وهذا ما خلق أزمة أخرى للدول المنتجة للنفط .

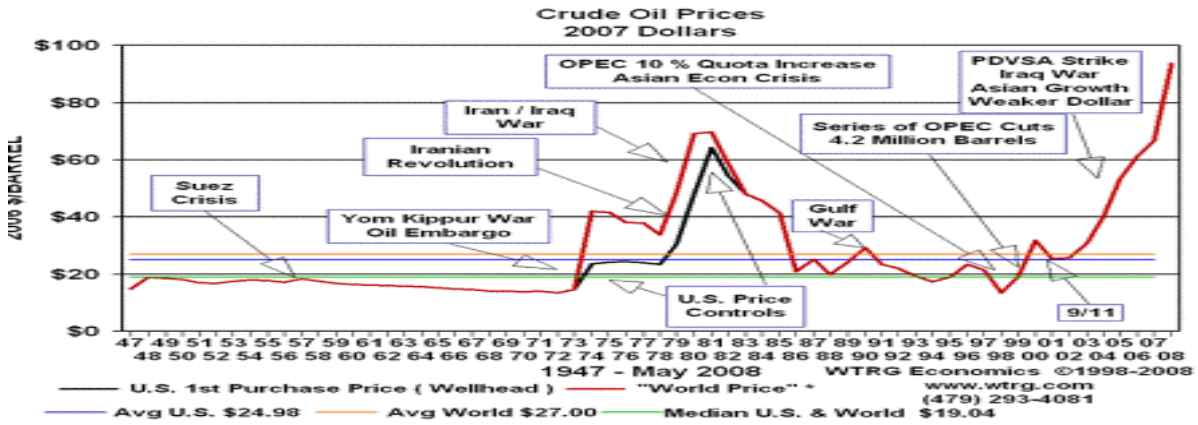
4- **زيادة المنتوج النفطي**: لقد أثرت الزيادة في المخزون النفطي على العرض النفطي العالمي عام 1998 بشكل كبير مما أثر على الأسعار فقد أبرز الأستاذ Robat Merla مدير معهد اكسفور للدراسات للطاقة دور الفائض في المخزون النفطي عن مخزون النفط العالمي والذي يشير إلى زيادة هذا المخزون في بداية 1997 وحتى أوت 1998 بـ 10 مليون برميل فهذا يدل على أهمية المخزون وتأثيره على العرض العالمي ومنه زيادة الفائض النفطي.

[1] إدريس أميرة، **مرجع سابق**، ص155-157 .

[2] العمري علي، مرجع سبق ذكره، ص26 .

لكن سرعان ما بدأت في الإرتفاع بسبب الطلب المتزايد على النفط وهذا بظهور الصين كقوة عظمى في الإقتصاد، حيث أنها كانت تستهلك بالتقريب 7 % من الأنتاج العالمي . وفيم يلي توضيح لما صاحب الصدمة النفطية للفترة 1997 -1998.

الشكل(2-7): الأحداث المصاحبة للصدمة النفطية 1997-1998.



المصدر: **http ://institute for energy research.org** تم الإطلاع عليه يوم: 2016/12/01

رابعا: ثورة أسعار النفط 2001: لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من حمى المضاربات التي الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة لنفط والدول المستهلكة.

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك إنخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001[1]، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالإهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك لتصل إلى 24.3 دولار[2] للبرميل.و في عام 2003 إرتفعت سلة أسعار سلة الأوبك لتصل إلى28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الإرتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها :

1- الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط .

2- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد هام 2002 .

3- الاضطرابات العراقية والقبلية في نيجيريا والتي حجبت جزءا كبيرا من إمداداتها النفطية .

4- برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

[1] تقرير الأمين العام لمنظمة أوبك للسنة 2001 .

[2] تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك،العدد29،سنة 2002.

المطلب الثاني: الصدمة النفطية 2004

شهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ إرتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 $ في الربع الأخير لعام 2004 [1]، و خلال نفس السنة حصلت زيادة غير مسبوقة في الطلب على النفط، إذ بلغ 2.4 مليون برميل مقابل 1.5 مليون برميل خلال السنوات الماضية، وأمام هذا الوضع قررت الأوبك رفع سقف إنتاجها إلى 2 مليون برميل في اليوم إبتداءا من أوت 2004 متجاوزة بذلك السقف المحدد رسميا المقدر بـ 1.5 مليون برميل في اليوم، مما أفقد الأوبك السيطرة على عامل التوازن في الأسواق النفطية والمحافظة على استقرار أسعار النفط.

ولعل السبب الرئيس في حدوث هذه الطفرة في الطلب هو تلبية حاجات النمو المتحقق في إقتصاديات الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها ومعدلات النمو المتزايدة في كل من الدول الآسياوية والصين .

و قد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في إرتفاع الأسعار أهمها[2]:

1- الإضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10 % سنة 2004 .

2- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية "يوكوس"بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23 % أي قرابة 8.3 دولار للبرميل.

3- الإضطرابات السياسية في كل من في فنزويلا قبل الإنتخابات الرئاسية.

4- الإضطرابات السياسية في العراق، فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإحتلال العراق في 2003 العديد من الإقتصاديين تخوفوا من أن الحرب ستتسبب في إنخفاض حاد في الإنتاج النفطي العراقي والتي ستأدي إلى صدمة سعرية، وهذا ما حدث فعلا حيث شهد السعر النفطي إنهيارا منتقلا من 20 $ في 2004 إلى 62 $ في 2006 [3].

5- إعصار إيفان في خليج المكسيك.

6- الأسباب المناخية والتخوف من قدوم شتاء قارص.

7- تزايد معدلات نمو الأقتصاد العالمي في أمريكا وأوربا والصين والهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها .

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .طبعة 2005،ص17-21 .

[2] **نفس المرجع السابق**، ص03.

[3] إدريس أميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص161.

8- إرتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من إنقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة إرتفاع الأسعار .

واستمر سعر النفط بالإرتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل،حيث بلغ معدل سعر سلة الأوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005، وتخطى سعر الخام الأمريكي سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة .

و في سنة 2005 بلغ معدل نمو الإقتصاد العالمي نسبة 4.4 % وو صل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5 % مقانة بعام 2004 .، ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفي السنة إلى 84.3 مليون برميل يوميا.

المطلب الثالث: الصدمة النفطية 2008

شهدت سنة 2007 إستمرارا في إرتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون برميل يوميا[1]، ووصل السهر سنة 2008 إلى 7،92 دولار للبرميل خلال الفصل ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الإنهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الإنخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط، وإستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة إنخفاض تقدر بـ35.4 % مقارنة بعام 2008 [2].

ولعل هذا الإنخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها، [3]و أهم هذه العوامل تتمثل في:

1- المضاربة: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة، لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الإستثمار في السلع الأساسية أهمها النفط . كما ساهمت الإبتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، سنة 2008 .

[2] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك،العدد 36،سنة 2009 .

[3] مهداوي هند وآخرون،**الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر**،، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009 .ص14 .

الإستفادة من إرتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون وهو ما برز واضحا في كثافة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة [1].

2- الإضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط : ذلك أن حدوث مثل هذه الإضطرابات يمكن أن يؤدي إلى إرتفاع الأسعار من خلال إنخفاض العرض والعكس صحيح في حالة عدم حدوث إضطرابات في أي دولة من الجول المنتجة للنفط، والمعلوم أن هذه الأخيرة واستمرارها له تأثير مستقبلي .[2] فبالرغم من كون مثل هذه الأخبار تعد مثيرة، كالأعاصير التي ضربت خليج المكسيك في سبتمبر 2005، والإضطرابات التي حدثت في نيجيريا 2006 – 2008، والصراع الدائر في العراق نتيجة الإحتلال الأمريكي، إلا أن لها تداعيات مخيفة على الإقتصاديات والتي نتج عنها قصة كبيرة لإنخفاض كبير في المعروض نتيجة فشل الإنتاج بشكل كبير خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2007.

3- الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يأثر على النفط الأمر الذي ينعكس في إرتفاع الأسعار والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية ، ومن بين العوامل الطبيعية الزلزال الذي ضرب إقليم "زشوان" والذي أدى إلى زيادة كبيرة في إستخدام مولدات الكهرباء والذي تسبب في زيادة فاتورة الأسعار.

4- الطلب على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية . وينظر معظم المحللين الإقتصاديين إلة أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة، ففي حين إزداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ 1.1 % أي ما مجموعه 4.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1998 و2002، تسارع نمو الطلب العالمي بمعدل نمو متوسط بلغ 2.1 % أي ما مجموعه 8.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2004 و2009 ، وترجع معظم أسباب هذه الزيادة في الطلب على الطاقة إلى إقتصاديات الأسواق الناشئة في آسيا والشرق الأوسط وبشكل خاص إلى الهند والصين . حيث تشير البيانات المتوفرة حول نمو إستهلاك النفط في الصين لوحدها خلال الفترة الممتدة بين عام 2003 و2007 فقط أن إستهلاك الصين من النفط قد نما بـ 35% أي ما يقارب في معدله 9%، ولا يزال إستهلاك الفرد من النفط في كل من الصين والهند منخفضا للغاية مقارنة مع الدول مرتفعة الدخل، بمعنى أن أي احتمال لنمو الدخل المتاح لهذه

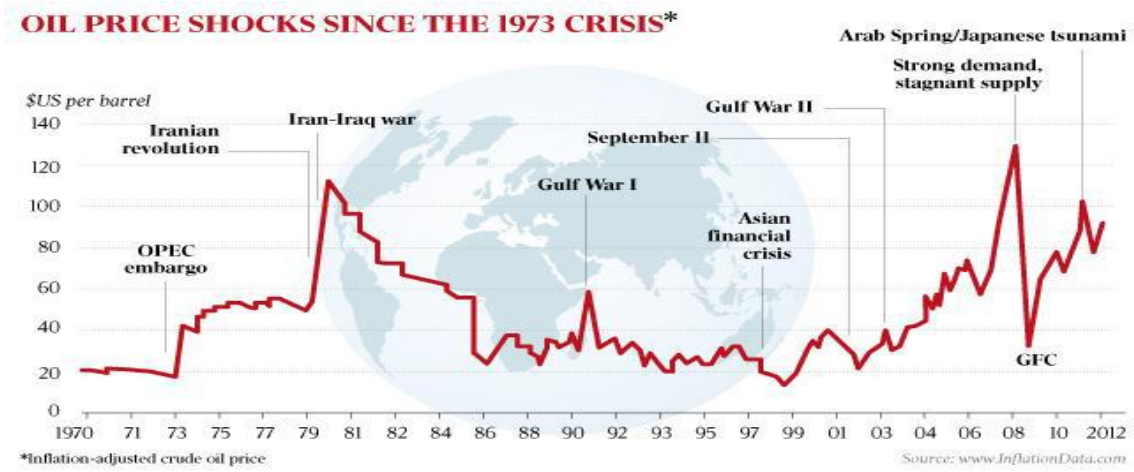
[1] بلقلة إبراهيم، **تطورات أسعار النفط وإنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العلربية خلال الفترة 2000–2009**، مجلة الباحث،العدد 12،2013،ص11 .

[2] نور الدين هرمز وآخرون، **تغيرات أسعار النفط وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، سنة 2007،ص14 .

الدول سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النفط بدرجة أكبر، مؤكدا إستمرار ضغط عوامل السوق على الأسعار[1].

5- موقع البترول ضمن مصادر الطاقة المختلفة : إن دور النفط يتعزز يوما بعد يوم بين مصادر الطاقة المختلفة لأنه أرخص وقادر على الإستجابة لجميع أوجه الإستعمالات، إذ يشكل حوالي 95% من الطاقة المستعملة في وسائل المواصلات، إضافة إلى أنه يشكل أساسا لصناعات عديدة تتجاوز الثلاثة آلاف منتج . والشكل التالي يوضح أهم مسببات الصدمة النفطية لسنة 2008

الشكل(2-8): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2008



المصدر: http inflationdata.//.com تم الإطلاع عليه يوم: 2016/11/15

المطلب الرابع: الصدمة النفطية 2014

شغلت الإنخفاضات المتتالية لأسعار النفط مع نهاية 2014 بال العديد من المفكرين والمحللين الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار وحتى عامة الناس، لما لها من إنعكاسات مؤثرة على النشاطات الإقتصادية ومصادر الدخا القومي للدول المنتجة له بالمقام الأول، والتي ترسم خططها الإنمائية وموازناتها المالية إعتمادا على توقعاتها للعائدات من سوق النفط العالمي، وبالمثل فهي الأخرى تؤثر حتى على الدول الصناعية التي تعتكد على هذا المورد الطاقوي بالدرجة الأولى لتحقق ما رسمته من تطور وإرتقاء .

فبعد مسلسل دام ثلاثة أعوام من المستويات المرتفعة والمستقرة لسعر البرميل النفطي والتي قدرت بـ 105 $ للبرميل خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي 2011 – جوان 2014، فجأة ودون سابق إنذار بدأت الأسعار في الإنخفاض منتصف

[1] داود سعد الله، **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على إستقرار الاسعار 2008-2010** . مجلة الباحث،العدد 09،سنة 2011، ص213 .

2014، وزادت حدة إنحدارها منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم مما تسبب في تراجع الأسعار بأكثر من 50% في ديسمبر 2014 . لتستمر سلسلة الإنخفاضات إلى غاية يومنا هذا، فإنتقل سعر البرانت من 112 دولار في جوان 2014 إلى نحو 40 دولار حاليا، لينخفض بما يفوق 50% مما كان عليه سابقا، كما إنخفضت أسعار النفط الخام غرب تكساس الوسيط لتصل إلى ما يعادل 37 $ دولار للبرميل، وهذا الإنخفاض مستمر رغم التقارير التي أفادت بإنخفاض عدد منصات الأكتشاف بالولايات المتحدة التي إرتفع إنتاجها بصورة كبيرة في السنوات الماضية، ليفقد النفط ثلث قيمته في 2015 و2016 على التوالي . وانخفضت معه أرباح الشركات الأمريكية مما اضطر إلى الإستغناء على نحو ثلث منصات الإستكشاف والإنتاج في وقت فقد نحو مئتي ألف عامل في الصناعة وظائفهم .

أما عن هذه الكارثة التي مست الإقتصاد العالمي فبوادرها بدأت تلوح في أفق جوان 2014 حين بدأ عدد من صناع النفط يتنبأون بإنهيار قريب لأسعار النفط، لما عايشه الإقتصاد النفطي من تحولات تستهل بالربيع الربيع العربي الذي مس الدول المنتجة للنفط وصولا إلى إلى نهضة الطاقة الأمريكية، رغم ذلك إستطاع أن يحافظ على إستقرار دام ثلاث سنوات، وذلك لتدخل عامل الصدفة، إذ إستطاع النقص في الإمدادات النفطية لدول الأوبك خصوصا بعد تضيق الخناق على بغداد، والذي تسبب في تعطل كبير في إمدادت منطقة الشرق الأوسط المضطربة، وتعطل الإمدادت العالمية من ليبيا وإيران ونيجيريا وغيرها والتي تجاوزت في بعض الأحيان أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا منذ منتصف عام 2013، أن يقابله تقريبا نموا متساويا في المعروض النفطي للولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فإن سوق النفط وصل إلى نقطة إنعطاف في الربع الثالث من عام 2014، بسبب التوازن الهش بين عدم الإستقرار الجيوسياسي في الأوبك والأنتاج المزدهر في أمريكا الشكالية والذي كان بمثابة دفعة لتزايد المعروض في السوق، وكان إستئناف مؤقت للصادرات الليبيةمن منتصف 2014 سبب رئيسي لتراجع أسعار النفط، ولكن إستمرت الأسعار في الإنخفاض حتى بعد تراجع الإنتاج الليبي مرة أخرى في الربع الرابع من عام 2014 . وعمليات البيع تسارعت بشكل كبير في نوفمبر عندما رفضت المملكة العربية السعودية خفض الإنتاج في الإجتماع النصف سنوي للأوبك في فيينا، على الرغم من أن إنتاجها الحالي تعزز جزئيا كرد فعل على فقدان الأصلية من العرض الليبي في منتصف 2011 والتي بقيت على مستوى عالي بنا يقار 10 مليون برميل يوميا. فمع هذا التحول في السياسة، على ما يبدو فقد تخلت المملكة العربية السعودية عن دورها كموجه في سوق النفط، وتسليم السيطرة على أسعار النفط إلى السوق مع السماح للسعر الخام الهبوط بحرية.

أما عن أسباب هذه الصدمة أو بالأحرى الأسباب التي قادت السعر النفطي نحو الانهيار فيمكن توضيحها في النقاط التالية:

1- توجهات المعروض النفطي : في 2011 عرف الأنتاج النفطي الأمريكي تزايدا ملحوضا كنيجة للتقدم الكبير في تكنوليا الحفر . في بداية الأمر لم يكن الإنتاج الأضافي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية تأثيرا على السوق النفطي، إذ إستطاع النمو المتزايد في الإقتصاد الكلي أن يمتص ذلك الإرتفاع في المعروض النفطي . غير أن ذلك لم يدم طويلا ففي صيف 2014 بدأت بوادر الإنخفاض السعري للنفط تظهر، ليزرع في نفوس المستثمرين القلق والتخوف مما هو آت خصوصا ما أظهرته معدلات النمو من تراجع ملحوظ، والذي أقرته إدارة المعلومات لوكالة الطاقة الدولية في توقعات الطلب العالمي على النفط لسنة 2015 في خمسة تقارير شهرية . ليأتي قرار منظمة الأوبك ويكون بمثابة الشعرة التي تقسم شعر البعير بقرارها الداعي إلى الحفاظ على الإنتاج والذي زاد من حدة إنخفاض الأسعار . ومع ذلك، فإن نمو إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية ينثل القوة الرئيسية الدافعة لإنخفاض سعر النفط.

بالإضافة إلى مصادر أخرى رفعت كفة الإمدادت النفطية، لتتخطى بذلك التوقعات التي رسمت لسنة 2014، وعلى سبيل المثال أشار التحليل الذي رسمه البنك الدولي أن صادرات العراق ثاني أكبر منتج في الأوبك بلغ أعلى مستوى له منذ عام 1980 حيث بلغ متوسط إنتاجه اليومي 2.9 مليون برميل، في حين أن إنتاج روسيا أكبر منتج للنفك خارج الأوبك هو الآخر سجل أرقاما عالية ويأتي هذا الإنتاج بمستوى قياسي بالرغن من العقوبات التي أسفر عنها تصاعد التوتر ما بعد الحر ب الباردة، ليرتفع المعروض العالمي من النفط بشكل مطرد من 70 مليون برميل في 1994 حتى 80 مليون برميل في عام 2004 و90 مليون في عام 2014 ، التكسير هو المسؤول عن حوالي 5 ملايين، وهو ما يفسر نصف الزيادة قد إنخفضت حصة الأوبك وإفريقيا في الإنتاج العالمي بشكل طفيف، بالإضافة إلى إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية الذي إرتفع بشكل حاد من 9.5 % في عام 2008 إلى 15.3 % في عام 2014.

و في هذا الصدد أقرت منظمة الأوبك على عدم خفض دولها الأعضاء من إنتاجهم رغبة منها في الدفاع عن السعر النفطي في أواخر 2014 . غير أن هذا القرار لم يكن في صالحها ولم يحقق أي نفع عكس ما حدث في صدمة 2008-2009 حيث ساهمت التخفيضات العميقة من إنقاذ السعر النفطي من الإنخفاض الشديد الذي عرفته. من ناحية أخرى . الأوبك يعتقد أن الماضي قدأ ظهر أنه لا يمكن السيطرة علر الإنتاج بشكل فعال في الماض وأكبر مثال ماحدث في (1976-1980) عندما تصرفت الأوبك لخفض الإنتاج وبالتالي التأثير على الأسعار، وإستمرت الدول خارج الأوبك في النمو، جنبا إلى جنب مع الأسعار، وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة نادرا ما تضع حدا أدنى للسعر بدلا من تسقيفه، وينبغي تكرار ثورةالغاز الصخري من ذوي خبرة الولايات المتحدة من أي مكان آخر، وبطبيعة الحال تعديلا على المدى المتوسط إلى إنخفاض السعر على المدى الطويل في النفط تكن هناك حاجة (مقارنة بصدمة الأسعار

على المدى القصير) . وقد وجه البنك الدولي (2015) مزيدا من الإنتباه إلى المصادر البديلة للنفط مثل الدور المتنامي من الإنتاج العالمي للوقود الحيوي[1].

2- توجهات الطلب النفطي: تمثل معدلات النمو الإقتصادي من بين أهم المحددات الداعية لانخفاض أسعار النفط، كونه يمثل العنصر الأساسي والذي يدخل في تركيب حوالي 60 % من الصناعات الاقتصادية الأساسية، فالطلب عليها دليل على النمو المتسارع والعكس صحيح، والعلاقة عكسية بينهما، فالطلب المتزايد دليل على النمو، والنمو دليل على الطلب المتزايد على النفط .

أما عن النمو الإقتصادي في العالم، فلا يزال يشهد تباطؤا منذ سنة 2011، حيث اعتبر المحللون أن سنة 2015 هي الأضعف منذ ظهور أزمة 2009، وذلك على الرغم من تمديد كبرى البنوك المركزية لإجراءات "التسهيلات الكمية "و تحويل الإرادات إلى البلدان المستهلكة، مما أدى إلى إنخفاض أسعار المحروقات ويبدو أن عملية إعادة توازن إقتصاد الصين أصعب مما كان يتصور، إذ كان إنعكاسها على العالم أشد وأكبر، بسبب تأثيرها على الطلب العالمي فيم يخص المواد الأولية التي عرف معظمها إنخفاضا في الأسعار، خلال سنة 2015 .

والظاهر أن العالم يتجه نحو نمو اقتصادي ضعيف لسنوات عدة رغم السياسات النقدية المؤاتية (لا تزال تؤجل رفع أسعار فوائدها الرئيسية، بينما خفضت الصين أسعار الفائدة خمس مرات على التوالي منذ أكتوبر 2014)، كما أنها إستمرت في سياستها المتمثلة في إعادة التوازن، إذ أن نموها يشهد تباطؤا خلف آثارا على أسعار المواد الأولية . وتعتب رالصين أول مستهلك في العالم للمعادن الصناعية (تستهلك حولي 40% من المنتوج العالمي) وثاني مستهلك للبترول (10% من المنتوج العالمي)، وعليه، فإن تباطؤ وتيرة الطلب يؤثر مباشرة على الأسعار، وبلغ كل من النحاس والألمنيوم أدنى مستوى في غضون ست سنوات . وعلى غرار الاقتصاد الصيني، فقد عرفت بعض البلدان الناشئة انهيارا في عملتها سواء كان ذلك عمدا عن تدخل البنوك المركزية أو تحت تأثير أسواق رؤوس الأموال[2].

و تتضح تلك المعادلة التي تربط بين كل من أسعار النفط ومعدلات الطلب العالمي على الطاقة من خلال ما عرفه العالم على مدى التاريخ من صدمات، فإتجاههما دائما يكون متناسب فعادة ما تنخفض أسعار النفط إستجابة لإنخفاض الطلب على الطاقة خلال فترات تباطؤ النمو الإقتصادي، حيث إنخفضت أسعار النفط بنسبة 76 % في الفترة من يوليو حتى ديسمبر من عام 2008، حيث إنكمش الإقتصاد العالمي في أعقاب أزمة الإئتمان لسنة 2008، وبالمثل، إنخفضت اسعار النفط بنسبة 35 % في الفترة من ماس حتى تشرين الأول من عام 2011، كما رأت الأسواق إمكانية حدوث ركود مزدوج في الولايات المتحدة وأوربا.

[1] إدريس أميرة،مرجع **سبق ذكره**،ص ص 68'69 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظروف الإقتصادية والإجتماعية،السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015،ص ص 14،15 .

3- سياسات منظمة الأوبك: كثرت المحاكات حول التحركات في سوق النفط مركزة على الدور الذي لعبته ولا نزال منظمة الأوبك لما لها من تأثير واضح جدا ومهم، فالمتتبع لسلسلة المتغيرات في أسعار النفط يتبين له أن التغيرات في السلوكية في قرارات الأوبك قد لعبت دورا هاما في الإنخفاض الحاد الذي مس أسعار النفط.

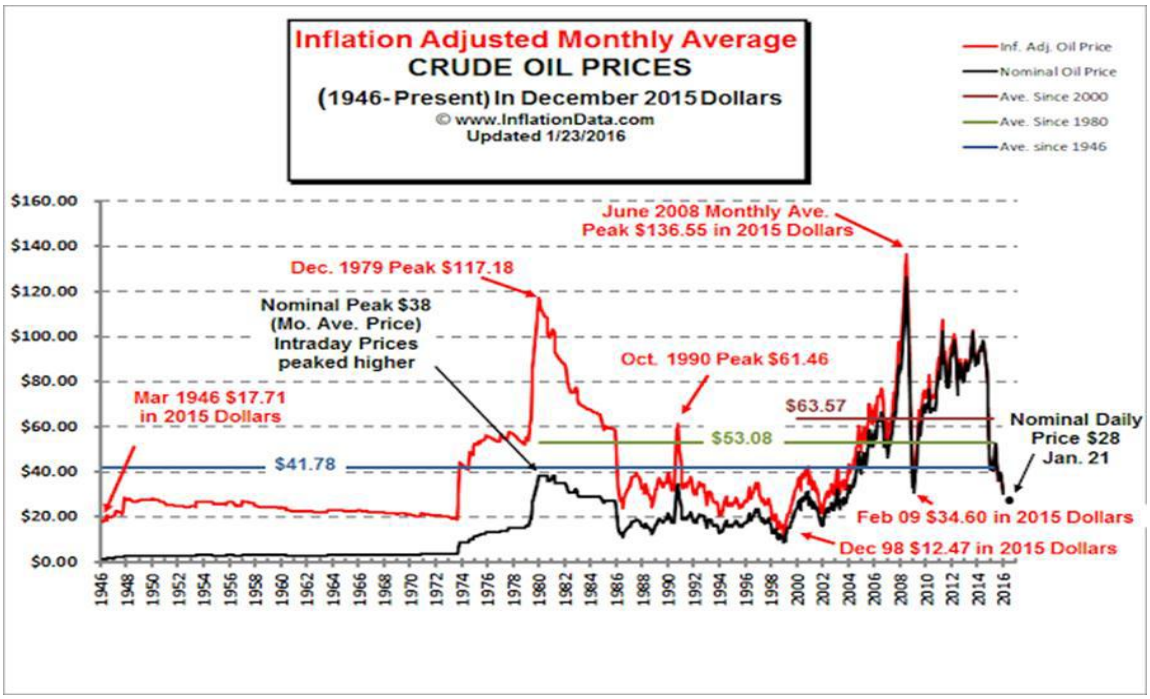
ففي كل حلقة كانت الأوبك تتخلى مؤقتا على سيطرتها في السوق، والسبب المباشر لذلك الفقدان المؤقت للمراقبة قد يكون مختلفا هذه المرة _ فمحاولة المملكة العربية السعودية لاستعادة حصتها في السوق وفرض إنضباط الإنتاج لأعضاء الأوبك (1985)، عدم القدرة على خفض بما فه الكفاية لتعويض درجة تراكم العرض (1998)، أو في الحالة الأخيرة، القرار بعدم خفض الإنتاج برغم إرتفاع الأسعار، كان محاولة منها للحفاظ على حصتها في السوق وإجبار المنتجين تحمل المزيد من المسؤولية لتعديل السوق ولكن في جميع الحلقات الثلاث كن إضطراب السوق والإنخفاض الحاد للسعر نتيحة لقوى إقتصادية أوسع نطاقا، وأكثر أساسية في العمل.

بالطبع يمكن إعتبار أن الأوبك تفعل القليل للتأثير على الوتيرة الكامنة وراء نمو الطلب، والتي يتم تحديدها من قبل النمو في الإقتصاد العالمي والتغيرات في كفاءة إستخدام الطاقة، ولكن الأهم من ذلك، لا يمكن أن تحكم العرض الكلي، إذ يمثل منتجي الأوبك حوالي 42 % من إجمالي الإنتاج، تحيط بها سلسلة من المنتجين المستقلين(خارج الأوبك)، الذين يعملون على تعظيم وظيفة العرض الفردية، في كل دورة، تم إنتج الدول غير الأعضاء في الأوبك بناء على مدى عدة سنوات قبل الأزمة، مدفوعا من قبل مجموعة من الطفرات التكنولوجية وإرتفاع الأسعار السابقة التي تشجع الإستثمار، ففي الثمانينات، ما شجع الإمدادت من خارج الأوبك القدرة على الحفر في المياه العميقة وغيرها من البيئات المعادية، بما في ذلك تطوير آلاسكا وبحر الشمال، فضلا عن إرتفاع أسعار النفط بعد عام 1979، وفي الآونة الأخيرة يمكن إرجاع جدورها بشكل مماثل إلى استغلال الولايات المتحدة التكنولوجيا الجديدة لإستخراج "النفط الضيق " (النفط مضمن للحجر الرملي المنخفظ النفاذية والإستخراج بإستخدام تقنيات مثل الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي)، نموا كبيرا في الإنتاج في كندا والمملكة المتحدة والنرويج والبرازيل والأرجنتين وأنغولا كولومبيا.

4- التوجهات والعوامل الجيوسياسية وإعتبارات غيرها: أسعار النفط هي دائما عرضة للإنقطاعات قصيرة الأجل الناجمة عن الطقس والإضطرابات أو الصراع، على سبيل المثال، فإن الجمع بين الثورة الإيرانية والحرب بين إيران والعراق ضاعف من أسعار النفط الخام من 14 $ للبرميل عام1978 حتى35 $ في عام 1981، خمسة وثلاثين عاما في وقت لاحق، انتاج غيران ليس سوى ثلثي تلك المحققة في الإطار، عندما غزا العراق الكويت عام 1991، سعر برميل النفط 21 $ للبرميل، وبعد خمسة أشهر، بلغت ذروتها وصلت إلى 44 $ للبرميل . إرتفع متوسذ السعر خلال هذا الصراع إلى ثلث 28 $ قبل الحرب على العراق 2002-2003، ثو إنخفض إلى حوالي 17 $ دولار للبرميل الواحد _ وذلك بفضل تباطؤ النمو الإقتصادي في أعقاب الهجمات الإرهابية 2009-2011 .إلا أنها إرتفت بنسبة 40 % إلى 26 % للبرميل خلال الحرب في أفغانستان. ومنذ ذلك الحين كانت هناك آثارا

كبيرة من الأزمة الليبية، مؤخرا فيم يتعلق باليمن لم لها تأثير مباسر على أسعار النفط، غير أنها خلقت أزمة كبرى، بسبب موقعها[1].

الشكل(2-9): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2014



المصدر: http://inflationdata.com تم الإطلاع عليه يوم: 2016/11/12

[1] إدريس أميرة ، **مرجع سابق**، ص172-174 .

المبحث الثالث : السياسة المالية قي الدول المصدرة للنفط

تعتبر الدول المصدرة للنفط من أكثر الدول عرضة للتقلبات في أوضاعها،لأن نسبة كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر عالية جدا، وبالتالي فإن أي تقلب في قيمة الصادرات سينعكس مباشرة على الدخل الوطني، وبإعتبار معظم الدخل المتحصل عليه من تصدير أي سلعة يرجع إلى الدولة ، فإن سياستها المالية تعتبر أداة مهمة في تحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادي .

المطلب الأول: مكانة السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط

إن معظم دول العالم تعمل على توجيه سياستها المالية على أساس ظروفها وحاجاتها، وتعتمد حدود المرونة على مراحل النمو وكفاية الموارد وجدوى الأهداف.

أولا: أهمية السياسة المالية في الدول النفطية : تتمثل أهمية السياسة المالية في الدول التي تعتمد على النفط في صادراتها في الآتي:[1]

1- فيما يتعلق بالدول النفطية : يمكن أن تؤدي السياسة المالية دورا رئيسيا بتحويل الريع المحقق من النفط لصالح قطاعات إستراتيجية أخرى وهذا يمكن من :

أ- تعزيز الروابط بين مختلف مجالات النشاط القائمة ؛

ب- دعم نشوء قطاعات إقتصادية جديدة تساعد في تعزيز المزايا التنافسية ؛

ت- تخفيف الإتجاه نحو الإفراط في الإعتماد على الصادرات النفطية؛

2-من حيث المبدأ العام : ينبغي للسياسة المالية أن تدعم الأهداف العامة للإقتصاد الكلي ومنها :

أ- تحقيق إستقرارا الإقتصاد الكلي ؛

ب- تثبيت ميزات المدفوعات؛

ت- تخفيض التضخم ؛

ث- التحكم بالدين العام المحلي ؛

ج- إبقاء الضرائب عند مستويات مقبولة وتعزيز النمو الإقتصادي .

ففي حالة البلدان النفطية يستحسن أن تكون السياسة المالية الأداة الرئيسية للتثبيت الإقتصادي بتخفيف أثر الإرادات العابرة على الإنفاق العام في بيئة يسودها الكثير من عدم اليقين، وتعزيز المساواة في الدخل من خلا الإنفاق على

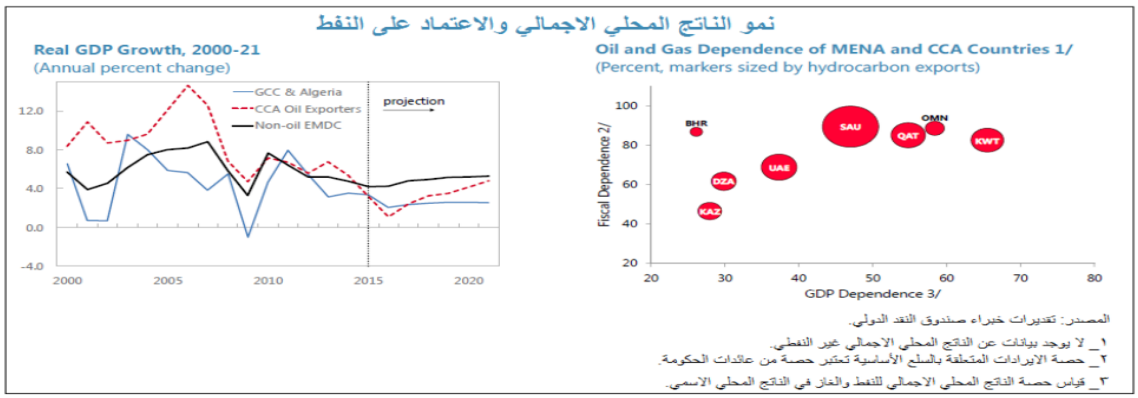
[1] العبدلي، المخاطرالمحيطة بالنفط، **مجلة عكاظ للصحافة والنشر**، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي : http://www.okaz.com.sa

الصحة، التعليم الرعاية، وخلق فرص العمل، ومن الضروري أن تشمل هذه الإستراتيجية أيضا توسيع البنية التحتية وتطويرها وإنشاء مرافق إنتاجية لا يملك القطاع الخاص القدرة ولا الإستعداد لإنجازها .[1]

ثانيا: آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول: تواجه الدول المصدرة للنفط اليوم عجزا في الميزانية وزيادة في خطورة الوضع المالي بسبب انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية . ولأن قوة الإقتصاد على الإستقرار والموازنة في السياسة المالية للدولة، فأي إصلاحات مالية ستساهم بإستمرارية الإقتصاد على المدى المتوسط وإصلاح عجلة النمو.

أ– إنخفاض أسعار النفط وتحديات الواقع الجديد: على مدى 15 سنة الماضية تمتعت الدول المصدرة للنفط بفائض مالي كبير والتوسع الإقتصادي السريع على خلفية إرتفاع أسعار النفط، حيث بلغ متوسط النمو تقريبا 5 % في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر، وأكثر من 8% في بلدان القوقاز وآسيا الموسطى لمصدري النفط مقارنة مع نمو 6 % في جميع الأسواق الناشئة والدول النامية، وقد لعبت ارتفاع النفقات العامة دورا هاما في نمو القطاعات غير النفطية،وفي الوقت نفسه كان لدى البنوك سيولة وفيرة من الودائع بسبب فوائض القطاع العام ودعم الإئتمان المقدم للقطاع الخاص، وفي منتصف 2014 إنخفض سعر النفط بنسبة 70 % وتحولت كل هذه الفوائض المالية والخارجية إلى عجز وتباطؤ في النمو مما خلق المخاوف من البطالة والمخاطر للقطاع المالي[2].

الشكل (2–10): نمو الناتج المحلي الإجمالي والإعتماد على النفط



المصدر: محمد بوقمبر،مرجع سبق ذكره،دون صفحة

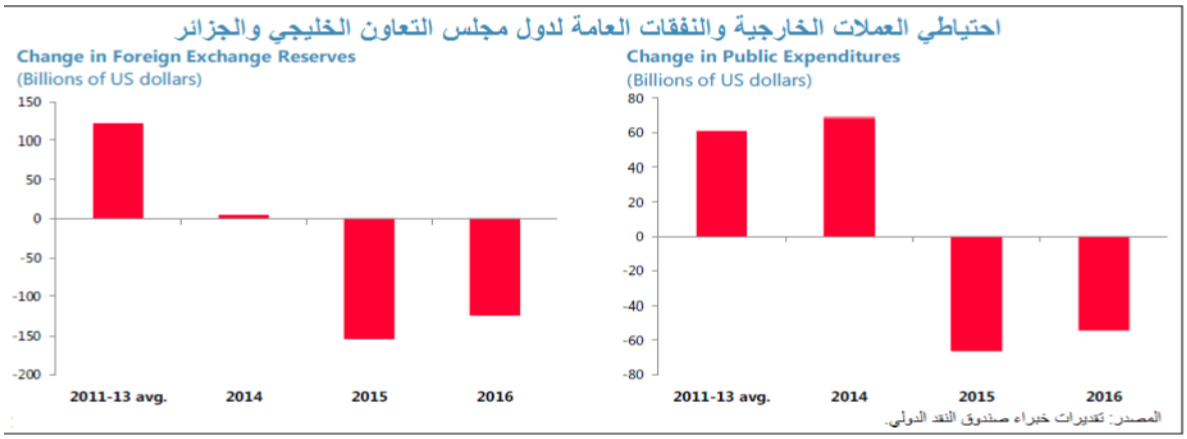
ب–استجابة السياسات الأولية : بعض الدول المصدرة للنفط تملك إحتياطات قوية،وهذا قلل من صدمة إنخفاض سعر النفط مما يجعلهم أكثر مرونة في خطة الإصلاح، حيث إنعكس هذا الإنخفاض على غحتياطات العملة الأجنبية،والواقع

[1] تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، مرجع سبق ذكره، ص48 .

[2] محمد بوقمبرو آخرون، **ملخص دراسة صندوق النقد الدولي،تعديل السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط**،، إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، تاريخ الإصدار: 03/05/ 2016.

أن هناك انخفاض كبير في صناديق الإحتياطي لأن بعض الدول المصدرة للنفط سحبت أصولها من صناديق الإحتياطي لتغطية عجز الميزانية، وفي نفس الوقت بعض الدول وضعت سقف للإنفاق كما هو موضح في الرسم حيث نلا حظ التغييربعد سنة 2014 في المصروفات العامة، وأن إجراءات الإصلاح ستتزايد في معظم الدول لهذه السنة وأثر الإصلاحات على عجز الميزانية لن يكون ملحوظ بسبب انخفاض أسعار النفط في 2016[1].

الشكل (2-11): احتياطي العملات الخارجية والنفقات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي والجزائر



المصدر: محمد بوقمبر،نفس المرجع السابق

المطلب الثاني: مبادئ وتنفيذ السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط

لتجنب التقلب في الإنفاق العام الناتج عن تراجع الإرادات النفطية كان على الدول المصدرة للنفط أن ترتكز على بعض المبادئ عند صيغة وتنفيذ سياساتها المالية، وبما أن هذه الدول هي في حد ذاتها لا تمثل كتلة متجانسة من حيث هياكلها الاقتصادية فإن هناك اختلافا واسعا فيما ما يخص الأهمية النسبية للقطاع النفطي ضمن الاقتصاد.

أولا: مبادئ صياغة السياسة المالية على المدى الطويل: هناك عدة مبادئ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة السياسة المالية على المدى الطويل يذكر منها:

1- ثروة الدولة والدخل الدائم: إن ثروة النفط والتي يمكن تعريفها بأنها القيمة الحالية المخصومة للدخل المستقبلي من النفط لا ينظر إليها كدخل بل كممولة، فهي تمثل عملية تحويل الأصل المتمثل في النفط إلى أصول مالية ومن التحدي الذي يواجه السياسة المالية على المدى الطويل هو كيف يمكن تخصيص هذه الثروة عبر مختلف الأجيال؛

وبالنظر غلى نموذج الدخل الدائم الذي قدمه فريدمان فإن المحافظة على الثروة تتطلب أن يكون الاستهلاك في كل مرحلة محددا بالدخل الدائم أو كما في هذه الحالة بعائد الثروة النفطية للدولة، ويمكن اعتبار السياسة المالية المثلى في هذه الحالة بأنها مسار الدخل غير النفطي والإنفاق الحكومي الأولي الذي يعظم دالة الرفاهية الاجتماعية للدولة؛

[1] محمد بوقمبر، **نفس المرجع السابق**.

2- علاوات السيادة: تدفع العديد من الدول المنتجة للمحروقات علاوة سيادة كبيرة في الكثير من الأحيان، وهو ما يدل على ضرورة أخدها بعين الاعتبار عند رسم السياسة المالية، وبوجود علاوة السيادة تصبح الدولة تواجه سعري فائدة سعر أعلى على مقترضاتها وسعر أدنى على مدخراتها وهو ما يعمل كشكل من أشكال قيود السيولة اللينة، أي أن الدولة تستطيع أن تقترض لكن بعلاوة، ومن وجهة نظر السياسة الاقتصادية فإن الدولة التي تدفع علاوة سيادة يجب أن تتبع سياسة مالية محافظة بدرجة كبيرة.

3- الادخار الاحتياطي: تواجه الدول المصدرة للنفط عدم اليقين الذي يكتنف الثروة المتأتية من النفط، إذ أن تقلب دخل النفط بسبب تذبذب أسعاره في السوق الدولية يطرح إشكالا كبيرا أمام السياسة المالية، أضف إلى ذلك عوامل أخرى تزيد الأمر تعقيدا مثل عدم اليقين الخاص بالاحتياطات وتكلفة استخراجها؛

4- الإستهلاك حسب مبدأ العصفور في اليد: قدم" بجاركوت" مبدأ يستهدف عجزا خارج المحروقات يساوي العائد المتوقع من الأصول المالية الموجودة، وقد وصفها بأنها قاعدة العصفور في اليد لأن قرارات الإنفاق لا تتوقع إلا بناءا على الأصول المملوكة فعلا بعكس إطار الدخل الدائم السابق الذي يقتضي أن يتحدد حجم العجز خارج المحروقات بالنظر إلى توقعات ثروة الدولة؛

5- الإنفاق الرأسمالي: إذا كان الإستثمار الحكومي منتجا فإن قرارات الاستثمار يجب أن تبنى على أساس العائد من الاستثمار الذي يمكن أن تحققه الحكومة، غير أن هناك وجهة نظر بديلة تنظر على الاستثمار الحكومي كما لو كان بمثابة اقتناء لسلع إستهلاك دائمة بمعنى أن مخزون رأس المال الحكومي يولد رفاهية إجتماعية بدل عائد مالي؛

6- الاستهلاك الدائم: يعتبر الاستهلاك الدائم للدولة على أنه مماثل للإنفاق الرأسمالي، وعلى هذا الأساس فإن الدولة تباشر الإنفاق الرأسمالي ليس على أساس أن رأس المال منتج ولكن لأنه يجني فيضا من الفوائد الاجتماعية أي أن رأس المال الحكومي يوفر فوائد على عدة سنوات، وبذلك فإن الحكومة سيكون لديها نوعان من الاستهلاك السلع الدائمة (الإنفاق الرأسمالي) والسلع غير الدائمة (الإنفاق الجاري)، والنظر إلى الإنفاق الرأسمالي وفق هذه الطريقة لا يجب أن يوفر المبرر لوجود عجز كبير خارج المحروقات بعد زيادة ثروة الدولة، كما يحدث في العديد من الدول المنتجة للمحروقات عند زيادة عوائدها النفطية وبالتالي تبرر دفع الاستهلاك وزيادة العجز خارج المحروقات[1].

ثانيا: مبادئ صياغة السياسة المالية على المدى القصير: إضافة إلى المبادئ السابق ذكرها في المدى الطويل فهناك مبادئ يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار على المدى القصير منها:

[1] محمد بوقمبر، **نفس المرجع السابق**.

1- مبدأ القدرة الإستيعابية : تعني القدرة الإستيعابية للإقتصاد الحجم الأمثل للإستثمار عندما يترتب على تجاوزه عدم حدوث زيادة في الإنتاج بسبب عدم كفاية عوامل الإنتاج الأخرى التي تتعلق بتوافر الخبرات الفنية والإدارية ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد تعني القدرة على إستغلال رأس المال بكفاءة أي أنها تتعلق بمدى العقبات التي يمكن أن تلحق بالقدرة[1]، على التخطيط وتنفيذ المشروعات الخاصة بخطط التنمية وعلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة نقص بعض عناصر الإنتاج الهامة ولوجود بعض المشاكل المتعلقة بالمؤسسات اللازمة للإنتاج والتنمية.

2- انخفاض نسبة الدين العمومي : يجب أن تكون مستويات الدين العمومي منخفضة ويجب أن توفر أصول مالية رسمية كبيرة مما يسهل عملية التمويل خلال فترات الاتجاه الهبوطي المؤقت لأسعار المحروقات.

3- مساعدة السياسة المالية بواسطة برنامج للإنفاق: إن مساعدة السياسة المالية بواسطة برنامج للإنفاق على المدى المتوسط أمر ممكن بواسطة الحد من حجم تقلبات الإنفاق العام الناتج عن التغير السريع في مداخيل المحروقات[2].

4- إلغاء الارتباط بين الإنفاق العام وتقلبات أسعار النفط: حيث أن الإنفاق العام في العديد من الدول المنتجة للمحروقات كان دائما ذا ارتباط إيجابي بأسعارها وهذا ما يؤدي إلى تذبذب الإنفاق تبعا لتذبذب الأسعار، وهناك حجة قوية من وجهة النظر الاقتصادية الكلية لإلغاء التذبذب في النفقات العمومية،حيث أن التغيرات المفاجئة في الإنفاق العام تساهم في عدم الاستقرار الإقتصادي الكلي ولذلك لا بد من بذل الجهود لإضافة الإرتباط بين الإنفاق العام وتقلب أسعار النفط.

5- ارتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات: إن القواعد المالية المطبقة في الدول غير النفطية والتي تستهدف رصيدا ماليا معينا أو مستويات دين عمومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، لن تكن متلائمة مع هدف تجنب السياسة المالية لتقلبات أسعار النفط في الدول النفطية لأن مثل هذه القواعد تنقل تقلبات أسعار النفط إلى الإنفاق العام، والقاعدة المالية الملائمة للدول النفطية هي الفصل بين سياسة الإنفاق والعجز خارج المحروقات عن تقلبات أسعار المحروقات وهذا بارتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج قطاع المحروقات.

6- كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة : إن مستوى الإنفاق يجب أن يتحدد بالأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على تنفيذه بفعالية لأن التوسع المفاجئ لبرنامج الإنفاق الموافقة للزيادة المفاجئة في عوائد المحروقات يحمل في طياته أخطار، فالتسرع في إقرار مشاريع إنفاق عمومي كبيرة الحجم قد يجاوز قدرات التخطيط والتنفيذ والتسيير المتوفرة مما

[1] يسرى محمد أبو العلا، **تحديد مفهوم إستيعاب الإستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية الإقتصادية**،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2008،ص11 .

[2] ضالع دليلة،**فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير،جامعة الشلف،2008،2009،ص ص 110،111.

يؤدي إلى التبذير، كما أن معايير اختيار المشاريع الرأسمالية تصبح غير مدروسة وتؤدي إلى نتائج أدنى من المستوى المفروض.

7- الضغط الضريبي: إن الضغط الضريبي كمؤشر لتقييم مردودية النظام الضريبي لا يمكن أن يقدم صورة واضحة عن ذلك في الدول المصدرة للنفط نظرا لكون جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي هو ناتج عن المحروقات، كان أن الجباية النفطية تمثل في بعض الدول النفطية أكثر من 80% من إجمالي الإيرادات، فيجب على هذه الدول أن تعتمد عل الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، هو مقياس أكثر دقة للبحث عن الإمكانيات المتاحة للإقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الإقتصاد.

المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول

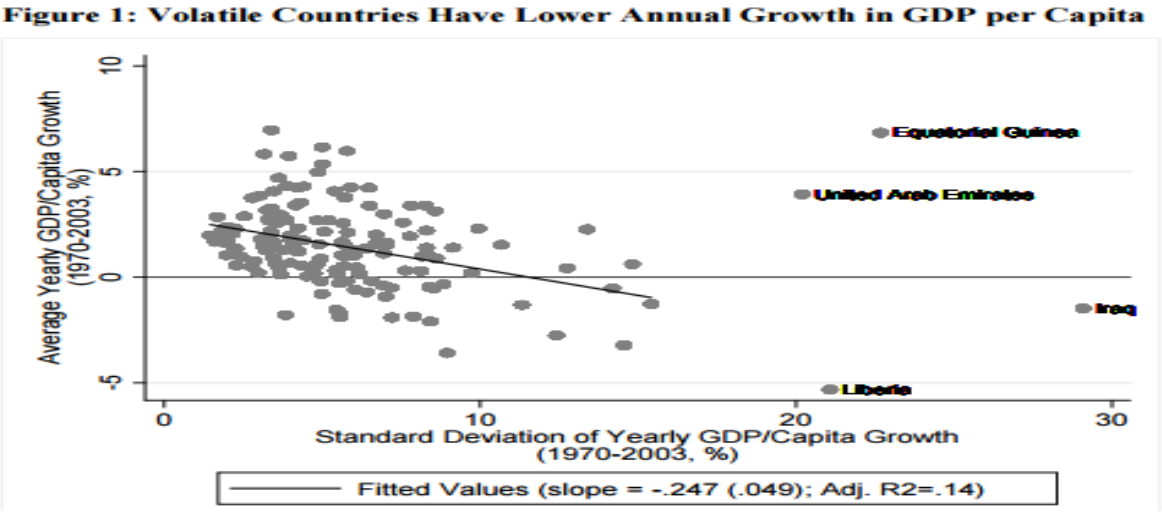
تتميز أسعار النفط في الأسواق العالمية بتقلبات عديدة وهذا ما ينعكس على إقتصاديات الدول، وعلى ذلك سنتطرق إلى مختلف هذه التقلبات وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول.

أولا: تقلب أسعار النفط: يعتبر كل من" رامي فالوري" و" رامي قاراي " من الإقتصاديين الأوائل الذين قاموا بدراسة العلاقة التي تربط بين ظاهرة تقلب الأسعار والنمو الإقتصادي، وقد تعرضا في بحثهما إلى الفصل بين النمو الإقتصادي عن تقلبات الدورة الإقتصادية لعدة دول نفطية من بينها الجزائر . وتوصلت منظمة أوسد بإستخدام بيانات مدمجة لعينة تتكون من 92 دولة تنتمي إلى الباحثين إلى البلدان التي تتسم يتقلب الأسعار يكون فيها مستوى النمو الإقتصادي أضعف، وقد نتج عن تقدير نموذج الآثار الثابتة أن التقلب في الإنفاق الحكومي وتقلب الأسعار يرتبطان بشكل كبير، وبالتالي بينا أنه توجد علاقة عكسية قوية بين التقلب والنمو الإقتصادي، وقد تفاجأ كون أن الإستثمار ليس له له أي تأثير في تفسير هذه العلاقة حيث أن إضافته كمتغير مفسر في المعادلة لم التغير العلاقة بين تقلب الأسعار والنمو الإقتصادي.

لقد أظهرت نتائج دراسة كل من" فريدريك فان دربلوغ " و"ستيفن بولهالك"2008، بإستخدام عينة لـ63 دولة في الفترة الممتدة ما بين 1970- 2003 واستخدام نموذج الإنحدار الذاتي المشروط بعد ثبات التباين لإختبار أهمية تقلب أسعار السلع الأساسية على وفرة الموارد الطبيعية، إن لعنة الموارد الطبيعية هي في المقام الأول مشكلة تعكس تقلب أسعار المواد الأولية، وقد توصلا في بحثهما إلى النتائج التالية:

الدول التي تتسم بتقلب في أسعار السلع الأساسية المصدرة : التي يكون فيها التقلب لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي جد عالي ويكون فيها إنخفاض في مستوى النمو الإقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد . والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل (2-12) العلاقة بين تقلب الأسعار والنمو الإقتصادي



المصدر :تقوى حسناوي،عبد العزيزأحمد شاوش،ص54 .

تعاني الدول النامية من تقلب النمو الإقتصادي أكثر من الدول المتقدمة : حيث أن أوربا الغربية وأمريكا الشمالية لديهما انحراف معياري يقدر بـ 2.33 % و1.90% على التوالي من نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي GDP per capita ' وتملك كل الصحراء الجنوبية الإفريقية، الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا MENA أعلى معدلات التقلب إذا بلغ مستول الإنحراف المعياري عن متوسط المحلي الإجمالي للفرد 6.52 % و8.12 % على التوالي ؛

الدول ذات الأنظمة المالية غير المتطورة تكون أكثر عرضة للتقلب: حيث أن التطور المالي يقلل من تقلب نمو الناتج غير متوقع ويساهم في التخفيف من الآثار السلبية لصدمات عائدات تصدير المواد الأولية، الإنفاق الحكومي، ومعدلات التبادل التجاري؛

الدول التي يعتمد إقتصادها على الموارد الطبيعية هي أكثر عرضة للتقلب : حيث أن الدول التي تفوق حصة صادراتها من الموارد الطبيعية 19% من الناتج المحلي الإجمالي لديها إنحراف معياري جد عالي عن نمو الناتج إذ يبلغ 7.37%، أما الدول التي تبلغ حصة صادراتها من الموارد الطبيعية 5% من الناتج المحلي الإجمالي يكون مستوى الإنحراف المعياري فيها مقاربا لـ 2.83 %، ويبين الشكل الموالي أن الأسعار العالمية للمواد الاولية هي جد متقلبة وهو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى تقلب عائدات صادرات الموارد الطبيعية، كما أن أسعار النفط الخام هي اشد تقلبا من أسعار المواد الزراعية وخامات المعادن .

أما الإقتصاديين" هافارد هالاند "و "ميكل بليني "فقد قدما في بحثهما عام 2009 مفهوم تقلب السياسة المالية بإعتبارها قناة ناقلة للعنة الموارد الطبيعية، وذلك بإستخدام عينة تضمن 75 دولة في الفترة الزمنية الممتدة بين 1980-

2004، وقد خلصا إلى أن الدول التي تتميز بمعدل مرتفع لصادرات لموارد الطبيعية يكون معدل النمو الإقتصادي فيها بطيئا بالإضافة إلى تقلب الإنتاج والإستهلاك الحكومي، وقد إستنتج الباحثان أن :

كل من تقلب الإنتاج والسياسة المالية ذو أثر سلبي على النمو الإقتصادي، إلا أن تقلب الإنتاج يتضاءل عندما يتم ضم كلا المتغيرين واستخدامهما في نفس معادلة الإنحدار ؛

عندما يتم ضم متغير تقلب السياسة المالية في معادلة إنحدار النمو الإقتصادي بإضافة صادرات الموارد الطبيعية فإن تأثير هذه الأخيرة يكون بنسبة 25 % وهذا يعني أن ربع ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية سببها تقلب السياسة المالية .

أما الإقتصاديين " رابح أرزقي " و"ثرفلديرغيلفيسون" فقد قاما بدراسة أثر تقلب أسعار المواد الأولية على النمو الإقتصادي في بحثهما المنشور عام 2011 وذلك بإستخدام عينة تضم 158 دولة خلال الفترة 1970-2007 وبإستخدام طريقة المقدرات المعممة GMM توصلا إلى النتائج التالية :

زيادة تقلب أسعار الموارد الأولية تؤدي إلى زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج الموارد الطبيعية في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية على غرار الدول ذات الأنظمة الأوتوقراطية أو الإستبدادية ؛

إستخدام متغيرات جودة المؤسسات الإقتصادية عوضا عن المؤسسسات السياسية يساهم بشكل فعال في تشكيل تقلب الأسعار كقناق للعنة الموارد الطبيعية؛

أما في الدراسة المنشورة عام 2012 بالمشاركة مع الإقتصادي مصطفي نابلي، فقد قاما بدراسة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، حيث قاما بتقييم الأداء الإقتصادي للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية في هذه المنطقة على مدى الأربعين سنة الفارطة، وتناولا علاقة النمو الإقتصادي الشامل بتقلب المتغيرات الإقتصادية الكلية، وتوصل البحث إلى النتاائج التالية:

كان الأداء الإقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية ضعيفا عند تقييم التدابير المعيارية لمستوى الدخل على الرغم من أمها حافظت على مستويات عالية لدخل الفرد؛

تتميز الدول الغنية بالموارد الطبيعية بمستويات عالية من التقلب في الإقتصاد الكلي ومعدلات منخفضة من النمو الإقتصادي إلى عدم شموليته، كما أن وجود التقلب يعقد من قرارات الإدخار /الإستثمار من قبل مختلف الفاعلين الإقتصاديين وهذا ما ئؤثر على الأداء الإقتصادي في المدى الطويل.

ثانيا: إنعكاسات تقلب أسعار النفط: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار النفط تشهد تقلبا شديدا، وإزداد هذا التقلب بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فأسعار النفط هي الأكثر تقلبا من أي سلعة أخرى، فخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1836 و1914 كانت أسعار النفط تحدد إداريا من قبل شركات التكرير التي سجلت أعلى مستوياتها سنة

1864 حيث وصل سعر البرميل إلى 06،8 دولار أمريكي، وإطا عولج هذا السعر بمعامل التضخم بالنسبة لأسعار سنة 2006 كمستوى للقياس فإنه يصل إلى سعر 104.35 دولار أمريكي للبرميل وهو أعلى مستوى في تاريخ النفط، ويرجع ذلك إلى الإحتكار الشديد لشركة **Standard oil** في ذلك الحين.

وبعد ذلك ظهرت شركات نفطية أخرى في الساحة العالمية تسببت في فك الاحتكار فأخذ سعر النفط في الانخفاض إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى حيث بلغ 2 دولار للبرميل، واستمر هذا الحال إلى غاية الصدمة النفطية الأولى الموجبة لسنتي 1973 و1974، على إثر ذلك أخذت منظمة **OPEC** لمبادرة تحديد سعر النفط ودخلت حينها السوق النفطية بما يعرف بمرحلة بالصدمات النفطية والتي من أهمها الثورة الإيرانية ما بين سنتي 1978 و1979 والحرب الإيرانية العراقية التي إمتدت من 1980 إلى 1988 ودخولها حرب الأسعار التي سجلت أعلى مستوياتها خلال الصدمة النفطية الثانية سنة 1980 حيث بلغ سعر البرميل 36.83 دولار للبرميل، وبتعرضها لصدمة نفطية عام 1986 إنخفضت الأسعار إلى ما دون 14 دولار للبرميل بعد العصر الذهبي الذي عاشته المنظمة خلال فترة نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات بعد وقوعها في فخ إنخفاض الأسعار لمستويات لم تتوقعها فسميت بالأزمة النفطية العكسية لاختلافها بين الأولى والثانية اللتان نتجتا عن نقص العرض النفطي أما هذه فتميزت بفائض العرض، وقد شكلت هذه الأزمة أسوأ أزمة وقعت فيها منظمة الأوبك، وكادت تؤدي إلى تلاشيها بالرغم من استرجاعها التدريجي لحصتها في السوق العالمية، حيث تمخض عنها تدهور إقتصاديات الدول الأعضاء والتي لجأت إلى المديونية الخارجية مثل الجزائر.

تلتها حرب الخليج بين سنتي 1990-1991 واحتلال العراق للكويت وهذا بعد الصدمة النفطية لعام 1986، فبدأ النظام النفطي العالمي يشهد تكوينا لتحكيم آليات السوق، بحيث أصبحت منظمة الأوبك تستجيب لحاجات النمو الإقتصادي العالمي بطريقة إيجابية من حيث المستوى المعقول للأسعار وإمداده بالكميات الكافية، إلا أن منظمة الأوبك وقعت في عدة أخطاء منها القرار الخاطئ بزيادة حصصها في مواجهة الكساد الإقتصادي في آسيا، والذي نتج عنه إنخفاض سعر النفط إلى ما دون 16 دولار للبرميل سنة 1988.

ومع مطلع الألفية الجديدة بدأت الأوبك العمل بآلية لضبط أسعار النفط والتي تقتضي بأن تتدخل في السوق عن طريق زيادة حجم الإنتاج من النفط كلما تجاوز السعر مستوى السقف المحدد بـ 28 دولار للبرميل وتخفيض حجم الإنتاج كلما انخفض السعر دون الحد الأدنى المحدد بـ 22 دولار للبرميل . وقد عرف العالم أزمة نفطية أخرى بسبب احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 ودخول نيجيريا في حالة من عدم الاستقرار الإقتصادي، ثم ارتفع سعر النفط ليبلغ 65 دولار للبرميل سنة 2006 ليواصل الارتفاع إلى أن فاق 120 دولار للبرميل سنة 2008، وهي المرة الأولى التي بلغ فيها هذا السعر، لينخفض مرة ثانية إلى ما يقارب 33 دولار لبرميل في نهاية السنة بسبب الأزمة المالية ليرتفع مجددا إلى

ما يقارب 100 دولار للبرميل سنة 2011 بسبب ما يعر بالربيع العربي . كما عرفت العشرية الحالية تحولا اقتصاديا غير مسبوق لدول انتقالية متمثلة في الصين، الهند واليابان حيث أن النمو الإقتصادي المحقق لديهم اعتبر عاملا خارجيا تسبب في ارتفاع أسعار النفط.

لقد تعددت البحوث التي عمدت إلى دراسة تقلب أسعار النفط وعلاقته بالنمو الإقتصادي بحيث أخذت الأبحاث عدة أوجه من حيث المحددات التي تتأثر بذلك، ففي بحث قدمه الإقتصادي "نوكومو" عام 2006 تضمن قراءة لأثر ارتفاع أسعار النفط على إقتصاديات 12 دولة من دول جنوب إفريقيا ومدى تحرك هذه الأسعار نحو الرفع من عملية التنمية الإقتصادية، وبإستخدام مختلف الطرق القياسية قام ببناء نموذج رياضي يفسر الظاهرة متبعا في ذلك منهج كل من "باكون وماتر" 2005، ولقد بينت نتائج البحث بضرورة الإبتعاد عن التبعية المفرطة لتصدير النفط والعمل على ضمان النمو الإقتصادي وفق استراتيجيات حكيمة تنوط بقطاع الصناعة .

أما بخصوص البلدان المصدرة للنفط فدارت حولها العديد من الدراسات تضمنت عدة محددات إقتصادية كما هو الحال في الدراسة التي قدمها كل من "محسن محرارة" و"أسكو كمران " والمنشورة عام 2007 ، حيث تبين الدراسة أن التغيرات الحاصلة في إقتصاديات الدول المصدرة للنفط والتي تضم كل من إيران، المملكة العربية السعودية، الكويت، أندونيسيا، وذلك بإستخدام بيانات سنوية في الفترة الممتدة ما بين 1970- 2000 باستخدام نموذج **VAR**، وإستعان الإقتصاديون بالمتغيرات التفسيرية الآتية: الطلب الاسمي، الطلب الحقيقي، العرض وصدمات أسعار النفط، معبر عنها باللوغاريتم النيبيري لسعر النفط الحقيقي، الإنتاج، سعر الصرف ا لحقيقي مقارنة بالدولار ومؤشر أسعار الإستهلاك، وبينت الدراسة أن الصدمات الخارجية تؤدي دورا مهما في تفسير التغيرات الحاصلة في الإنتاج في كل من إيران والمملكة العربية السعودية مما أبدى التبعية لمورد النفط، وخصوصا سياستيهما المالية المتأصلة في الصدمات النفطية التي تتحكم في تقلب الناتج، أما الكويت وأندونيسيا فتبين أن التقلب لديهما هو نتيجة صدمات الطلب الكلي وأن الصدمات النفطية هي محدودة.

أما الباحثان "لاسكاروكس ومقنون " فقد قاما عام 2008 بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومجموعة من المتغيرات الإقتصادية الكلية والمالية (الناتج المحلي الإجمالي، المتوسط العام للأسعار، الإستهلاك العائلي، معدل البطالة) لمجموعة من الدول قسمت إلى ثلاث فئات . مجموعة الأوبك، الدول المصدرة للنفط و الدول المستوردة للنفط، وبإستخدام عدة طرق قياسية تمثلت في إختبارات السببية والإرتباط في المدى القصير المتكامل وإختبار التكامل المتزامن للسلاسل الزمنية للبيانات المدمجة في المدى الطويل، اختلفت النتائج حسب خصوصية الهيكل البنيوي لإقتصاديات الدول المدروسة حيث أنه في المدى القصير يوجد عدة علاقات سببية بين سعر النفط ومختلف المتغيرات الإقتصادية والمالية

وإرتباط قوي بين سعر النفط وأسهم البورصة، وقد خلص البحث إلى أن أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الإقتصادية الكلية يكون بشكل خاص لدى الدول المصدرة للنفط.

وفي بحث أخر للإقتصاديين" هاري بلوك' روحيل سليم وشودها سوط رفيق" المنشور سنة 2009 والذي اهتم بدراسة أثر تقلب أسعار النفط على المحدات المفتاحية للإقتصاد الكلي لدولة تايلاندا بإستخدام بيانات ربع سنوية للفترة الممتدة بين الفصل الأول لسنة 1993 إلى غاية الفصل الرابع لسنة 2006، وبإستخدام الإنحدار الذاتي **VAR**، إختبار السببية " لقرانقر"، دوال الإستجابة الدفعية وتقسيم التباين، أظهرت النتائج أن تقلب أسعار النفط يؤثر على محددات الإقتصاد الكلي مثل البطالة، الإستثمار، معدل الفائدة والميزان التجاري في إتجاه واحد، وأن أثر تقلب أسعار النفط ينتقل إلى العجز في الميزانية .

حول الموضوع نفسه قامت الباحثة الأكاديمية " أماني الأنشازي " بدراسة آثار كل من الصدمات النفطية وتقلب أسعار النفط على النمو الإقتصادي من خلال قناة السياسة المالية على عينة تضم15 دولة، وبإستخدام بيانات مدمجة سنوية في الفترة الممتدة بين 1970- 2004، ولإعتماد نموذج بانل ديناميكي وإتباع طريقة **GMM** في التقدير، خلص البحث إلى النتائج التالية[1]:

أ- الزيادة غير المتوقعة في أسعار النفط تؤدي غلى رفع معدلات النمو الإقتصادي، إلا أن هذا التأثير يبقى ضئيلا إلى حد ما؛

ب- لا يبدو أنه لتقلب أسعار النفط أثر على النمو الإقتصادي ؛

ت- السياسة المالية لا تؤدي دورا هاما في نقل الصدمات النفطية إلى باقي الإقتصاد، وأن إزدهار عائدات ؛ >

ث- النفط تعمل على تأخير النمو الإقتصادي في المدى الطويل.

المطلب الرابع: مكانة الموارد النفطية ضمن السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط

الدول النفطية هي الدول التي تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال وقدرة إنتاج تمكنها من تغطية طلبها المحلي وتصدير الفائض نحو باقي دول العالم، وبالتالي فإن الدول النفطية هي الدول المصدرة للنفط وباعتماد هذا المبدأ فإن عدد الدول النفطية يقدر بـ 28 دولة في الوقت الحالي، إن وصف الدول المنتجة والمصدرة للنفط بالدول النفطية يبين مدى تأثير النفط على اقتصادياتها وهذا التأثير يتم وفق مستويات.

أولا- علاقة أسعار النفط بالميزانية العامة: سيتم تناول علاقة أسعار النفط بالميزانية العامة على مستويين علاقة أسعار النفط بالإيرادات العامة وعلاقة أسعار النفط بالنفقات العامة

[1] تقوى حسناوي،عبد العزيز أحمد شاوش،**مرجع سبق ذكره**، ص 55_58 .

1- علاقة أسعار النفط بإيرادات الميزانية العامة: لطالما ارتبك حجم الإرادات العامة بحجم إيرادات الجباية البترولية إذ تتسم هذه الأخيرة بتقلباتها الكبيرة نتيجة تقلبات أسعار النفط، حيث تعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في النشاط النفطي، فهي نظام الإقتطاعات المفروض من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، كما ينظر إليها على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات النفطية بنسبة معينة وتطبق على أساس بيع النفط، حيث أن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الإستكشاف والإستغلال النفطي، وتعد الجباية البترولية أيضا المورد الرئيسي لإيرادات الدولة في معظم الدول النفطية، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-7) تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لأهم الدول النفطية خلال الفترة 2004 – 2007

البلد	2004	2005	2006	2007	المتوسط
المملكة العربية السعودية	72.5	78.57	82.05	82.25	78.84
روسيا	21.31	31.05	50.67	39.14	54،35
الإمارات العربية المتحدة	73.83	75.01	76.72	70.33	97،73
إيران	59.21	48.18	44.03	36.78	05،47
الكويت	80.39	68.42	72.13	90.36	77.82
النرويج	27.63	32.16	34.91	31.43	31.53
الجزائر	66.62	73.56	74.56	73.53	72.06
المكسيك	36.08	37.44	37.89	35.58	36.74

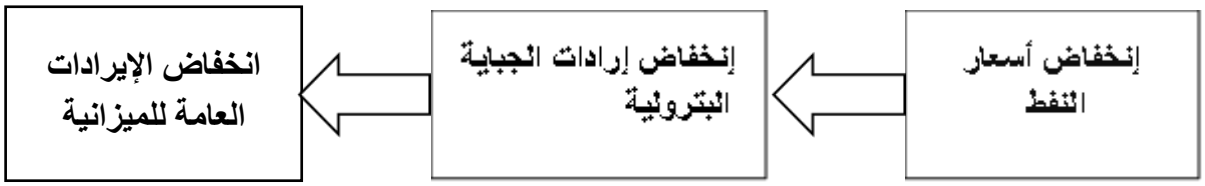
المصدر: إعداد الباحثتين بناءا على معطيات قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

www.imfarg/enternel/data.htm تم الإطلاع عليه يوم: 2016/11/03

يبين الجدول (2-7) أن الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول النفطية حيث تراوحت نسبتها في كل من السعودية، الكويت، الإمارات، الجزائر بين 78.48 %، و72.06 %، وهي نسب تبين مستوى التأثير الكبير للمداخيل النفطية على استقرار وتوازن الموازنة العامة في هذه الدول، وفي المقابل تراوحت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة في كل من إيران، روسيا، المكسيك، النرويج ما بين 47.05 % و31.53 % وهي نسب مهمة رغم أنها منخفضة قياسا بباقي الدول السابقة الذكر.

– إن حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية يتحدد أساسا بمستوى مداخيل الصادرات البترولية التي ترتبط بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية مما يعني أن الموازنة العامة في معظم الدول النفطية تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي سجلتها أسعار النفط على المستوى العالمي وباعتبار أن تمويل وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الإقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة فإنه يمكن القول أن أداء القطاع النفطي يعد المحدد الرئيسي لمدى استقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الإقتصادية في الدول النفطية مما يعني عدم تمتع هذه الدول باستقلالية القرار الإقتصادي[1]، والشكل الموالي يبين العلاقة بين سعر النفط والإيرادات العامة:

الشكل (2–13): إنعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة



المصدر: بيطام ريمة، مرجع سابق،ص98.

2– علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة للميزانية : أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على معظم إقتصاديات الدول حيث أدت إلى إنخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي، إنخفاض معدل الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس إنخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية والسوق العالمية للنفط، في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الإقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

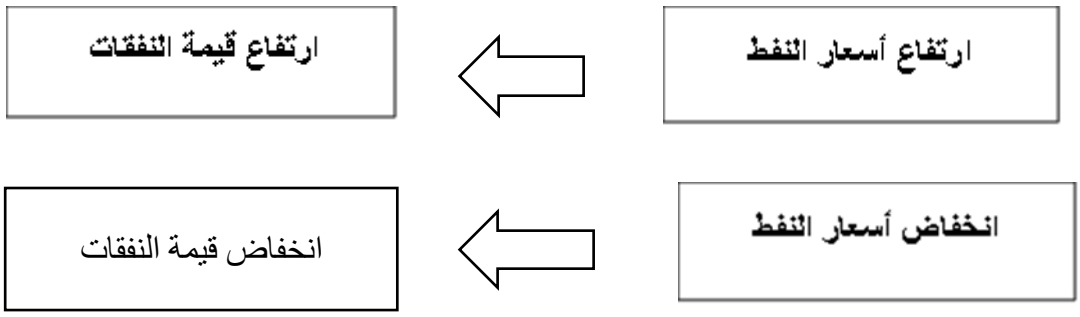
أدى إنخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الميزانيات العامة للدول النفطية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي[2]، وتتطلب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض وذلك بإنقاص الإنفاق عادة أو التمويل، وتخفيض الإنفاق خلال مهلة قصيرة يكلف كثيرا وتخفيض المصروفات الجارية يمكن أن يكون صعبا بصورة مذمومة ولا يحظى بتأييد شعبي، كما أن خفض الإنفاق الرأس مالي قد يعني التخلي عن

[1] بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق من الإشارة إلى حالة الجزائر** أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،2010 _2011،ص123.

[2] داود سعد الله **مرجع سبق ذكره**،ص ص 28 –29.

مشروعات قادرة على البقاء ولها أهمية حاسمة في تنمية البلد[1]، أما في حالة إرتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض المالية ونمو الجباية البترولية من جهة ثانية تتدخل الدولة بطريقة مباشرة لإنجاز المشاريع الضخمة (إتباع سياسة توسعية) باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط، ويمكن توضيح العلاقة بالشكل الموالي:

الشكل (2-14): إنعكاسات إرتفاع وانخفاض أسعار النفط على النفقات العامة



المصدر: بيطام ريمة، نفس المرجع السابق،ص 99.

3- علاقة أسعار النفط برصيد الميزانية العامة: ترتبط وضعية الميزانية العامة بحجم النفقات والإيرادات العامة، من المتعارف عليه أن الأصل في الميزانية العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة أي مبدأ توازن الميزانية، ولكن هذا المبدأ ليس دوما بالضرورة محقق،فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، إما نتيجة لعدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تتعمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة إقتصادية ما، وبهدف تحقيق أهداف إجتماعية يكون لها أثر إيجابي في المجى البعيد.

و يمكن توضيح العلاقة بين أسعار النفط ورصيد الميزانية وذلك من خلال العلاقة التي تربطه بالإيرادات والنفقات العامة[2] ، ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

الشكل (2-15): انعكاس إرتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة



[1] بو فليح نبيل،**صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول، بدون سنة نشر،ص256.

[2] بيطام ريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 99-100.

ثانيا– تغيرات الدين الخارجي والاحتياطات الرسمية: من الصعب تبين طبيعة تأثر إجمالي الدين الخارجي للدول المصدرة للنفط بتغيرات سعر النفط لاسيما في الفترات قصيرة الأمد،إذ أن قرارات الاستدانة الخارجية تتحدد بعدة اعتبارات إقتصادية سياسية،وعادة ما تكون هذه الاعتبارات إستراتيجية طويلة المدى، ومن ثم من الصعب ربط التغيرات قصيرة الأمد في سعر النفط بتغيرات قيم الدين الخارجي في الأمد القصير، لكن لا شك أن تغيرات سعر النفط تؤثر في قدرة الدول المستدينة على سداد التزاماتها المتمثلة في الأعباء (فوائد الدين) لا سيما عندما يكون قسم كبير من الديون مستخدمة لتمويل عمليات قطاع النفط وأنشطته، ومن ثم يؤثر انخفاض عوائد بيع النفط سلبيا في قدرة الدول على الإيفاء بأعباء الدين وقد يؤثر في مرحلة ما (إن استمر الانخفاض لفترات طويلة) على مستوى الإستثمار في قطاع النفط .

ونود الإشارة إلى نقطة نعتقد أنها مهمة بخصوص الديون، وقد تساهم في تفسير موقف الدول المصدرة للنفط من منظمة الأوبك ومن خارجها بعدم تخفيض كميات الإنتاج نتيجة إنخفاض السعر،وهي أن حجم الديون في قطاع الطاقة قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة 2006-2014 نتيجة التوسع في عمليات الإستكشاف والحفر والتنقيب، فبلغ متوسط معدل النمو السنوي في حجم الديون في قطاع الطاقة خلال تلك الفترة نحو 20 % في دول الأوبك والدول الناشئة ونحو 13 % في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي نحو 10 % في أمريكا، ومن ثم فإن إنخفاض السعر الذي حصل في النصف الثاني من عام 2014 قد شكل تهديدا جديا للمراكز المالية لهؤلاء المنتجين وعرضهم للخطر وحدّ من قدرتهم على دفع الفوائد المستحقة على ديونهم، مما دفعهم لاتخاذ قرار الحفاظ على مستويات الإنتاج وعدم تخفيضها، ما عزز إنخفاض السعر أكثر فأكثر.

و في ما يخص تأثر الاحتياطات الرسمية للدول المصدرة للنفط بسعر النفط، لا شك أنها (أي الإيرادات) تتأثر حتما بانخفاض السعر نتيجة تناقص إيرادات القطع الأجنبي الناجم عن عمليات بيع النفط[1].

[1] أسامة نجوم،**تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، أبريل 2015، ص15.

خلاصة :

يعتبر النفط أو ما يطلق عليه بالذهب الأسود مادة حيوية وأساسية، والركيزة التي تستند عليها كافة متطلبات الحياة البشرية، والمحرك الذي تدور حوله كل القوى الإقتصادية التي تعتمد على النفط في رسم سياساتها لتحقيق أهدافها التنموية.

وقد لعبت أسعار النفط عبر الزمن دورا كبيرا في خلق التوازنات الإقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية المالكة لهذه الثروة المهمة، غير أن الاتجاه ومدى التأثير قد اختلف باختلاف المصالح.

إن التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها الممثلة في العرض والطلب عليه ترتكز أساسا على دراسة أطراف السوق النفطية من شركات نفطية ودول نفطية، فالسوق النفطية بدأت بنوع من المنافسة فرضتها شركات أمريكية ثم انتقلت إلى سوق احتكارية من طرف قلة أبرزها الشركة الأمريكية Standard oil التي قسمت بفعل القوانين المناهضة للاحتكار إلى شركات وبفعل توسعها استطاعت أن تحتكر السوق النفطية.

ونتيجة للتغيرات المتتابعة التي مست أصحاب القوى وصناع القرار وتضارب المصالح بين المنتجين الساعين لتغطية عوائدهم، والمستهلكين يسعون إلى الحصول على النفط بأرخص الأسعار فقد أضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار، وبذلك مرت السوق النفطية بالعديد من الأزمات كأزمة سنة 1986 وصدمة 2008، بالإضافة إلى الصدمة الأخيرة 2014 التي لم يتعافى منها السوق بعد، حيث تعددت السيناريوهات بخصوص استعادة السوق لتوازنها في المستقبل مع احتمال استمرار إنخفاض أسعار النفط على المدى الطويل . وهذا ما يجبر الدول المنتجة للنفط التي يقوم اقتصادها على تصديره بصورة كبيرة على تطبيق تدابير جدية في مجال السياسة المالية للتعايش مع هذه الأوضاع في محاولة منها للحفاظ على الاستقرار الإقتصادي.

وبالنسبة للجزائر وما عرفته من فترات انتعاش جعلها في حالة تفاؤل لما سيحدث في المستقبل وهذا ما تجسد في البرامج التنموية التي سطرتها، غير أن صدمة 2014 كانت عثرة أمام النمو الذي كانت تسعى إلى تخطيطه، لتضع مخططاتها في حالة توقيف مؤقت ومحاولة التعايش مع إنخفاض أسعار النفط لتضع الجزائر أمام واقع حتمي وهو وجوب الخروج من الإقتصاد الريعي والتوجه إلى التنويع والبحث عن البدائل.

الفصل الثالث:

السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

تمهيد:

من المعروف أن للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته فالجزائر كغيرها من الدول النفطية ليست في مأمن عن مخاطر تقلبات أسعار النفط حيث عرفت تدهوراً في ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية وتعرضت لعدة صدامات فتبعية الإقتصاد للنفط نتج عنه اختلالات عميقة في التوازنات الإقتصادية الكلية إثر كل من الصدمة النفطية لسنة 1986 والصدمة النفطية التي حدثت أواخر سنة 2014 و التي كان لها أثراً سلبياً على الإقتصاد الجزائري.

هذه الأوضاع كانت عاملاً دافعاً لتصحيح السياسة المالية باعتبارها الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية، وقد اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الاجراءات قصد زيادة الإيرادات (خارج المحروقات) وترشيد الانفاق العام من أجل تفعيل سياستها المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، كما سيتم قياس درجة حساسية كل من الايرادات والنفقات (الموازنة العامة) والجباية النفطية لسعر برميل النفط، من خلال تطبيق دراسة إحصائية على معطيات الجزائر خلال الفترة 1986-2016 وهذا لتحديد وبشكل أكثر دقة حساسية كل من الموازنة العامة والجباية النفطية لسعر برميل نفط .لهذا سوف يتم التطرق إليه في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول :أهمية النفط وتأثيره على الإقتصاد الجزائري؛**
- **المبحث الثاني :تطور أداء السياسة المالية في الجزائر؛**
- **المبحث الثالث :دراسة قياسية لتأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للفترة1986-2016.**

المبحث الأول :أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فهو لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الإقتصادي، مما يجعل الامكانيات النفطية الجزائرية من احتياطي وإنتاج وصادرات خاضعة لتأثيرات الصدمات النفطية العالمية المختلفة، وللتخفيف من حدة هذه التأثيرات سارعت الجزائر إلى إنشاء بما يسمى بصندوق ضبط الإيرادات لإدارة إيراداتها النفطية.

المطلب الأول : إعتمادية الإقتصاد الجزائري على النفط

خضعت الإمكانيات النفطية الجزائرية لتذبذبات عديدة والمتمثلة في كل من أسعار النفط والإحتياطي منه وإنتاجه وكذا تصديره.

أولا: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000 –2016: يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية.

فقد تزايد اهتمام الجزائر منذ استرجاع سيادتها على قطاع المحروقات، الذي يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة مرتفعة حيث بلغت صادرات الجزائرية من النفط والغاز97.16[1] سنة 2009 ويعتبر قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية، وترتبط قيمة الصادرات في قطاع المحروقات بالسعر حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى الزيادة في الايرادات النفطية للدولة والعكس ونظرا لأهمية أسعار النفط في الايرادات الجزائرية سنقوم بتحليل أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000-2016 الذي يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (3–1): تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000–2016

السنوات	سعر برميل النفط بالدولار
2000	28.77
2001	24.74
2002	24.91
2003	28.73
2004	38.35

[1] ارتفاع عائدات المحروقات الجزائرية،(www.aljazeera.net) تاريخ النشر: 2011/01/03، تاريخ الاطلاع: 2017/03/28.

2005	54.64
2006	66.05
2007	74.66
2008	98.96
2009	62.35
2010	80.35
2011	112.92
2012	111.49
2013	109.38
2014	99.68
2015	52.79
2016	36,70

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin تاريخ النشر 2011/01/03، تاريخ الاطلاع 2017/04/01.

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (3-1) يتضح لنا أن الفترة (2000-2016) شهدت تقلبات حادة في أسعار النفط، حيث نجد فارق كبير بمقدار أربع مرات ونصف أي بين القيمة 24.74 دولار للبرميل لسنة 2001 و112.92 دولار للبرميل لسنة 2011 على اعتبار أن القيمة الأولى هي أقل سعر خلال هذه الفترة والقيمة الثانية تعتبر أكبر قيمة حيث بلغ هذا الفرق 88.18 دولار ويرجع هذا التذبذب في الأسعار إلى عدة متغيرات شهدتها الساحة الدولية حيث شهدت سنة 2001 تراجعا قدر ب 4 دولارا للبرميل و3 سنة مقارنة اً بسنة2000 وذلك نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 الذي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وتأثر أعمال آلاف الشركات الاقتصادية، من ما أدى إلى تباطؤ في الاقتصاد العالمي، وبعد هذه الأحداث شهد أسعار النفط ارتفاعا طفيفا خلال السنة الموالية 2002وسجل السعر ب 28.73 دولار للبرميل خلال سنة 2003 وذلك بارتفاع قدره 3.82 دولار للبرميل.

وشهدت أسعار النفط خلال الفترة 2004-2008 ارتفاعا ملحوظا من سنة إلى أخرى حيث سجلت أسعار البترول خلال هذه الفترة بالترتيب الأرقام التالية: 38.35، 54.64، 66.05، 74.66، 98.96، دولار للبرميل ليسجل سعره القياسي في سنة 2008 عند 98.96 دولار للبرميل منذ سنة 2000، هذا الارتفاع كان نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي للنفط والطلب الغير المتوقع للصين حيث أصبحت واردات الصين النفطية مرتفعة.

ولقد أسهمت العديد من العوامل السياسية، الاقتصادية، الطبيعية، والفنية في رفع أسعار النفط في عام2007 ، ومن أهم العوامل السياسية :تأزم العلاقات الايرانية – الغربية بشأن برنامج ايران النووي، تردي الوضع الأمني في نيجيريا، انسحاب كبرى شركات النفط العالمية من فنزويلا، تردي العلاقات بين الولايات المتحدة وميانمار، والتهديد التركي باجتياح شمال العراق، ومن أهم العوامل الاقتصادية أيضا التي أسهمت في ارتفاع أسعار النفط تخفيض أوبك للإنتاج في بداية عام 2007 في وقت استمر فيه الطلب العالمي على النفط في النمو، وانخفاض نمو إنتاج دول خارج أوبك، واستمرار انخفاض الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الأخرى، وانخفاض صادرات بعض دول الخليج خلال أشهر الصيف بسبب زيادة الطلب على الكهرباء، الأمر الذي أدى إلى أمرين :زيادة الاستهلاك المحلي من النفط على حساب االصادرات، وتحويل كميات من الغاز الذي يستخدم في حقن حقول النفط إلى محطات الكهرباء، مما خفف من الضغط في بعض الآبار وخفض الإنتاج[1].

استمرت أسعار النفط بالارتفاع حتى بلغت أقصاها سنة 2008 في حدود 98.96 دولار للبرميل لتشهد السنة الموالية 2009 انهيارا كبيرا في أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل 62.35 دولار وكان هذا نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والهبوط المفاجئ للنمو الاقتصادي، وبعد ذلك شهد العالم ارتفاع في أسعار البترول ليسجل برميل النفط صحاري بلند الجزائري 80.35 دولار في سنة 2010 ويستمر الارتفاع إلى حدود 112.92 دولار للبرميل سنة 2011 والذي يعتبر أعلى سعر سجله النفط الجزائري خلال الفترة 2000-2016.

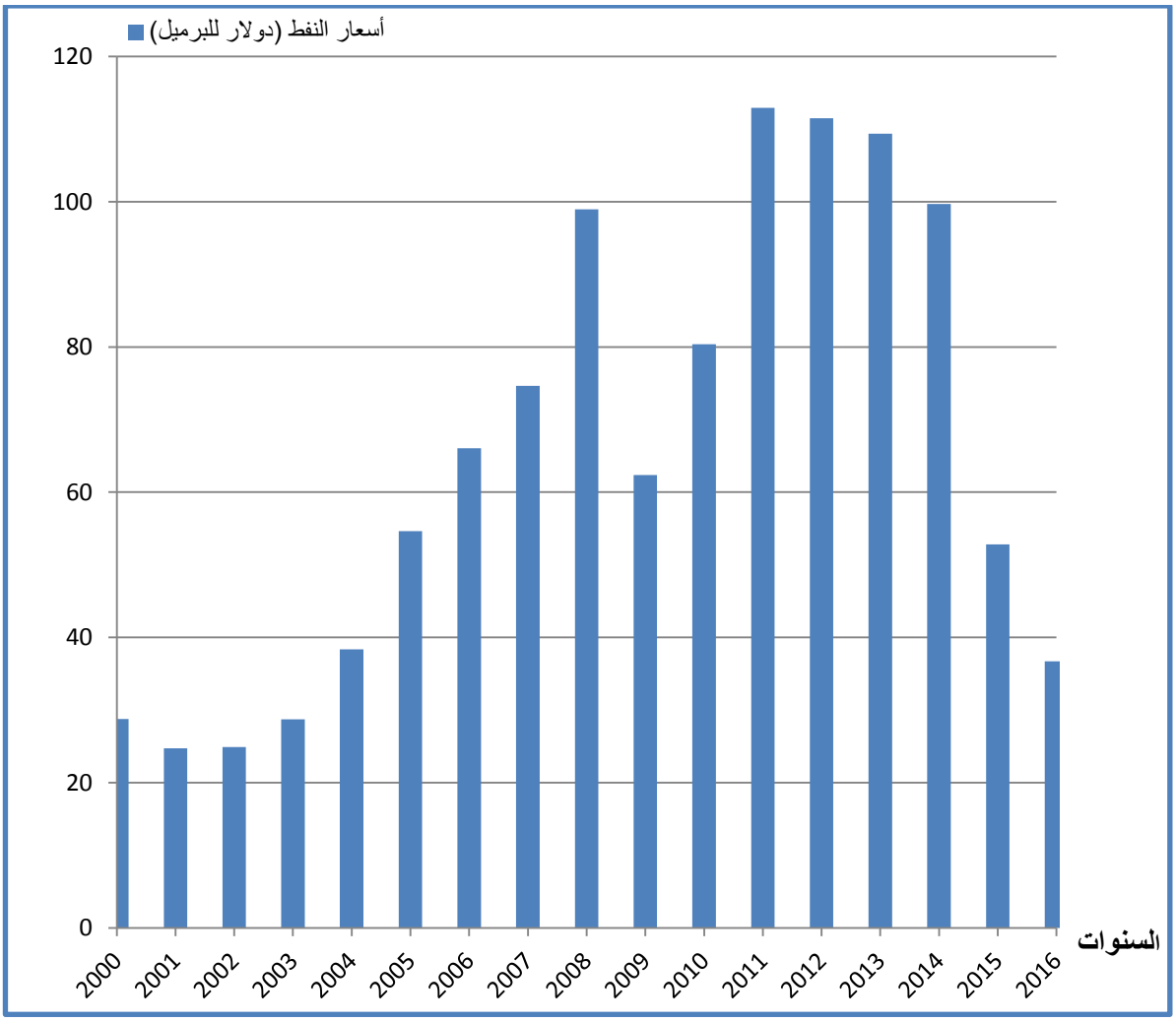
أما بخصوص الفترة 2012-2016 سجلت أسعار النفط انخفاضاً طفيفاً حيث كانت الأسعار بحدود 111.49، 109.38، 99.68، 52.79 ،36,70 دولار للبرميل على التوالي وسبب هذا الانخفاض التدريجي هو زيادة الإنتاج والمعروض النفطي نظرا لسعره المرتفع، ليشهد العالم بعدها انهيارا في أسعار النفط بلغ 36.70 دولار للبرميل سنة 2016 وهو أدنى مستوى له منذ سنة 2005 وكان سبب هذا الانخفاض الحاد هو سياسة منظمة الأوبك في عدم تخفيض الإنتاج سعيا منها لزيادة الطلب العالمي على النفط وكذلك أدى ارتفاع سعر صرف الدولار إلى ضعف

[1] أنس بن فيصل الحجي، أسعار النفط عام 2008 ،www.siironline.org، تاريخ النشر 2008، تاريخ الاطلاع : 2017/04/10.

الطلب على النفط بحكم أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى، ويعتبر الاتفاق النووي الايراني وازالة العقوبات عن ايران من أحد الأسباب أيضا في انهيار أسعار النفط بعد الزيادات المسجلة في إنتاج النفط.

والمخطط الموالي يبين تطورات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000-2016.

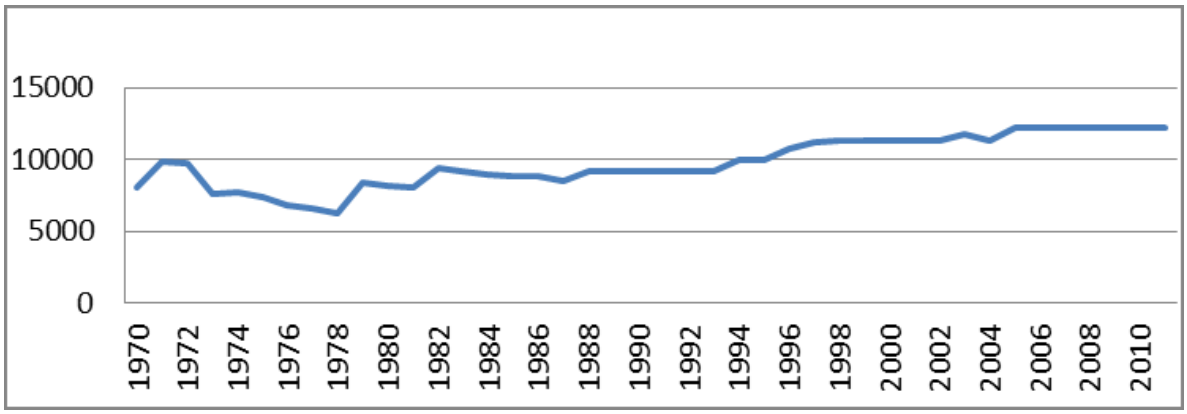
الشكل رقم (3-1): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(3-1)

ثانيا : إحتياطي الجزائر من النفط: شهد تطور احتياطي النفط في الجزائر العديد من التذبذبات ويرجع ذلك لمسايرته لنشاط الاستكشاف، كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل (3-2): تطور الاحتياطي النفطي الجزائري للفترة 1970-2011



المصدر :التقرير السنوي للأوبك سنة 2005 وإحصائيات من شركة سوناطراك.

الجدول (3-2): احتياطي النفط الجزائري للفترة2010-2016

الوحدة (مليون برميل)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إحتياطي النفط الجزائري	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
الإحتياطي العام	1230.99	1241.55	1266.79	1281.85	1292.9	1245.4	1271.9

المصدر :منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول :تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون (2016)، ص،8.

http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report2016/dat de consultation 02-04-2017

من الشكل (3-2) والجدول (3-2) يتبين أنه بعدما فسحت الجزائر المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار والشراكة في قطاع المحروقات تمكنت من رفع مستوى الاحتياطي النفطي من 8800 مليون برميل سنة 1986 إلى حوالي 1200 مليون برميل سنة2011، أي إرتفاع الاحتياطي بما يزيد عن 3400 مليون برميل، وبالنسبة للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2016 لم يطرأ أي تغيير في احتياطي النفط.

تطور نشاط الحفر بعدما كان عدد الكيلومترات المحفورة لا تتعدى 80 كلم سنة 1970 تجاوز 273 كلم سنة 2010، ويرجع ذلك إلى تبني نظام الشراكة بفتح ميدان البحث والتنقيب أمام المستثمرين الأجانب سنة 1986،

وحققت الجزائر عدة اكتشافات جديدة لحقول المحروقات منها 88 اكتشاف جديد خلال الفترة ما بين 2000-2007 بمعدل 11 اكتشاف في السنة[1]، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول(3-3): الاكتشافات النفطية للجزائر للفترة 2010-2016

الوحدة (لتر)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاكتشافات النفطية	14	10	8	12	18	11	-

المصدر :منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول :تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون، 2016، ص20 .

http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report 2016

من الجدول (3-3): حققت الجزائر 14 اكتشاف خلال سنة 2010 و 10 اكتشافات و 8 خلال سنة 2011و2012 تواليا، أما بالنسبة لسنة 2014 حققت الجزائر اكتشافاً جديداً للنفط في منطقة الشمال ضمن حوض بركين في القطاع ب " 263 " على بعد 500 كم جنوب الجزائر، وذلك عبر بئر عمق حفر إلى 4120 متر و 11 اكتشاف خلال سنة 2015.

ثالثا :أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية: من المعروف أن الجزائر تعتمد على إيرادات الصادرات من المحروقات اعتماداً كلياً في تمويل المشاريع التنموية بمعنى أن النفط يؤدي بدور المحرك لعمليتي النمو والتنمية الإقتصادية، فقد شهد تصدير النفط الجزائري تذبذبات كبيرة وذلك راجع إلى انعكاس معدلات أسعار النفط الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (3-4): قيمة الصادرات النفطية للجزائر للفترة 2010-2014

الوحدة (مليار دولار)

القيمة/السنة	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الصادرات	61.971	77.668	77.123	69.659	60.040
قيمة الصادرات النفطية	40.113	52.883	49.993	44.462	40.639
نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات	65%	67.53%	63.63%	63.96%	66.66%
أسعار النفط(دولار)	77.38	107.46	109.45	105.87	96.29

Source: OPEC. Annual Statistical Bulletin 2015.p48

http://www.opec.org/opec-web/static-files-project/media/downloads/publications/ASB2015.pdf،dat telechargment 12/02/2017

[1] أنيسة بن رمضان، مصطفي وبلمقدم،" الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الإقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر،"مجلة الابحاث الإقتصادية والادارية العدد1 (2014)، ص302.

من الجدول (3-4) يتبين أن قيمة الصادرات الجزائرية تطورت من 61.971 مليار دولار إلى77.123 مليار دولار خلال الفترة 2010-2012 لتعود إلى69.65 مليار دولار ثم60.04 مليار دولار خلال سنة2013، 2014 تواليا، أما بالنسبة للصادرات الجزائرية النفطية فقد زادت القيمة من40.113 مليار دولار في سنة2010 إلى 52.883 مليار دولار في سنة2011 وذلك راجع إلى زيادة سعر النفط من 77.38 دولار للبرميل إلى 107.46 دولار للبرميل لنفس السنوات، كما انخفضت القيمة من الصادرات النفطية من 49.993 مليار دولار إلى 40.63 مليار دولار وذلك راجع لإنخفاض سعر النفط من 109.45 إلى 96.29 دولار خلال2012 -2014.

- **التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الجزائري:** كانت صادرات النفط الجزائرية نحو الأسواق الأوروبية الغربية إلى غاية سنة 2000 تقريباً تمثل كل الصادرات، غير أن تغيرات كثيرة شهدها القطاع بعد هذا العام جعلت نسبة هذه الصادرات تتقلص وتحول الوجهة إلى عدة أسواق منها الأمريكية والآسيوية، وذلك مبين في الجدول الآتي:

الجدول (3-5):الوجهة الجغرافية لصادرات النفط الجزائرية

الوحدة(ألف برميل/اليوم)

الوجهة/السنة	2010	2011	2012	2013	2014
أوروبا	155	338	424	522	518
أمريكا الشمالية	412	338	263	101	45
آسيا	138	112	92	82	42
أمريكا اللاتينية	4	6	29	39	18
إجمالي	709	843	809	744	623

Source: OPEC. Annual Statistical Bulletin 2015.p48

http://www.opec.org/opec-web/static-files-project/media/downloads/publications/ASB2015.pdf

من الجدول (3-5) يتبين أن الجزائر تتعامل أوروبياً أكثر من أي وجهة أخرى وذلك من خلال الصادرات النفطية الموجهة لدول أوروبا والتي تضاعفت بأكثر من 3 مرات كاملة في ظروف 4 سنوات فقط، فقد إرتفع الحجم من حوالي 155 برميل يوميا في نهاية سنة 2010 الى أكثر من 518 الف برميل يوميا في نهاية سنة 2014، فيما انخفضت مساهمة كل من السوق الأمريكية والآسيوية إجمالا من 518 ألف برميل يوميا إلى87 الف برميل يوميا في الفترة الممتدة من من 2010 إلى 2014 أما الوجهة الهامة الجديدة الأخرى لصادرات النفط هي سوق أمريكا اللاتينية التي تطورت الصادرات نحوها في السنوات الأخيرة بشكل لافت، حيث بلغت 39 ألف برميل في اليوم في نهاية سنة 2013 بعد أن كانت قبل ثلاث سنوات (2010) لا تتجاوز 5 آلاف برميل يوميا.

لقد ارتبط الإقتصاد الجزائري ارتباطاً وثيقاً بفرع المحروقات، حيث ظل هذا الأخير أول مورد للدخل والذي كان يعتمد عليه لدفع حركة التنمية في الجزائر من خلال المخططات التنموية التي وضعتها الدولة وذلك موضح في الجداول الآتية:

الجدول (3-6):إيرادات الجزائر للفترة 2011-2013

الوحدة: (مليار دينار)

الإيراد /السنة	2011	2012	2013
إيراد المحروقات	3979.7	4184.3	3678.1
إيراد خارج المحروقات	1832.7	2149.5	2262.7

المصدر :بنك الجزائر، التقرير السنوي : 2013 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص.87-88.

http://www.opec.org/opec-web/static-files-project/media/downloads/publications/ASB2015.pdf

من الجدول (3-6): انخفضت إيرادات المحروقات في سنة 2013 بنسبة12.1% بعد إرتفاع قدره 5.1% في سنة 2012، مقدرة بمبلغ قدره 3678.1 مليار دينار مقابل 4184.3 مليار دينار في سنة 2013 و 2012 تواليا، و3979.7 مليار دينار في سنة .2011 كما بلغت الايرادات خارج المحروقات في سنة 2013 مبلغ اً إجمالياً قدره 2262.7مليار دينار أي بزيادة قدرها 5% في سنة2012 وزيادة بنسبة 19% في سنة 2011.

الجدول (3-7): تطور نسبة الإيرادات الكلية للفترة 2008- 2013

الوحدة (مليار دينار)

القيمة/السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الإيرادات(1)	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6339.3	5940.9
إيرادات جبائية(2)	965.2	1146.6	1298	1527.1	1908.6	2018.5
%1/2	%18.6	%31.2	%29.5	%26.4	%30.1	%34

المصدر :بنك الجزائر، التقرير السنوي : 2013 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص89.

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf, date de téléchargement 12/02/2017

من الجدول (3-7) بلغت إيرادات الميزانية في سنة2013 ، 5940.9مليار دينار مقابل 6339.9 مليار دينار في سنة 2012 أي بإنخفاض قدره 398.4 مليار دينار (% 6.3 -) مقابل إرتفاع قدره 549.2 مليار دينار في سنة

2011 بنسبة .% 9.5 يتبين أن نسبة الايرادات الجبائية من الايرادات الاجمالية إرتفعت من سنة 2008 إلى سنة 2013منتقلة من % 18.6 إلى 34 %.

رابعا: إنتاج النفط بالجزائر: تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتا، وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء العالم منها الجزائر التي زادت فيها الكميات المنتجة سنة بعد سنة وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول (3-8): تطور إنتاج النفط الجزائري للفترة 2010-2015

الوحدة (1000البرميل/اليوم)

الانتاج/السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاج النفط الجزائري (1)	1190	1162.0	1203.0	1203.0	1193.0	1157.0
(2) إنتاج النفط العالمي	71951.8	72506.6	73556.0	74939.6	76191.0	78006.0
%2/1	1.65%	1.6%	1.64%	1.61%	1.57%	1.67
إنتاج المشتقات النفطية*	559	548.5	483.4	488.5	648.6	621.8
إستهلاك النفط*	481.1	468.0	420.3	412.2	416.4	443.6
إستهلاك المشتقات النفطية	310.5	329.1	351.9	386.7	376.5	397.7

Source : OPEC. Annual Statistical Report 2016.

http://www.opec.org/opec-web/static-files-project/media/downloads/publications/AS B2016.pdf

من الجدول (3-8) تطور إنتاج النفط للجزائر خلال الفترة 2010 -2013 من 1990 ألف برميل يومياً إلى 1203 ألف برميل يومياً، أما بالنسبة للإنتاج لسنة 2014 فقد بلغ 1193 ألف برميل يوميا، كما تطور أيضاً الإنتاج من المشتقات النفطية من 559 إلى 654 للفترة 2010-2015، وبالنسبة للإستهلاك النفطي فقد تراجع من 481.1 الف برميل مكافئ نفط يومياً سنة 2010 إلى 425.8 ألف برميل مكافئ نفط يومياً سنة 2015.

الجدول (3-9): حصة الانتاج النفطي للجزائر سنة 2015

	الحصة من دول الأوبك	حصة الانتاج من انتاج الدول العربية	حصة الانتاج من إجمالي العالم	حصة الانتاج من اجمالي الدول العربية في الاوبيك	حصة الانتاج من دول الاوبيك
إنتاج الجزائر من النفط	%1.74	%1.71	% 0.95	%1.75	%1.21

Source : OPEC. Annual Statistical Report 2016

http://www.opec.org/opec-web/static-files-project/media/downloads/publications/ASB2016.pdf

من الجدول (3-9): يتبين أن حصة الانتاج النفطي للجزائر من دول الأوبك تقدر بنسبة1.21% وذلك خلال سنة2015 ، كذلك الحصة من إجمالي الدول العربية مقدرة بنسبة% 1.71 ، أما الحصة الانتاجية من النفط للجزائر من إجمالي الانتاج النفطي العالمي متمثلة بنسبة % 0.95 خلال نفس السنة (2015).

المطلب الثاني :تأثير الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعاً في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات، وهو وضع يجعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات والصدمات الحاصلة في أسواق النفط.

أولا :تداعيات الصدمة النفطية 1986 على الإقتصاد الجزائري: فاجأت صدمة النفط لسنة 1986 أغلب صناع القرار في الإقتصاد الجزائري فقد هوى سعر النفط من 30 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986وذلك راجع إلى الأسباب سالفة الذكر سابقا. حيث تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه الصدمة النفطية وذلك تحت النقاط الآتية[1]

–تراجع قيمة الصادرات النفطية لسنة 1986 المقدرة بمبلغ 5.16 مليار دولار بعد أن كانت قيمتها 9.66 مليار دولار سنة1985 ؛

– تراجع العوائد النفطية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الإقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخيل النفطية.

وعلى إثر هذه الآثار الناتجة على صدمة النفط لسنة 1986 اضطرت الدولة الجزائرية إلى:

– ترشيد النفقات والعمل على زيادة الايرادات من الجباية العادية، فرفعت الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة ونسبة % 19.4 للضرائب المفروضة على الشركات و % 28.5 بالنسبة للضرائب الغير مباشرة.

ثانيا :تداعيات الصدمة النفطية 2004 على الإقتصاد الجزائري: مع مطلع سنة 2004 حققت السوق النفطية العالمية إرتفاعا محسوساً لأسعار النفط تحت اسم ثورة الأسعار وذلك على إثر الأسباب المذكورة سابقا، انعكست ايجابياً على تطور اقتصاديات دول الأوبك عامةً والجزائر خاصة.

ومن أهم الآثار الإقتصادية لصدمة النفط لسنة 2004 على الإقتصاد الجزائري ملخص في الآتي[2]:

– ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة2005 ؛

– انخفض معدل التضخم من % 36 سنة 2004 إلى % 1.6 سنة2005 ؛

[1] موري سمية،" آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية) "مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، 2009-2010، ص ص،155-156.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص157-159.

– إنخفاض معدل البطالة فقد بلغ سنة 2004 نسبة % 17.7 إلى نسبة % 15.3 سنة2005 ؛

– إرتفع الاحتياط من العملة الاجنبية من 43.11 مليار دولار سنة 2003 إلى 56.18 مليار دولار سنة 2005 .

ثالثا :تداعيات الصدمة النفطية 2014 على الإقتصاد الجزائري: بعد التطرق إلى أسباب حدوث الصدمة النفطية لسنة 2014 وتداعياتها على الإقتصاد العالمي في المبحث الثاني من الفصل الثاني، يمكن تلخيص الاثر على الإقتصاد الجزائري في النقاط الآتية:[1]

– إنخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل هذه السنة (2015) سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي، أي بإنخفاض قدره (-45.47%)؛

– خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة، حيث سجلت الجزائر عجزاً تجاريا لأول مرة منذ 15 سنة بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة2015 ، وهذا بسبب تراجع الصادرات وإرتفاع الواردات .وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى % 71 عوض % 111 في النصف الأول لسنة2014 .

ولمواجهة هذا الظروف الإقتصادية الصعبة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الاجراءات شملت الآتي:

– استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في صندوق ضبط الايرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛

– سمحت الجزائر بإنخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقيمة لدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، حيث تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 لكل دولار في سنة 2014 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار أمريكي في سنة 2015 أي بمعدل بلغ (-17.96%)؛

– تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية لسنة 2016 بفرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات مالية، حيث انخفضت نفقات الميزانية لسنة 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة (-8.8%)، كما انخفضت ميزانية التسيير بنسبة -33%، (-16%).

–وشملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي أي تجميد مشاريع التراموای والمستشفيات.

– فرض رخص الاستيراد على المنتجات منها السيارات والإسمنت، خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الاحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

–رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لسنة 2016 شملت أساساً رفع الرسم على القيمة المضافة على إستهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمروكية بنسبة % 15 على أجهزة الاعلام الآلي المستوردة.

[1] عبد الحميد مرغيث، تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة جيجل، 2015)، ص ص 3-5.

المبحث الثاني :تطور أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة .وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي :المحدّد الإقتصادي المتمثل في حتمية الانتقال من سياسة الإقتصاد المعتمد على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

المطلب الأول :السياسة المالية الوطنية للفترة1970 –1990(فترة التخطيط)

اعتمدت السياسة المالية بالجزائر خلال هذه الفترة بشكل كبير على الجباية النفطية التي انتقلت من % 24,7 من مجموع الإيرادات سنة 1970 م إلى حوالي % 50 من هذا المجموع سنة 1985 م مع تجاوزها لنسبة % 60 سنوات1974، 1981،1980، نظرا لإرتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات أين بلغت 35,93 :دولار، 36,83دولار و46,04 دولار على التوالي.

بالمقابل عرفت الجباية العادية إنخفاضا، إذ انتقلت من % 75,3 من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 م إلى حوالي % 50 من هذا المجموع سنة 1985 م مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 م بنسبة 33,6% وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات مع الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة TUGP[1] وتعديل سلم حساب قيمة ITS[2]، وأيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية BIC[3] غير أن إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة1986 (من 27,56 دولار للبرميل سنة 1985 م إلى 14,4 دولار سنة 1986 م) أدى إلى إنخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي % 20 (من % 50 سنة 1985 م إلى % 30 سنة 1986م) وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية،[4] بحيث انخفضت هي الأخرى من % 38 من الناتج المحلي خلال الفترة 1985-1981 إلى % 28 من هذا الإجمالي خلال1986-1990 ولأنه لا يمكن تخفيض الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية، فقد تحول الرصيد الموازني من فائض بنسبة 3.5 % من إجمالي الناتج المحلي الخام في الفترة 1981-1985، إلى عجز يبلغ حوالي (2.7-%) من هذا الإجمالي في الفترة 1986-1990.

---

[1] TUGP: الرسم الإجمالي الوحيد على الإنتاج

[2] ITS: . الضريبة على المرتبات والأجور (أجور، مرتبات، معاشات)

[3] BIC: ضريبة على أرباح الشركات

[4] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية)2003 ، ص 30.

بالنسبة للسياسة الإنفاقية، نعلم بأن الجزائر قامت خلال فترة 1970، بتبني الخيار الإشتراكي كمنهج للتنمية الإقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الإقتصادية عبر عنه إرتفاع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.98 % من الناتج المحلي الخام سنة 1967، إلى حوالي 43% من الناتج سنة 1986، وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات الكبرى استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية إذ بلغت نسبة 9.21 % سنة 1978 كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة العاطلة إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28 % سنة 1983 حسب البيانات الحكومية، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك . بالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الإرتفاع إذ بلغت نسبة 17.52 % سنة 1978 و 14.65 % سنة 1981.

المطلب الثاني :السياسة المالية الوطنية للفترة 1991-1998 (الفترة الإنتقالية)

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير في الإقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد إنخفاض أسعار المحروقات والتي أظهرت ضعف النظام الإقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الإقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي .ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الإقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992[1].

لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث إرتفعت من 14.92 دولار للبرميل سنة 1988 إلى 23.73 دولار سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991، أما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح، نجد أنها عرفت نوعا من الإنخفاض إذا ما قارناها على الأقل بفترة ما بعد الأزمة النفطية 1987-1990، بحيث انتقلت من 41.47% من مجموع الجباية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 29.93 % من هذا المجموع سنة 2004،[2] وهذا باستثناء سنة 1998، التي بلغت فيها هذه النسبة 47.54% وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إنخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من 19.09 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.72 دولار سنة 1998) مما كان له الأثر البين على

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1996)، ص4.

إنخفاض حصيلة الجباية النفطية في حين إذا تفحصنا هيكل هذه الجباية العادية، فيلاحظ أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد إذ انتقلت من 2.8% من مجموع الإيرادات الكلية سنة 16.9% من هذا المجموع سنة 1993 لتبلغ ذروتها سنة 1998 بنسبة 20% من نفس المجموع نظرا للأسباب السالفة الذكر .يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول (3-10) تطور هيكل الايرادات العامة للجزائر للفترة 1993-2007

(الوحدة: 1000 دولار أمريكي)

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل والطابع	حاصل الجمارك	ايرادات غير جبائية
1993	185	126.1	54.2	6.9	30.0	9.0
1994	257.7	163.2	65.9	6.6	47.9	13.3
1995	358.8	233.2	99.9	6.4	73.3	8.9
1996	519.7	290.5	129.5	9.1	84.4	14.6
1997	592.5	313.9	148.1	10.6	73.5	20.2
1998	425.9	329.8	154.9	11.3	75.5	18.9
1999	588.2	314.8	149.7	12.7	2. 80	43.6
2000	1213.2	349.5	165.0	16.2	86.3	15.4
2001	1013.4	398.2	179.3	16.8	103.7	90.3
2002	1007.9	382.9	223.5	18.9	128.4	112.2
2003	1350.7	524.9	233.9	19.3	143.8	69.7
2004	1570.7	580.4	274.0	9.6	138.8	63.7
2005	2352.7	640.5	308.8	19.6	143.9	89.5
2006	2799.0	720.8	341.3	23.5	114.8	119.7
2007	2796.8	766.7	347.4	28.1	133.1	116.4

Source : Stastistical appendix (1998/2004/2006/2009) : IMF staff country report.

تتميز الايرادات العامة لميزانية الجزائر في أن الجزء الكبير من هذه الايرادات الجبائية تتمثل في الجباية البترولية، والتي تعتبر من الموارد المهمة لميزانية الدولة باعتبار أن الجزائر تعتمد على إيراداتها على صادرات قطاع المحروقات.

وتعرف الجباية البترولية على أنها الضرائب البترولية التي يمكن تكييفها على أساس أنه مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض مملوكة للدولة [1] نظرا لأهمية الجباية البترولية وما ينتج عنها في تقسيم ميزانية الدولة وتغير النفقات خاصة الموجهة للاستثمار سنقوم بتحليل نتائج الجدول الموالي رقم (3-11) الذي يبين تطور الجباية البترولية للجزائر خلال الفترة 2000-2016

جدول رقم (3-11) :تطور الجباية البترولية للجزائر خلال الفترة2000 -2016

السنوات	الجباية البترولية للجزائر (مليار د ج)
2000	1213.2
2001	1001.4
2002	1007.9
2003	1350
2004	1570.7
2005	2352.7
2006	2799
2007	2796.8
2008	4088.6
2009	2412.7
2010	2905
2011	3979.7
2012	4184.3

[1] ليلى عيساوي، حمداوي الطاوس، تنسيق الجباية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الدولي حول السياسات الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2003،ص138.

2013	3678.1
2014	3388.3
2015	1700.0
2016	1929.7

المصدر :التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000-2015.

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (3-11) الخاص بالجباية البترولية ومقارنة بتحليل نتائج الجدول رقم (3-10) يتضح لنا أن الجباية البترولية تتأثر بأسعار النفط فكلما كانت أسعار النفط مرتفعة كانت قيم الجباية البترولية عالية حيث لاحظنا خلال السنوات 2002،2001،2000 كانت قيم الجباية منخفضة حيث بلغت القيم الخاصة بالسنوات السابقة 1213.2، 1001.4، 1007.9 مليار دج على التوالي والذي يفسر انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة، وفي سنة 2003 لاحظنا هناك زيادة طفيفة في قيمة الجباية البترولية حيث بلغت 1350 مليار دج الأمر الذي يشير إلى الزيادة في سعر النفط لهذه السنة.

وشهدت قيمة الجباية البترولية ارتفاعا خلال الفترة 2004-2008 حيث سجلت القيم التالية:

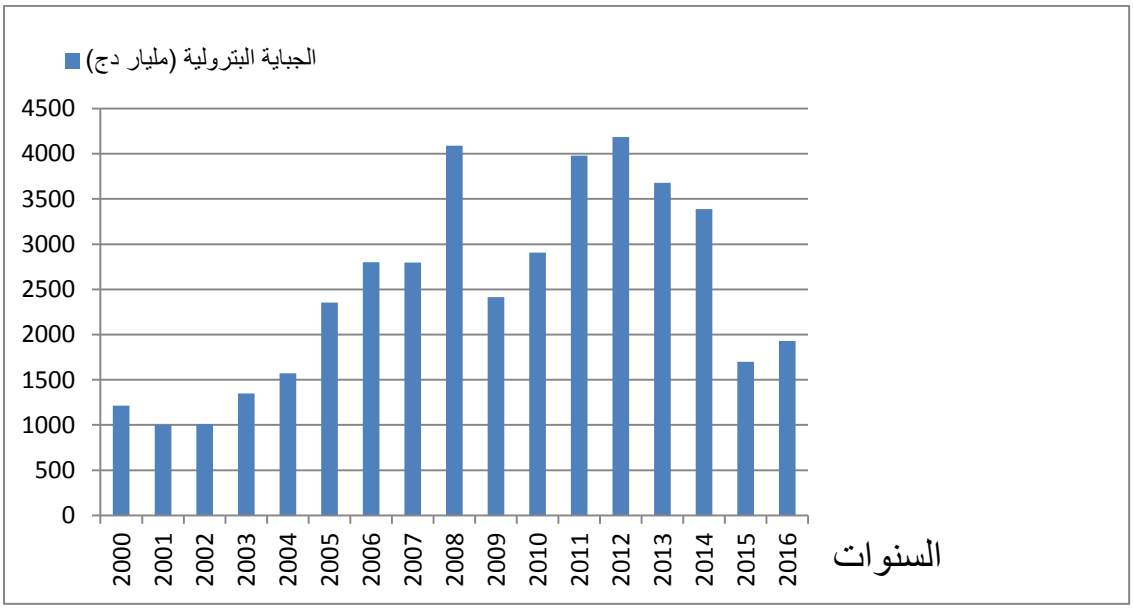
1570.7، 2352.7، 2799، 2796.8، 4088.6 مليار دج على التوالي وكان هذا الارتفاع نتيجة الحركة الصعودية في أسعار البترول في العالم والذي سجلناه من خلال النفط الجزائري صحاري بلند، أما سنة 2009 سجلنا من خلالها انهيار في قيمة الجباية البترولية التي بلغت 2412.7 مليار دج وتعتبر نسبة ضعيفة جدا مقارنة بسنة 2008 وكان هذا نتيجة الانهيار المفاجئ في سعر النفط، وبعد ذلك تم تسجيل انتعاش في أرقام الجباية البترولية خلال الفترة 2010-2012 وتم تسجيل القيم الموالية:

12905 مليار دج لسنة 2010، و3979.7 مليار لسنة 2011، و سجلت قيمة 41843 مليار دج لسنة 2012ورغم انخفاض أسعار النفط لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011 إلا أن قيمة الجباية البترولية لسنة 2012 كانت أكبر من الجباية البترولية لسنة 2011 وهذا نتيجة زيادة الضرائب البترولية من طرف الدولة، أما بخصوص الفترة

2013-2015 انخفضت قيم الجباية البترولية لتسجل ادنى قيمة لها 1700 مليار دج لسنة 2015 وهذا نتيجة انهيار أسعار البترول في العالم.

ولتوضيح أكثر لتطور الجباية البترولية قمنا بإنجاز الشكل رقم (3-3) الموالي الذي يبين تغير قيمة الجباية البترولية للجزائر خلال الفترة 2000-2016

الشكل رقم (3-3):تطور الجباية البترولية للجزائر خلال الفترة 2000-2016:



المصدر : من إعداد الطالبتين إستنادا على معطيات الجدول رقم(3-11)

ونظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الإقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية ستاند باي وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، فقد عرفت السياسة الإنفاقية إنخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1% من سنة 1993 الى سنة 1998، ويمكن توضيح تدخل الدولة خلال هذه الفترة عن طريق الجدول الآتي:

الجدول (3-12): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1993-2007

(الوحدة: 1000 دولار أمريكي)

السنوات	النفقات الرأس مالية	التحويلات الجارية	فؤائد الديون	الرواتب والأجور	معاشات المجاهدين	مواد وتجهيزات	خدمات عمومية
1993	101.6	73.8	27.0	102.6	9.8	16.7	39.9
1994	117.2	78.5	41.1	114.9	10.0	18.2	42.3
1995	144.7	94.2	62.2	145.2	12.8	29.4	55.4
1996	174.0	115.4	89.0	179.5	15.6	34.7	69.9

74.0	43.5	18.9	213.3	109.4	116.5	201.6	1997
75.2	47.5	20.0	235.0	110.8	123.9	211.9	1998
81.9	53.6	37.9	258.2	126.4	166.8	187.0	1999
92.0	54.6	59.9	281.1	162.3	200.0	321.9	2000
114.6	45.3	57.7	315.4	147.5	276.8	357.4	2001
137.6	68.5	54.4	339.9	137.2	334.3	452.9	2002
161.4	58.5	73.8	392.8	114.0	326.1	570.4	2003
176.5	71.7	62.7	442.3	85.2	396.0	646.3	2004
187.5	76.0	69.2	490.1	73.2	332.7	810.6	2005
215.5	95.7	79.8	531.3	68.6	430.1	1019.0	2006
273.0	93.8	92.5	628.7	80.5	488.7	1442.3	2007

Source : Stastistical appendix (1998/2004/2006/2009) : IMF staff country report.

من خلال الجدول اعلاه، يمكن تفسير إنخفاض نفقات التجهيز بإنخفاض نسبة الانفاق الراسمالي من مجموع سنة 1993 الى 24 % سنة 1998، فوائد الديون بنسبة 6.2% خلال لنفس الفترة.

ورغم الإصلاحات المنتجة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الاخيرة غير أنها لم تمس علاقات التشغيل.وعليه تقهقرت الحالة العامة للنمو الإقتصادي وللتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994، ومنه اصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة و متحمة بالعمل،و بذلك وصلت معدلات البطالة الى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998، أما عن النمو الإقتصادي فقد عرف في هذه الفترة معدلات سالبة (1-% سنة 1998، 1.2- % سنة 1991، 0.9- % 1994)، ونفس الشيء يمكن قوله عن معدلات التضخم التي وصلت الى أعلى مستوياتها سنة 1992، إذ بلغت حوالي 31.66% غير أن أهم ما ميز هذه المرحل ة ه و إرتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة إرتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العجزة،اذ بلغ نسبة 98.9 % من الناتج المحلي الخام سنة 1995، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد انذاك، وهذا ما اسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة اضفي ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازني.

المطلب الثالث :السياسة المالية في فترة الإنعاش الإقتصادي1999-2014

في هذه الفترة إرتفعت نسبة الانفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 الى حوالي 34.87% سنة 2003، فبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.وقد ساهمت السياسة المالية يشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من اهمها إنخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، إرتفاع نسب النمو الإقتصادي إلى مستويات مقبولة اذ بلغت نسبة 6.8 % سنة 2003، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات السنة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8 % .

الجدول (3-13): بعض مؤشرات أداء الإقتصاد الجزائري للفترة 1999-2016

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو%	3.2	2.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	1.8	3
معدل البطالة%	29.2	29.5	27.3	25.7	23.71	17.7	15.26	12.3	11.8
معدل التضخم%	2.64	0.33	4.22	1.41	4.22	3.96	1.64	1.8	4.6
المديونية الخارجية (مليار دولار)	27.99	5.272	22.587	22.828	23.523	22.158	16.883	5.583	4.88
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
معدل النمو%	2.4	2.4	3.3	2.5	2.9	2.8	3.8	3.9	3.4
معدل البطالة%	11.8	11.3	10.2	10.4	10.7	9.8	10.6	11.2	.
معدل التضخم%	4.86	5.73	3.91	4.52	4.1	3.3	2.9	4.8	4.3
المديونية الخارجية (مليار دولار)	3,96	2,7	5,41	4,14	2,48	3,39	3,73	3,9	3,28

Source : Stastistical appendix (1998-2016) : IMF staff country report

Source : banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p1 (www.bankofalgeria.dz/rapport.htm).

المصدر : صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم16/228 ، تاريخ النشر 19 ماي 2016، تاريخ الاطلاع 22 ماي 2017، تحت الموقع الالكتروني http://www.imf.org.

أولا: الايرادات العامة: تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءاً كبيراً من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية النفطية، التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية، وقد إتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة من أجل تفعيل سياستها المالية لمواجهة التقلبات في أسعار النفط.

–**تطور الإيرادات العامة:** شهدت الإيرادات العامة للجزائر تطوراً خلال الفترة 2007–2014، وكما سبق الذكر فإن أهم جزء من هذه الإيرادات يتمثل في الجباية النفطية والذي يعتبر سعر النفط اكبر مؤثر في تقلباتها[1]، شهدت سنة 2009 عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة عجز، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الإنخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول .إنّ الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات) التي تمت في 2011 و2012 في ظرف تميز بإرتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الميزاني ليبلغ ذروة في سنة 2012 أدى التعزيز الميزاني المباشر فيه في 2013، المترجم بإنخفاض معتبر في النفقات العمومية، إلى تقلص هام في عجز الميزانية الإجمالي وعجز الخزينة العمومية الإجمالي وذلك رغم الأثر السلبي للاتجاه التنازلي منذ سنة 2006 لصادرات المحروقات على المالية العامة والعائد الضعيف للضريبة العادية، خصوصا الضريبة غير المباشرة . إضافة، تبقى قدرة التمويل للخزينة العمومية معتبرة في سنة 2013، بالنظر إلى المستوى المعتبر للادخارات المالية المتراكمة والمستوى الضعيف للدين الخارجي.

الجدول (3–14) تطور الايرادات العامة للفترة 2007–2014

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة	3687.8	5190.5	3672.9	4392.9	5703.4	6339.3	5940.9	5719

Source : Rapport annual de la Banque d'Algerie(2007/2008/2009/2010/2011/2012 2013/2014).

من الجدول (3–14) نلاحظ أن الايرادات العامة قيمتها متذبذبة خلال الفترة 2007–2014 مسجلة في سنة 20017 ما قيمته 3687.8 مليون دينار جزائري، لترتفع بقيمة 1502.7 مليون دينار جزائري سنة 2008 وتعود للانخفاض تقريباً بنفس القيمة سنة 2009 لتصبح 3672.9 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة لسنة 2010، 2011 بلغت الإيرادات العامة ما قيمته 4392.9، 5703.4 مليون دينار على التوالي، كما سجلت قيمة الإيرادات لسنة 2014 قيمة 5719 مليون دينار أي بإنخفاض 221.9 مليون دينار مقارنة بسنة 2013.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص86.

ثانيا: النفقات العامة: النفقات العامة هي الأداة الثانية للسياسة المالية وهي تعكس دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وفي مايلي سنقوم بدراستها في الجزائر من خلال الآتي:

1-تطور الإنفاق العام: إن سياسة ترشيد الإنفاق العام تأتي في إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الإنفاقي، ويمكن تتبع تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2007-2014 من الجدول التالي:

الجدول (3-15): تطور النفقات العامة للفترة 2007-2014

الوحدة :مليون دينار جزائري

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	أسعار النفط
	النفقات	نسبتها	النفقات	نسبتها		
2007	1673900	53,85%	1434600	46,15%	3108500	74,8 دولار
2008	2227300	53,34%	1948400	46,66%	4175700	99.9دولار
2009	2300000	54,16%	1946300	45,84%	4246300	62.2دولار
2010	2659000	59,53%	1807900	40,47%	4466900	80.15دولار
2011	3879200	66,27%	1974400	33,73%	5853600	112.94دولار
2012	4782600	67,76%	2275500	32,24%	7058100	111.04دولار
2013	4204300	69,01%	1887800	30,99%	6092100	190.55دولار
2014	4994800	71,56%	1985400	28,44%	6980200	100.76دولار

Source : Rapport annual de la Banque d'Algerie 2010/ 2014/2015.

من الجدول (3-15) بلغت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2014 مستوى 6980200 مليون دينار مقابل 6092100 مليون دينار و 7058100 مليون دينار في سنة 2013 وسنة 2012 على التوالي،أي بإنخفاض قدره % 13.7، بعد الإرتفاعات التي عرفتها بنسبة % 31.04 و % 20.57 على التوالي في سنة 2010 و2011 ، كما تم إدراج نفقات التسيير ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2013 بمبلغ 4204300 مليون دينار و 1887800مليون دينار على التوالي، وتجسدت نفقات التسيير المسجلة في الميزانية في حدود % 53.85 و 71.56 %لكل من سنة 2007 وسنة2014 ، وبالنسبة لنفقات التجهيز سجلت أعلى نسبة خلال الفترة في سنة 2008 بنسبة 46.66% .

2-تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام: تعتبر نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الخام مؤشراً حقيقياً لمدى تطور الانفاق العام، وذلك من خلال كل من الشكل والجدول الآتي:

الجدول (3-16): تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام للفترة 2007-2014

الوحدة :مليون دينار جزائري

السنة	الناتج الداخلي الخام	إجمالي النفقات	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام
2007	9408300	3108500	33,04%
2008	11043700	4175700	37,81%
2009	996800	4246300	425,99%
2010	11991600	4466900	37,25%
2011	14636700	5853600	39,99%
2012	16256200	7058100	43,42%
2013	16679200	6092100	36,53%
2014	17235600	6980200	40,50%

المصدر :بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 32 لسنة2015 ، رقم 26 لسنة2014

من الجدول (3-16) نلاحظ أن قيمة الناتج الداخلي الخام متزايدة خلال الفترة لتنخفض في سنة 2009 بنسبة % 9.7، كما تعود نحو الصعود مسجلة نسبة20,3% و 1, 22 % لسنة 2010، 2011 على التوالي، وتبلغ نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام في كل من سنة 2014،2013،2012، مانسبته 42, 43% ،36,53% ،40,50% على التوالي.

المطلب الرابع: تنويع الإقتصاد الجزائري للتغلب على أسعار النفط (الإصلاحات الهيكلية)

لتخرج الجزائر من تعبئتها لقطاع المحروقات وجب عليها إعطاء أولوية للقطاعات التي تملك فيها بنية تحتية، ويكفي أن ننظمها ونضعها في الطريق السليم لإستغلالها أحسن إستغلال وهذا من خلال قطاع الصناعة، الزراعة، وقطاع السياحة كخيارات بديلة لقطاع المحروقات.

أولا- قطاع الصناعة: يتفق مختصو الشأن الإقتصادي في الجزائر على حتمية تفعيل 12 مفاتيح لإنعاش الآلة الصناعية الوطنية التي لا يزال إستغلالها مقصورا على نصف قدراتها فقط وتتمثل هذه المفاتيح الثلاثة في تأهيل الموارد البشرية، تثمين

مواردها الطبيعية وعصرنة وسائل الإنتاج وتوسيع الإستثمار، حيث أن الجزائر تخصص مبالغ هائلة بعصرنة وسائل إنتاجها.

1-تثمين الموارد الطبيعية: سعت الحكومة الجزائرية في البحث عن طرق ووسائل للتكيف مع معطيات العصر الحالي من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية الإقتصادية كبرنامج الطاقة المتجددة تحضيرا لمرحلة ما بعد النفط، وقد كشفت عن خطة طموحة لإنتاج 10 % من الكهرباء من موارد متجددة كالماء، الشمس،الرياح بحلول 2020، فالهدف الأساسي لإستارتيجية الصناعة الحالية في الجزائر هو توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الإعتماد شبه الكلي على مصدر وحيد للدخل، وبالتالي بناء إقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات[1].

2-تأهيل الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري أكثر العناصر أهمية في الإنتاج فهو المستخدم للموارد، وفي هذا الصدد يجدر التنبيه إلى أننا عندما نتكلم عن الجوانب الإقتصادية للموارد البشرية فلا يجب الإقتصار على الجانب الكلي لها، ونما يشتمل على اقدرات التنظيمية وما يتمتع به العدد الكلي للسكان من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة ولخبرة ولإدارة ولتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة ويتم التدخل في هذا المجال في كل ما يتعلق بتكييف الموظفين مع الهياكل ومستواهم الشخصي والفكري والمهني من أجل فعالية أكثر[2].

ثانيا- القطاع الزراعي :إن القطاع الزراعي في الجزائر يملك آفاق مستقبلية واعدة خاصة وأنه يحتوي على كل مقومات النجاح، ولم يبقى ينقص سوى التوظيف الجيد للمعطيات المتاحة على أرض الواقع، وهذا عن طريق إنتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم والأهداف من خلال[3]:

- تنمية القطاع الزراعي الذي يتطلب إدماجه في الحركة العامة للتنمية الشاملة.
- إقامة علاقات منسجمة بين مختلف القطاعات الإقتصادية(زراعة، صناعة) .
- ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي.
- إيجاد إطار قانوني ينظم إستغلال الأ راضي الفلاحية العرش كما يعرفها سكان الشرق والوسط والمعروفة في الغرب بالأ راضي السابقة.
- ضبط وتنظيم العمران وهذا للحد من التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية.

[1] د .فاطمة الزهراء زرواط، الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، ملتقى وطني الأول إسمرارية أم قطعية،جامعة عبد الحميد بن باديس،، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 24/23 أفريل 2012 ص143.

[2] فاطمة الزهراء زرواط نفس المرجع، ص 143.

[3] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2013، ص244.

- إستصلاح المزيد من الاراضي، وإضافتها إلى المساحات الزراعية المستغلة.
- العمل على زيادة الإنتاج زيادة رأسية أي زيادة معدل إنتاج الوحدة المنتجة.
- الإستغلال الجيد والعقلاني للأراضي الزراعية المستغلة، لأن إستغلالها الحالي عشوائي.
- الإهتمام بترقية وتشجيع الإستثمار في القطاع الزراعي الذي يعرف إنخفاض نسبة الإستثمار فيه.
- محاربة كل أنواع الفساد من بيروقراطية ومحسوبية ورشوة...الخ.

ثالثا– القطاع السياحي: إن الجزائر اليوم تعمل أوكثر من أي وقت مضى من أجل تنمية السياحة الوطنية ولتحقيق وتفعيل وتجسيد عملية تنمية القطاع السياحي في الجزائر، قامت الحكومة بإنشاء مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لآفاق عام 2025 وهو ما سيتم طرحه كالآتي:

أ– تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لأفاق 2025، اولذي يقرر إعداده وتحديد معالمه القانون رقم 01-02 اولمتعلق بتهيئة الإقليم اولتنمية المستدامة[1].

ب– أهداف المخطط: تتمثل أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في خمس أهداف كالآتي[2]:

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الإقتصادي.
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى.
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر.

ولتجسيد وتفعيل هذه الإستراتيجية يجب توفر عدة عوامل نذكر منها ما يلي:

- تحقيق الأمن والاستقرار بمختلف أنواعه.
- حل مشكلة العقار حيث أن الكثير من المشاريع تستدم بمشكلة الوعاء العقاري.
- تشجيع الإستثمار الخاص عن طريق تسهيل منح القروض.
- إعطاء إهتمام بالغ لقطاع النقل وتنظيمه وتحديد أسعاره.
- تنظيم قطاع الإتصالات بمختلف أنواعه وجعله بمتناول الجميع.
- تنظيم القطاع المصرفي وتسهيل عملية نقل وتحويل الأموال.
- تحسين مستوى الخدمات المقدمة في القطاع.

إن الجزائر تحتوي على كل أنواع السياحة، من سياحة ساحلية تجربة إلى سياحة داخلية وجبلية وصحراوية، ولم يبقى على الجزائر إلا الإستغلال الأمثل لهذه الخيارات لتطوير هذا القطاع وللنهوض بالاقتصاد الوطني.

[1] وحيد خير الدين، نفس المرجع السابق، ص ص269-270.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص269-270.

المبحث الثالث: دراسة إحصائية لتأثير تقلبات أسعار النفط على السياسية المالية للفترة 1986-2016.

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم يشمل جميع الميادين، بما فيها العلوم الاقتصادية التي تطورت فيها الدراسات من الوصف والتحليل الانشائي نحو التحليل الرياضي الاحصائي وذلك بانشاء قوانين واساليب تستعمل في دراسة العلاقات الاقتصادية، بالاضافة الى ذلك اصبح من الضروري ايجاد نظريات وطرق مناسبة تساهم في تحليل هذه العلاقات الاقتصادية نظرا للتطور السريع للاوضاع الاقتصادية.

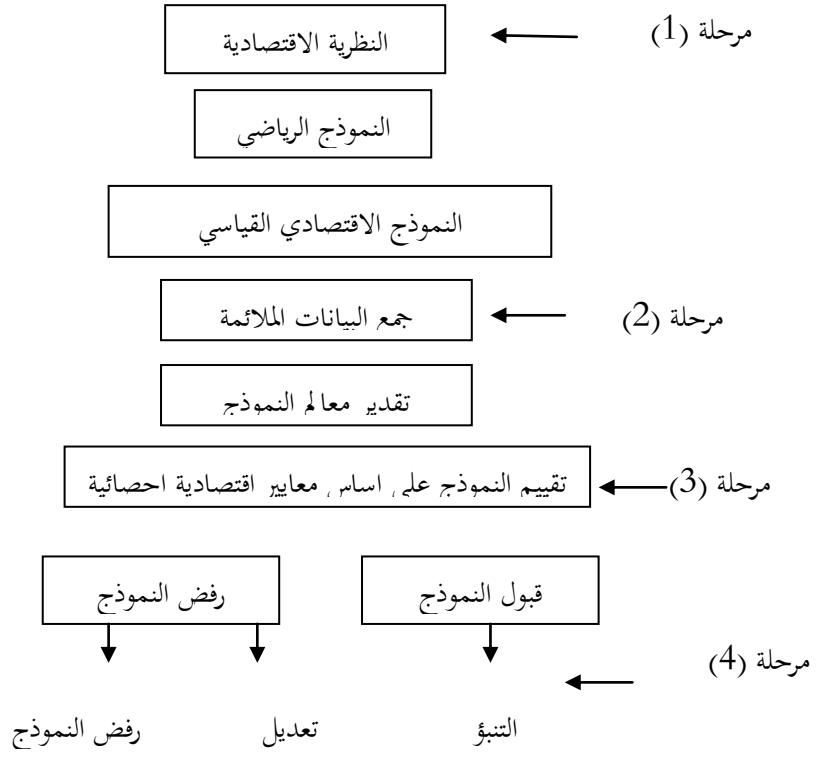
ومن بين هذه النظريات نجد "نظرية الاقتصاد القياسي" التي تستعمل فيها الاساليب الرياضية بهدف التقدير او التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية ومنه يتم وضع القرار القائم على اسس علمية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Regression Model:

يتم بناء نموذج قياسي اقتصادي (النمذجة) بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية وعلم الرياضيات والاحصاء فالنظرية الاقتصادية تفيد في وضع الهيكل النظري للنموذج والتي هي مجموعة مبادئ متفق عليها لشرح او تفسير ظاهرة اقتصادية، واما الرياضيات لصياغة هذه النظرية في اطار رياضي في شكل معادلات، اضافة الى العمليات الرياضية المختلفة في البحث في خصائص النموذج، اما الاحصاء فيتم من خلاله استغلال المعطيات الميدانية.

ويمكن تلخيص مراحل النمذجة في أربعة مراحل وهي:

الشكل (3-4): مراحل نمذجة النموذج القياسي.



المصدر: جيلالي جلاطو، **الاحصاء التطبيقي** (القبة القديمة: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص08.

أولا– تقديم النماذج الاقتصادية القياسية: يعني تشكيل النموذج القياسي تكوين الصيغة الرياضية للمشكلة المدروسة التي تربط بين الظاهرة والعناصر التي تتحكم فيها وتحديد طبيعة هذه الصيغة.

1– تقديم نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Regression Model: يستخدم نموذج النحدار البسيط لتكوين العلاقة بين متغير تابع variabvariablele expliqueé(Y) ومتغير مستقل variable explicative (X)، هذه العلاقة تسمح بشرح قيم Y بوسطة قيم ماخوذة من طرف X وتعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ:

حيث ان: Y_i :متغير تابع.

X_i : متغير مستقل.

ε_i: الخطا في تفسير Y_i

α : الحد الثابت.

1–1– فرضيات النموذج: يعتبر الخطا ε_i متغيرا عشوائيا حيث يخضع للفرضيات الأساسية الاتية:

الامل الرياضي للاخطاء معدوم $E(\varepsilon_i)=0$

وتعني هذه الفرضية ان الاخطاء لا تدخل في تفسير Y_i، اذ انها تعبر عن حدود عشوائية لا يمكن قياسها او تحديدها بدقة.

افتراض ثبات تباين الاخطاء $V(\varepsilon_i)=\sigma^2 \ (\forall i)$

ε_0 موزع طبيعيا $\xrightarrow{LOI}$ $normale(N(0.\sigma))$

لا يوجد ارتباط بين الاخطاء اي: $\forall(i\ ,j)$ $COV(\varepsilon_i\ \ \varepsilon_i)=0$

لا يوجد ارتباط بين المتغير X وε اي $COV(\varepsilon_i\ \ x_j)=0$

1–2– تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى: هناك طرق عديدة للتقدير الا ان طريقة المربعات الصغرى تعتبر اسهل الطرق وانجحها، اذ نحاول اثناء تطبيقها ايجاد احسن تعديل تصغير مربعات الاخطاء في مجموعها.

ويمكن التعبير عنه رياضيا:

$$Min\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min\sum_{i=1}^{n}(y_i-\hat{\beta}x_i-\hat{\alpha})^2$$

$e_i=(y_i-\hat{y_i})$ هي البواقي.

ولايجاد قيمة $\hat{\alpha}$، $\hat{\beta}$ نشتق $\sum_{i=1}^{n} e_i^2$ بالنسبة لهما:

$$\frac{\delta \sum_{i=1}^{n} e_i^2}{\delta \hat{\alpha}}$$

$$\hat{\beta} = -2\sum_{i=1}^{n}(y_i - \hat{\beta}x_i - \hat{\alpha})=0$$

$$\frac{\delta \sum_{i=1}^{n} e_i^2}{}$$

وبالقسمة على (2-) وننشر الأقواس على القيم التالية:

$$\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i-\bar{x})(y_i-\bar{y})}{\sum_{i=1}^{n}(x_i-\bar{x})^2} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i y_i - n\bar{x}\,\bar{y}}{\sum_{i=1}^{n} x_i - n\bar{x}^2}$$

$$\hat{\beta} = -2\sum_{i=1}^{n}(y_i - \hat{\beta}x_i - \hat{\alpha})=0$$

$\hat{\beta}$ δ

$$\hat{\alpha} = \bar{y} - \hat{\beta}$$

أ- حساب معامل الارتباط الخطي "r":

يستعمل معامل الارتباط الخطي "r" لمعرفة درجة الارتباط بين المتغيرات y_i وx_i، وهو محصور في المجال [1- 1].

حيث انه: - اذا كان $r=1$ هناك ارتباط كلي موجب بين y وx.

- اذا كان $r=-1$ هناك ارتباط كلي سالب.
- اذا كان $r=0$ لا توجد علاقة بين y وتغيرات x.

و يعطى معامل الارتباط بالصيغة التالية:

$$r_{x.y} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i-\bar{x})(y_i-\bar{y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i-\bar{x})^2 \sum_{i=1}^{n}(y_i-\bar{y})^2}} = \frac{cov(x,y)}{\sqrt{v(x)v(y)}}$$

ب- تحديد معامل التحديد R^2:

هذا المعامل يقيس جودة التوفيق، حيث يفيد في معرفة صلاحية النموذج، وهو نسبة الانحرافات قيم (y) الموضحة بالنموذج بالنسبة للانحرافات الكلية، وهو عدد موجب محصور بين [0 - 1] ويؤخذ النموذج بعين الاعتبار كلما كان R^2 يقترب من الواحد.

R^2 هو مربع معامل الارتباط الخطي، ويتم استخراج قيمته الجبرية كالاتي:

$$\sum_{i=1}^{n}(y_i - \bar{y})^2 = \sum_{i=1}^{n}(\hat{y} - \bar{y})^2 + \sum_{i=1}^{n}(y_i - \hat{y})^2$$

$$\sum_{i=1}^{n}(y_i - \bar{y})^2 = \sum_{i=1}^{n}(\hat{y} - \bar{y})^2 + \sum_{i=1}^{n} e_i^2$$

$$STC=SCE+SCR$$

بقسمة طرفي المعادلة على $\sum_{i=1}^{n}(y_i - \bar{y})^2$ نحصل على:

$$1=\frac{\sum_{i=1}^{n}(\hat{y}-\bar{y})^2}{\sum_{i=1}^{n}(y_i-\bar{y})^2} + \frac{\sum_{i=1}^{n} e_i^2}{\sum_{i=1}^{n}(y_i-\bar{y})^2}$$

$$1=\frac{SCE}{SCT}+\frac{SCR}{SCT}$$

$$1=R^2+\frac{SCR}{SCT}$$

ومنه نجد: $$R^2=1-\frac{\sum_{i=1}^{n} e_i^2}{\sum_{i=1}^{n}(y_i-\bar{y})^2}$$

ت- حساب معامل التحديد المصحح $\overline{R^2}$:

حيث يكتب على الشكل التالي:

$$\overline{R^2}=1-(1-R^2)[(N-1)/(N-2)]$$

وبهذه فان $\overline{R^2}$ يحل المشكلة جودة التوفيق ويكون حساس لدرجات الحرية اي المتغيرات المستقلة داخل المعادلات.

2- تقديم نموذج الانحدار المتعدد:

2-1- تقديم النموذج: إن نموذج الانحدار المتعدد يهدف إلى شرح سلوك المتغير المرتبط (y) من خلال التركيب الخطي لقيم المتغيرات.

المستقلة $x_1, x_2, x_3, \dots \dots x_n$

ونكتب معادلة هذا الانحدار على الشكل:

$$y_i=\beta_0+\beta_1 x_{1i}+\beta_2 x_{2i}+\cdots+\beta_k x_{ki}+\varepsilon_i$$

حيث ان: $i=1,\dots\dots,n.$

وللتوضيح نكتب هذه الجملة من المعادلات لكافة قيم (i) على الشكل التالي:

$$y_1=\beta_0+\beta_1 x_{11}+\beta_2 x_{21}+\cdots+\beta_k x_{k1}+\varepsilon_1$$

$$y_2=\beta_0+\beta_1 x_{12}+\beta_2 x_{22}+\cdots+\beta_k x_{k2}+\varepsilon_2$$

$$y_n=\beta_0+\beta_1 x_{1n}+\beta_2 x_{2n}+\cdots+\beta_k x_{ki}+\varepsilon_n$$

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} \dots \dots . x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} \dots \dots x_{k2} \\ \vdots & & \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} \dots \dots \dots . x_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

$$y = x\beta + \varepsilon$$

حيث ان المصفوفة x هي ذات الرتبةk، معn≤k

2-2 فرضيات النموذج: يعتبر الخطا (ε_i) متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات الاتية:

1. قيم المصفوفة (x) مأخوذة بدون خطا.

2.الامل الرياضي للاخطاء معدوم $E(\varepsilon_i) = 0$ وهذا يعني ان المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج لها اثر متوسط معدوم.

3 .تباين ثابت مستقل عن الزمن (t) اي تجانس الاخطاء $V(\varepsilon_i) = \sigma^2 \ I_n(\forall i)$ هي فرضية تجانس التباينHomoscédasticié لمختلف الحدود العشوائية (ε_i).

4.لا يوجد ارتباط بين الأخطاء $\forall(i\ , j)$ $COV(\varepsilon_i \ \varepsilon_i) = 0$ تعني الأخطاء ليست مرتبطة ببعضها أو بعبارة أخرى نتيجة تجربة ما لا تؤثر على بقية النتائج.

5. لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة والأخطاء ε_i اي: $\forall(i\ , j)$ $COV(\varepsilon_i\ x_j)=0$

6. رتبة المصفوفة k=(x)، حيث n عدد المشاهدات اكبر منk وهي الحالة التي تلغي الارتباط الخطي للمتغيرات المفسرة (x_i).

3-2 تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى MCO:

لدينا النموذج الخطي العام:$y = x\beta + \varepsilon$

حيث ان:$\hat{y} = x\hat{\beta}$

$\hat{\beta}$ شعاع مقدر لـ β

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في ايجاد قيم المعاملات على اساس تصغير مجموع مرعات الاخطاء (ε_i).

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e^t e = (y - \hat{y})^t (y - \hat{y})$$

$$= (y - x\hat{\beta})^t (y - x\hat{\beta})$$

$$= y^t y - y^t x\hat{\beta} - \hat{\beta}^t x^t y + \hat{\beta}^t x^t x\hat{\beta}$$

$$=y^t y - 2\hat{\beta}^t x^t y + \hat{\beta}^t (x^t x)\hat{\beta}$$

وباشتقاق هذه المعادلة بالنسبة لـ $\hat{\beta}$ نحصل على قيمة هذه الاخيرة:

$$\hat{\beta}=(x^t x)^{-1} x^t y$$

أ- حساب معامل الارتباط le coefficient de correlation linéaire: معامل الارتباط الخطي r هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد R^2.

$$r=\sqrt{R^2}$$

ب- حساب معامل التحديد: كما راينا في الشكل الخطي البسيط:

$$R^2=\frac{SCE}{SCT}$$

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e^t e = y^t y - \hat{\beta}^t x^t y$$

$$y^t y = \hat{\beta}^t x^t y + e^t e$$

$$SCT=SCE+SCR$$

$$R^2=\frac{SCE}{SCT}=\frac{\hat{\beta}^t x^t y}{y^t y}$$

ت- حساب معامل التحديد المصحح: ويعرف بالعلاقة الآتية:

$$\overline{R^2}=1-(1-R^2)[(N-1)/(N-K)]$$

ثانيا- مراحل تحليل نموذج واختيار أحسن نموذج:

1- تحليل النموذج قياسيا: في هذه المرحلة الأولى من التقييم لا بد من التطرق إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية ونذكر منها:

أ- اختبار Student: يهتم هذا الاختبار باختبار المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار H سواء كان نموذجا بسيطا (i=2) او نموذج خطي متعدد (i≥2) وتكون الفرضيات:

$H_1: \beta_i = 0$ ضد $H_1: \beta_i \neq 0$ ويتم هذا

الاختبار بحساب الإحصائية الآتية:

$$T = \left| \frac{\widehat{\beta_i} - \beta_i}{\delta_{\widehat{\beta_i}}} \right|$$

حيث $\widehat{\beta_i}$ هي مقدار B_i و $\delta_{\widehat{\beta_i}}$ وهو الانحراف المعياري لـ $\widehat{\beta_i}$

وتصبح قيمة ستودنت T تحت الفرضية H_0 $T= \left| \frac{\widehat{\beta_i}}{\delta_{b_i}} \right|$

ويتم رفض او قبول الفرضية H_0 بمقارنة قيمة T_c المحصل عليها مع قيمة الجدول T_{tab} لدرجة الحرية (n-k) ولمستوى المعنوية 5%.

اذا كان $T_c > T_t$: نرفض الفرضية H_0

اذا كان $T_c < T_t$: نقبل الفرضية H_0 اي ان (x_i) معامل ليس له اي تاثير على(y_i) ونفس الشيء ينطبق على الثابت β_0.

ب- اختبار فيشر Ficher: يقوم هذا الاختبار بقياس المعنوية الإجمالية للانحدار، فيقيس تأثير كل المتغيرات المستقلة إجمالا على المتغيرة التابعة (y)، فهو يعتمد على معامل التحديد R^2 ويعتمد على الفرضية الآتية:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_k =$$

ضد $\forall i = 1, \ldots\ldots, k$ $H_0 : \beta_i \neq 0$

نسمي Fc المتغيرة الاحصائية لـ Ficher وتحسب كما يلي:

$$Fc = \frac{R^2/(k-1)}{(1-R^2)/(n-k)}$$

ونقارن F_c مع القيمة المجدولة F_t لدرجتي الحرية (k-1) و(n-k) ولمستوى معنوية 95%.

- اذا كان $F_c > F_t$ نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1.
- اذا كان $F_c < F_t$ نقبل الفرضية H_0.

ت- اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي: من أهم المشاكل التي تواجه القياسيين في تقديرهم للنماذج هي الارتباط الخطي الذاتي للاخطاء والذي يؤدي الى اخطاء معيارية وبالتالي اختبارات خاطئة ويكون هذا الشكل عندما يكون حد الخطا للفترة الزمنية مرتبط طرديا مع اخطاء فترة زمنية سابقة، يعني استقلال القيمة المقدرة لحد الخطا في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطا لفترة زمنية سابقة لها، معناه ان التباين المشترك بين البواقي يساوي الصفر، ولان وجود ارتباط ذاتي يؤثر سلبا على نتائج المربعات الصغرى العادية من حيث:

- القيم المقدرة لمعلمات الانحدار سوف لا يكون اقل ما يمكن.

- تباين القيم المقدرة لمعلمات بين الاخطاء موجبا او سالبا شانه في ذلك شان معامل الارتباط بين اي متغيرين يمكن اختبار وجود ارتباط ذاتي للاخطاء من الدرجة الاولى باستخدام داربن واتسونDurbin Watson الذي يعتبر احد الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى وفق الفرضيات الموالية:

$$\begin{cases} H_0: \text{عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء} & p = 0 \\ H_1: \text{وجود ارتباط ذاتي} & p \neq 0 \end{cases}$$

يوضح الشكل ادناه قيمb (القيم الجدولية للاختبار) والتي تشير الى وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى الموجب او السالب، او التي تجعل نتيجة الاختبار غير محددة.

الشكل (3-5): مناطق القبول والرفض لاختبار داربن واتسون.

ارتباط ذاتي سالب	وجود شك	انعدام الارتباط الذاتي	وجود شك	ارتباط ذاتي موجب
4- d_1	4- d_u	2		

المصدر: سعيد هنهات، "دراسو قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، (2005-2006)، ص127.

ينعدم الارتباط الذاتي p=0 عند القيمة d=2 القيمة الوسيطية، ويتم رفض او قبول الفرضية H_0 حسب الحالات الاتية:

- $0 < DW < d1$: وجود ارتباط ذاتي موجب؛
- $dl < DW < du$: أو $4 - DM < DW < 4 - DM$:هناك شك في الوجود أو العدم للارتباط الذاتي للأخطاء؛
- $4 - DM < DW < du$: وجود ارتباط ذاتي سالب.

بعد حساب DW نقارنها مع القيمتين المجدولتين (d_1) التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و (d_n) التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد المشاهدات (n) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من المستويات الدلالة α (1 % أو 5 %) ،و يتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين.

ثالثا– تحليل النموذج اقتصاديا: في هذه المرحلة من التقييم نحاول معرفة ما إذا كان النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، حيث ننظر أولا إلى إشارة المعالم التي تندرج ضمن النموذج ومن خلالها نستنتج العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، و يمكن قبول النموذج أو رفضه حسب النظرية، حيث إذا كانت العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغير المفسر هي علاقة طردية ولكن النموذج أعطى نتائج عكسية، في هذه الحالة النموذج مرفوض في إطار النظرية الاقتصادية.

المطلب الثاني : السياسة المالية في الجزائر للفترة 1986–2016

إن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي وعجز الميزانية مرهون بالإيرادات العامة خاصة منها الجباية النفطية وكذلك مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أولا– المديونية الخارجية للفترة : 1986–2016: ظهرت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من البلدان المتخلفة ومن بينها الجزائر في السنوات ألأخيرة كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، بل أصبحت بالنسبة لبعضها أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي بشكل مباشر، وهذا ما يجعله ميزة لحساسية السياسة المالية في الجزائر.

1– تعريف المديونية الخارجية: الدّين العام أو الاستدانة أو المديونية الخارجية بصفة عامة تعني ":الدّين الذّي تحصل عليه الدولة من الدول أو المصارف الأجنبية، أومن المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي[1]"، أما المديونية الخارجية على وجه الخصوص فليس لها تعريف دقيق لكن هناك تعريف انفردت به ثلاث هيئات دولية هي صندوق النقد الدولي البنك العالمي منظمة التعاون والتنمية وقد اقترحت سنة 1984 أن المديونية الخارجية هي ":تلك المبالغ التّي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتّي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية .الضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة"[2].

[1] المديونية الخارجية http://www.wadilarab.com/t11227- topic#ixzz3J9MRcqLr منتدى وادي العرب بتاريخ 2016/05/03.

[2] فضيلة جنوخات،ز.حريتي،" إشكاليّة الدّيون الخارجيّة وآثارها على الّتنمية الإقتصاديّة في الدّول العربيّة:دراسة حالة بعض الدّول النّامية "(أطروحة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصاديّة، جامعة الجزائر،2005- 2006)، ص ص2-3.

الجدول (3-17): مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر في الفترة 1986-2016.

الوحدة :(مليار دولار)

المرحلة	المرحلة الأولى					المرحلة الثانية									
السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1998	1999	2000	2001
قيمة الديون	19,3	22,88	25,04	25,32	28,37	27,7	26,67	25,7	29,48	31,57	33,61	30,47	28,31	25,3	25
أسعار النفط*	13,53	17,73	14,24	17,31	22,26	18,62	18,44	16,30	15,53	16,86	20,29	12,28	17,44	28,50	24,40
مميزات المرحلة	التكهن بارتفاع أسعار النفط، عدم فعالية الجهاز المصرفي					إنخفاض كل من أسعار النفط والإحتياطات من العملة الصعبة، رهن 17 % من الذهب، برنامج التصحيح الهيكلي، إعادة جدولة بعض الديون من خلال نادي باريس ولندن									
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الديون	27,4	21,6	22,71	21,9	19,45	5,57	3,96	2,7	5,41	4,14	2,48	3,39	3,73	3,9	3,28
أسعار النفط*	25,20	29,00	38,70	54,60	65,70	74,80	99,90	62,20	80,15	112,94	111,04	109,55	100,76	52,79	36,70
مميزات المرحلة	إرتفاع أسعار النفط، 2003 : بداية الإقتراض نتيجة لتراجع الدولار مقابل عملات أخرى (الأورو)، 2004 : تواصل إرتفاع أسعار النفط، بداية 2008 : التخلص من الديون وتوقف الإستدانة من الخارج، تحول الجزائر من مقترضة إلى مقرضة														إنخفاض أسعار النفط

*بالنسبة لوحدة أسعار النفط بالدولار للبرميل.

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- الهاشمي بوجدار :أزمة المديونية الخارجية للجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12(1999)، الجزائر، ص97.
- بنك الجزائر، 2000-2016.

ثانيا :الجباية النفطية للفترة 1986-2016.

تتميز الصناعة النفطية عن غيرها من الصناعات بتنوع أنشطتها وضخامة رأسمالها ومعدل المخاطرة المرتفع فيها، وهذا ما جعل نظامها الجبائي له خصوصيات كثيرة ومتنوعة جعلت ال

دول تأخذ بعين الإعتبار في صياغة النظام الجبائي المتعلق بهذه الصناعة، وقصد التعرف على الجباية النفطية نتطرق إلى الآتي: [1]

1- تعريف الجباية النفطية: يمكن تعريف الجباية النفطية على النحو الآتي : إن الضرائب النفطية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة.

[1] عصماني مختار،" دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرنامج التنموي2001-2014) (مذكرة ماجيستير، جامعة سطيف، 2013-2014)، ص ص13-15.

2- تطور الجباية النفطية في الجزائر: طالما ارتبط حجم الإيرادات العامة بحجم الجباية النفطية التي ترتبط بتقلبات سعر النفط، وقد أبرزت أزمة النفط لسنة 1986 حجم هذا الارتباط، حيث أدى الانخفاض الكبير لحصيلة الجباية النفطية المقدر بحوالي 54% إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة . 15% فالجباية النفطية تمتاز بعدم الاستقرار، وهذا ما أثبتته معطيات الفترة1986-2016 الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (3-18): تطور الجباية النفطية في الجزائر للفترة 1986-2016.

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنة	الجباية النفطية	الإيرادات الكلية	نسبة الجباية النفطية من الإيرادات الكلية	أسعار النفط دولار للبرميل
1986	21.439	89.690	23,90%	13,53
1987	20.479	92.984	22,02%	17,73
1988	24.100	93.500	25,78%	14,24
1989	45.500	116.400	39,09%	17,31
1990	76.200	147.303	51,73%	22,26
1991	161.50	249.169	64,82%	18,62
1992	193.80	300.176	64,56%	18,44
1993	179.22	320.100	55,99%	16,33
1994	222.18	434.200	51,17%	15,53
1995	336.15	413.5	81,29%	16,86
1996	496.00	625.2	79,33%	20,29
1997	564.77	926.6	60,95%	18,86
1998	378.56	774.6	48,87%	12,28
1999	560.12	950.5	58,93%	17,44
2000	1213.2	1562.7	77,63%	28,5
2001	1001.9	1578.1	63,49%	24,8
2002	1007.9	1603.2	62,87%	25,2
2003	1350.0	1966.6	68,65%	29
2004	1570.7	2229.7	70,44%	38,7
2005	2352.7	3082.6	76,32%	54,6
2006	2799.0	3639.8	76,90%	65,7
2007	2796.8	3687.8	75,84%	74,8
2008	4088.6	5190.5	78,77%	99,9

62,2	65,69%	3672.9	2412.7	**2009**
80,15	66,13%	4392.9	2905.0	**2010**
112,94	69,78%	5703.4	3979.7	**2011**
111,04	66,01%	6339.3	4184.3	**2012**
109,55	61,91%	5940.9	3678.1	**2013**
100,76	59,25%	5719.0	3388.3	**2014**
52,79	51,17%	3072.6	1700.0	**2015**
36,7	70,44%	2219.7	1929.7	**2016**

Source : **–** Le Rapport de la Banque D'Algérie, année : 2003, 2007, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016

من الجدول (3-18) بلغت نسبة مساهمة الجباية النفطية بالنسبة للإيرادات الكلية أعلى مستوى لها سنة 1995 قدرت بنسبة 81.29% وكانت أقل نسبة مساهمة سنة 1987 بحوالي22.02%، كما يتبين أن مساهمة إيرادات الجباية النفطية بالنسبة للإيرادات الكلية للميزانية لم تقل عن نسبة 50% خلال فترة الدراسة باستثناء الفترة الممتدة من 1986-1989 وذلك يمثل ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وعرفت مساهمتها بالنسبة للإيرادات الكلية ارتفاع محسوس بين سنة 2001 وسنة 2008 مع زيادة أسعار النفط حيث ازدادت من 1000.1 مليار دينار وصولاً إلى ما قيمته 4088.6 مليار دينار، ورغم انخفاض مساهمتها في السنوات 2009، 2010،2011، تواصل الزيادة في كل من سنتي 2012 ، 2013رغم أن المداخيل الجبائية المحققة بلغت4184.3 ، 3678.1مليار دينار على التوالي وهذه الأرقام لم تحققها من قبل، حيث وصلت نسبة المساهمة لكل من سنة 2014، 2013، 61.91%، 59.25% وهذا يدل على ارتفاع الإيرادات الأخرى المساهمة في الإيرادات الكلية للميزانية وخاصة إيرادات الجباية العادية.

المطلب الثالث :تقدير نماذج الانحدار

إن المعطيات السابقة تبين كل من الميزانية العامة، المديونية والجباية النفطية حساسة للتغيرات التي تشهدها أسعار المحروقات، وكذلك سعر الصرف الدينار مقابل دولار باعتبار الصادرات الجزائرية مسعرة بالدولار الأمريكي، مما ينعكس على حصيلة الجباية النفطية المقومة بالدينار ومن ثم على إجمالي الإيرادات الكلية، لقد تم إحصاء جميع متغيرات الدراسة الإحصائية.

الجدول (3-19): متغيرات الدراسة بالنسبة لأسعار النفط خلال الفترة 1986- 2016.

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات	الجباية النفطية	رصيد الميزانية العامة	المديونية الخارجية	سعر برميل النفط (دولار للبرميل)
1986	4,5593	-2,58	19,3	13,53
1987	4,2334	-2,272	22,88	17,73
1988	4,0748	-4,43	25,041	14,24
1989	5,9802	-1,065	25,325	17,31
1990	8,4999	1,7848	28,379	12,16
1991	8,7453	1,9927	27,875	18,62
1992	8,8606	-4,95	26,678	18,44
1993	7,6753	-6,967	25,724	16,33
1994	0,6326	-2,543	29,486	15,53
1995	7,0547	-3,104	31,573	16,86
1996	9,0598	-1,837	33,615	20,29
1997	9,792	-1,413	31,222	18,86
1998	6,4452	-1,724	30,473	12,28
1999	8,4138	-0 168	28,315	17,44
2000	15,59	5,3151	25,3	28,5
2001	12,378	2,3879	25	24,8
2002	11,833	-1,479	27,4	25,2
2003	16,603	3,6721	21,6	29
2004	20,618	4,6891	22,71	38,7
2005	30,915	14,938	21,9	54,6
2006	37,359	16,337	19,45	65,7
2007	39,089	8,3501	5,573	74,8
2008	26,561	15,476	3,96	99,9

2009	26,53	-7,455	2,7	62,2
2010	20,187	-0,995	5,41	80,15
2011	20,993	-0,872	4,14	112,94
2012	19,587	-9,269	2,48	111,04
2013	20,356	-1,905	3,396	109,55
2014	15,429	15,655	3,735	100,76
2015	,0017	3,103	3,9	52,79
2016	1,682	4,747	3,28	36,7

Source: Rapport annual de la Banque d'Algerie

(2007/2008/2009/2010/2011/2012 2013/2014/2015/2016).

- OPEC. Annual Statistical Bulletin 2015
- IMF: IMF Contry Report N°14,2014, 2015, 2016

يعالج هذا الجزء من موضوع الدراسة الإحصائية قياس مدى تأثير سعر النفط على المتغيرات المؤثرة في السياسة المالية، من خلال تقدير انحدار (E ،BGS، F-P) على سعر النفط بالاعتماد على المربعات الصغرى وبالاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية Eviews 9 في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا في تقدير النموذج تظهر لنا نتائج التقدير، أي يفترض إيجاد صيغة معينة للعلاقات الموجودة بين المتغيرات التي هي محل الدراسة.

أولا: تقديم المتغيرات: تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة متغيرات معرفة كما يلي[1]:

✓ **المتغيرات التابعة:**

F-P : يمثل الجباية النفطية؛

BGS : يمثل رصيد الميزانية العامة؛

E : المديونية الخارجية.

*F-P : Fiscalité Pétrolier.

**S B G : Soldz du Budget Général.

***R G : Recette Générales.

****P B P : Le Pirx du Baril de Pétrole.

***** E : Certaines dettes.

✓ **المتغيّر المستقل PB** : يمثل سعر برميل النفط بالدولار.

ثانيا– تقدير تأثير تقلب سعر النفط على المديونية الخارجية E : بعد التعرف على العلاقة التي تربط المتغيرين يكون الشكل العام للنموذج المقترح كما يلي:

حيث:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1986-2016.

E : المديونية الخارجية (مليار دولار).

PBi : سعر برميل النفط (الدولار).

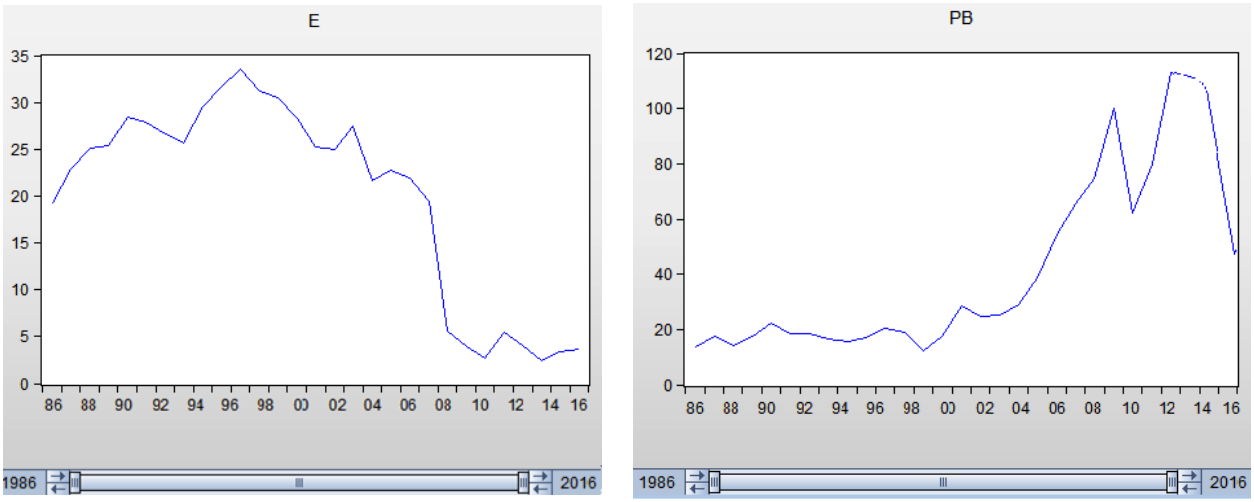
✓ **المديونية الخارجية E**:سجل قيمة عظمى تساوي 33.61500 سنة 1996 وقيمة صغرى تساوي 2.480000سنة2012.

✓ **سعر برميل النفط PB**: سجل قيمة عظمى تساوي 112.9400 سنة 2011 وقيمة صغرى تساوي 12.28000سنة 1998.

1. **دراسة وصفية لبيانات السلسة المدروسة:** تتكون كل السلاسل المدروسة من 31 مشاهدة ممتدة من سنة 1986 إلى غاية 2016 حيث يلاحظ أن في السلسة تم استخراج هذه المعلومة عن طريق Descriptive Statistique

تحصلنا على المنحنى البياني الذي يظهر في الشكل (3- 4) والذي يبرز لنا سلوك المتغيرات من خلال فترة الدراسة جراء السياسات الاقتصادية المطبقة والصدمات الخارجية التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

الشكل (3-6): التمثيل البياني للمديونية الخارجية وأسعار النفط.



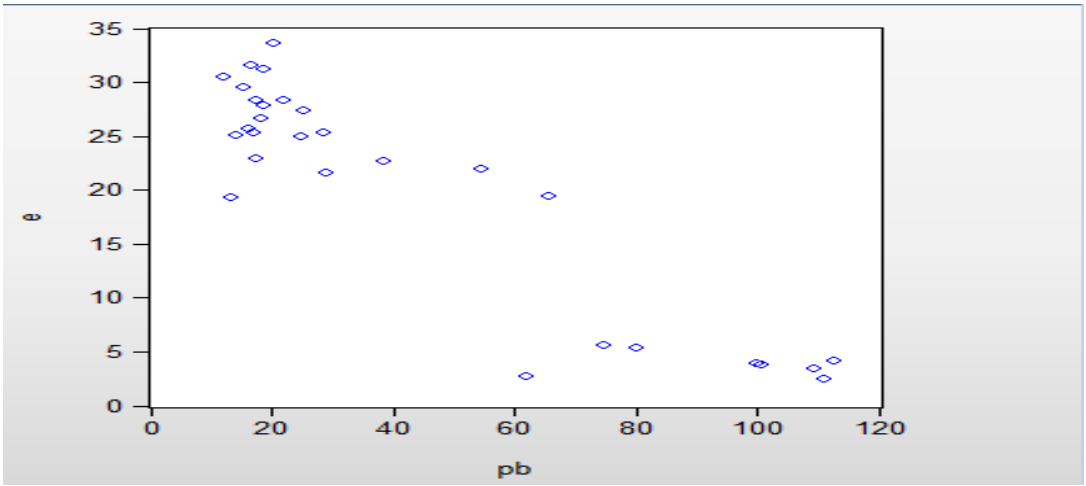
المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال التدقيق في المنحنيين نلاحظ أن المديونية الخارجية وأسعار النفط عرفت عدّة تغيرات وتقلبات كانت نتيجة لعدم إستقرار الأسواق النفطية العالمية حيث تركت آثارا واضحة إما بالسلب أو بالإيجاب.

2. دراسة نوع وقوة العلاقة والارتباط الموجود بين المتغير التابع والمتغير المستقل:

- ✓ نوع العلاقة: إن استخلاص نوع العلاقة الموجودة بين المتغير التابع (المديونية الخارجية) وسعر برميل النفط (المتغير المستقل) تستخلص عن طريق رسم الشكل الانتشاري.
- ✓ هناك علاقة عكسية بين المديونية وسعر برميل النفط، حيث أنه كلما زاد PB تنخفض معه E .

الشكل (3– 7): شكل الانتشار للمديونية الخارجية



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال شكل الانتشار يتضح أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل (سعر برميل النفط) والمتغير التابع (المديونية الخارجية).

انطلاق من برنامج (Eviews) تحصلنا على معادلة الانحدار للمديونية الخارجية على سعر برميل النفط كما يلي: (انظر الملحق رقم 1)

$$E=C(1)+C(2)\ PB$$

$$E = -0.28\ PB + 32.92$$

3–تحليل النموذج اقتصاديا: من خلال ملاحظة إشارة معلمة النموذج يتضح أن إشارة معلمة سعر برميل النفط PBi سالبة وهو ما يعني العلاقة العكسية بين المتغير المستقل (سعر النفط)والمتغير التابع (المديونية الخارجية)، وهذا ما نصت عليه النظرية الاقتصادية ومنه يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، أي أنه كلما زاد سعر برميل النفط PBi بنسبة 1% انخفضت المديونية الخارجية بنسبة 0.2773%، هذا كان واضحاً بداية سنة 2000 إي بعد ارتفاع أسعار النفط، ومراكمة الجزائر لاحتياطات صرف هامة، سارعت السلطات الجزائرية إلى دفع المديونية الخارجية مسبقاً، بغرض التخلص من عبئها من جهة ومن التبعية إلى الخارج في القرارات السيادية من جهة أخرى.

يمكن تلخيص نتائج تقدير معادلة الانحدار للمديونية الخارجية على سعر برميل النفط المحصل عليها من برنامج (Eviews) في الجدول التالي: (انظر الملحق رقم 2)

الجدول رقم (3–20): نتائج تقدير معادلة الانحدار للمديونية الخارجية على سعر برميل النفط

R-SQUARED	0,732268	معامل التحديد R_2	
ADJUSTED R-SQUARED	0 ,723036	معامل التحديد المصحح $\bar{R}$	
T-STATISTIC	-8,906028	PB	قيمة ستيودنت المحسوبة
	18 ,15105	C	
F- STATISTIC	79,31733	قيمة فيشر المحسوبة	
DURBIN-WATSO STAT	0,766575	قيمة DW	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج (Eviews)

4–تحليل النموذج إحصائيا: يكون التقييم الإحصائي من خلال ملاحظة قيم الاختبارات الآتية:

معامل التحديد R^2=0.732 وهو ما يعني أن المتغير التابع المدرج في النموذج مفسر من قبل المتغير المستقل بنسبة 73,22 %، ومنه المتغير المستقل يفسر ما قيمته 73,22% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي % 15.87 يعود إلى عوامل أخرى.

- ✓ معامل التحديد المصحح 0,7230 = $\bar{}$ يقيس القوة التفسيرية الحقيقية للمتغير المستقل على المتغير التابع وهو ما يعني أن المتغير المستقل (سعر برميل النفط) يساهم في تفسير المتغير التابع (المديونية الخارجية) بنسبة 73,22% .
- ✓ اختبار ستيودنت Student: يفسر*t باختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويكون هذا الاختبار بوضع الفرضيات الموالية:

النموذج غير معنوي $\{H_0: C_I = 0\}$

النموذج معنوي $\{H_1 : C_I \neq 0\}$

يُمكن تلخيص اختبار ستيودنت Student لمعلمة النموذج في الجدول الموالي: (انظر الملحق 2) .

المتغيّر	ستيودنت	الاحتمال
PBi	-8.906028	0.0000
c	18.15105	0.0000

$T_{n-k}^{\frac{\alpha}{2}} t_{29}^{2.5\%} = 2.045$

$t_{cal} = -8.906028$

ومنه، فقيمة ستيودنت Student المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة.

$\Leftarrow$ Prob<0.05 أي $t_{cal}^{*} > t_{tab}^{*}$

ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية H_1.

أي أن معلمة سعر برميل النفط مقبولة من الناحية الإحصائية اعتماداً على قيمة ستيودنت.

✓ اختبار فيشر*F: يهتم بتوضيح دلالة النموذج بصفة عامة، وذلك بحساب الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بوضع الفرضيات الموالية:

النموذج غير معنوي $\{H_0: C1 = C2 = 0\}$

النموذج معنوي $\{H_1 : C1 \neq C2 \neq 0\}$

وبمقارنة اختبار فيشر المجدولة F^{α} وهي التي تتبع توزيع فيشر عند درجة حرية 95 % (أنظر الملحق 16).

$F_{n-k}^{\alpha}\ F_{29}^{5\%} = 79.31733$

F_t=4.18

أي أن:

Fcal>Ftab

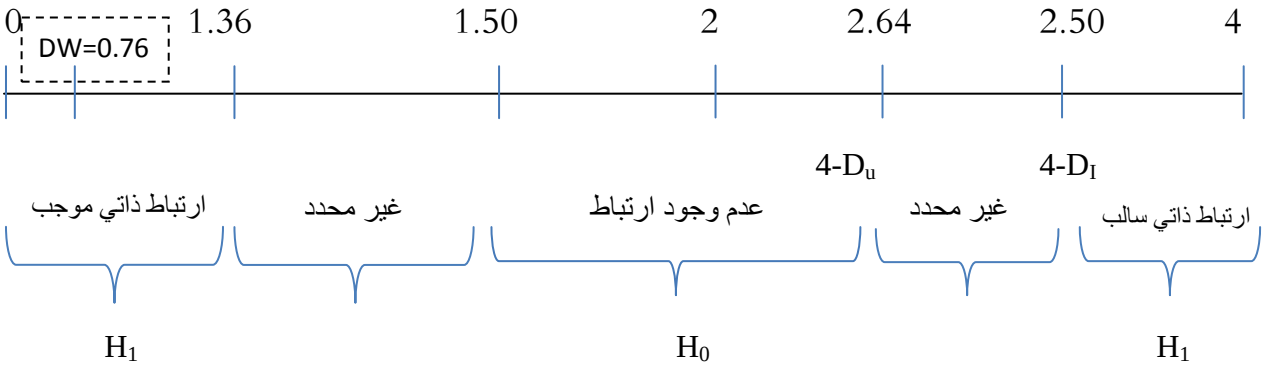
إذن نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1.

ومنه، فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية اعتمادا على اختبار فيشر.

5-تحليل النموذج قياسيا :اختبار دربين واتسنDW: بعد استخراج القيمة المحسوبة من الجدول رقم (3-23) /(أنظر الملحق رقم 2) المقدرة بـ DW=0.766 ، وبعد تحديد قيمة dl التي تساوي 1.36 وقيمة du والتي تساوي 1.50 من جدول (أنظر الملحق17) وحسب معطيات النموذج المكونة من 31 مشاهدة، ومتغير واحد مستقل ومعنوية تقدّر بـ5% ومنه يتضح وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، يعني أن

إحصائية DWتقع في منطقة H_1 في المجال [0 – 1.36]، أي وجود ارتباط ذاتي موجب ومنه يمكن القول أن هذا النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية.

الشّكل (3 –8): مجال إختبار داربن واتسون لتقدير نموذج الإرتباط الذاتي للأخطاء



المصدر : من إعداد الطالبتين.

وللتأكد من صحة وجود إرتباط ذاتي يتم اللجوء إلى إختبارSerial Correlation LM بمثابة البديل لإختبار DW والذي يعتبر من بين أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن مدى وجود ارتباط تسلسلي في بواقي معادلة الإنحدار، وقد قدمه كل من Breusch– Godfrey، (انظر الملحق رقم 3).

ومن خلال ملاحظتنا للملحق رقم (3) نجد أن احتمال قيمة Prob. Chi-Square أكبر من مستوى المعنوية 5 %ومنه تقبل الفرضية H_0 وهو ما يمكن التأكد منه من خلال بيان الارتباط الذاتي للأخطاء للبواقي.

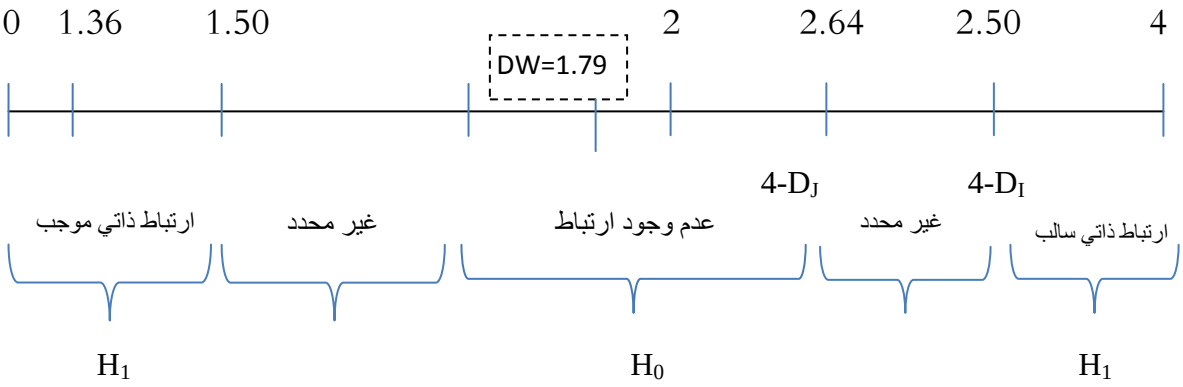
يمكن تلخيص نتائج تقدير تصحيح النموذج من الإرتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الإنحدار الذاتي للأخطاء (AR1) المحصل عليها من برنامج (Eviews) في الجدول التالي: (انظر الملحق رقم 4)

الجدول رقم (3–21): نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء (AR1)

R-SQUARED	0,899145	معامل التحديد R_2	
ADJUSTED R- SQUARED	0 ,887042	معامل التحديد المصحح $\bar{R}$	
T-STATISTIC	-0 ,830275	PB	قيمة ستيودنت المحسوبة
	1,572907	C	
F- STATISTIC	74,29320	قيمة فيشر المحسوبة	
DURBIN-WATSO STAT	0,793219	قيمة DW	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج (Eviews)

الشكل (3–9): مجال اختبار داربن واتسون لتقدير نموذج الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء (AR1)



المصدر : من إعداد الطالبتان.

يتضح من خلال الشكل (3–9) أنه بإضافة الانحدار الذاتي AR(1) أصبحت قيمة DW محصورة بين 1 .50< DW <2 وهذا ما يبين عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج المقدر المصحح.

على هذا الأساس تصبح معادلة الانحدار للنموذج المصحح حسب مخرجات(Eviews 9) كالآتي : (انظر الملحق رقم 5)

$$E=C(1)+C(2)\ PB$$

$$E = -0.28\ PB + 32.92$$

وهذه النتائج المحققة بعد التصحيح النموذج نعتبرها مقبولة وذلك يعود ل:

- ✓ معنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة(F.stat= 74.29) أكبر من القيمة الجدولية (4.18عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا.
- ✓ وتدل إحصائية دربين واتسون(dw= 1.79) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لأنها موجودة في منطقة الإرتباط المعدوم للأخطاء (1.50<1.79<2) عند مستوى معنوية 5 %.
- ✓ كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد بعد التصحيح إرتفعت إلى R2 =0.8991

وهذا يعني أن89.91 % من التقلب في إجمالي الايرادات النفطية يعود إلى التغير في سعر النفط، فالنموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.

ثالثا– تقدير تأثير تقلب سعر النفط على رصيد الميزانية العامة BGS : بعد التعرف على العلاقة التي تربط المتغيرين يكون الشكل العام للنموذج المقترح كما يلي:

حيث:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1986-2016.

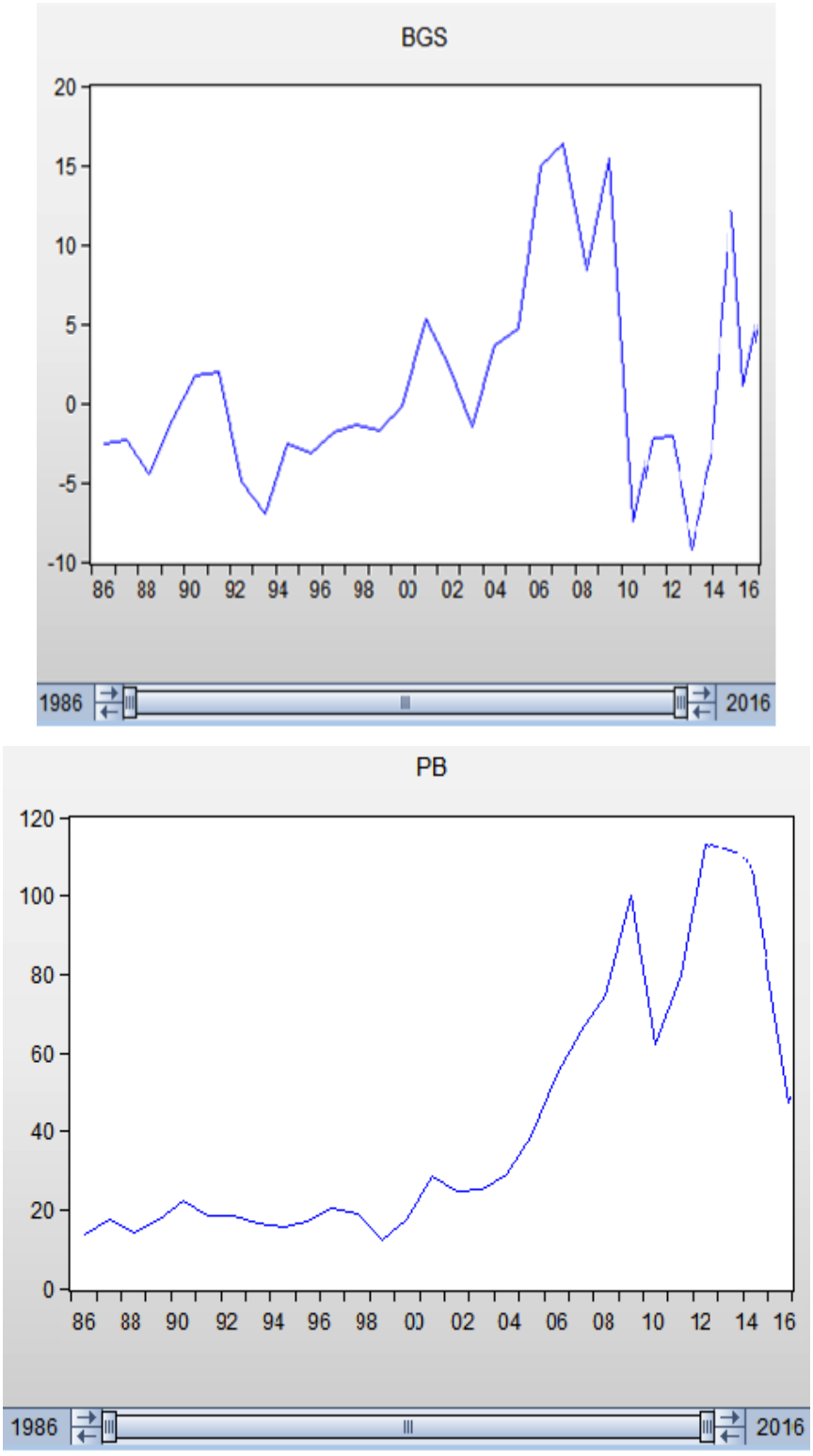
BGS: رصيد الميزانية العامة(مليار دولار)؛

PBI : سعر برميل النّفط (الدّولار).

- ❖ رصيد الميزانية العامة BGS: سجل قيمة عظمى تساوي 16.337 سنة 2006 وقيمة صغرى تساوي (9.2686–) سنة2012 .
- ❖ سعر برميل النفط PB: سجل قيمة عظمى تساوي 112.9400 سنة 2011 وقيمة صغرى تساوي 12.28000سنة1998 .

1– دراسة وصفية لبيانات السلسة المدروسة: تتكون كل السلاسل المدروسة من 31 مشاهدة ممتدة من سنة 1986 إلى غاية 2016 حيث يلاحظ أن في السلسة تم استخراج هذه المعلومة عن طريق Descriptive Statistiqueتحصلنا على المنحنى البياني الذي يظهر في الشكل(3-10) والذي يبرز لنا سلوك المتغيرات من خلال فترة الدراسة جراء السياسات الاقتصادية المطبقة والصدمات الخارجية التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

الشكل (3–10): التمثيل البياني لرصيد الميزانية وأسعار النفط



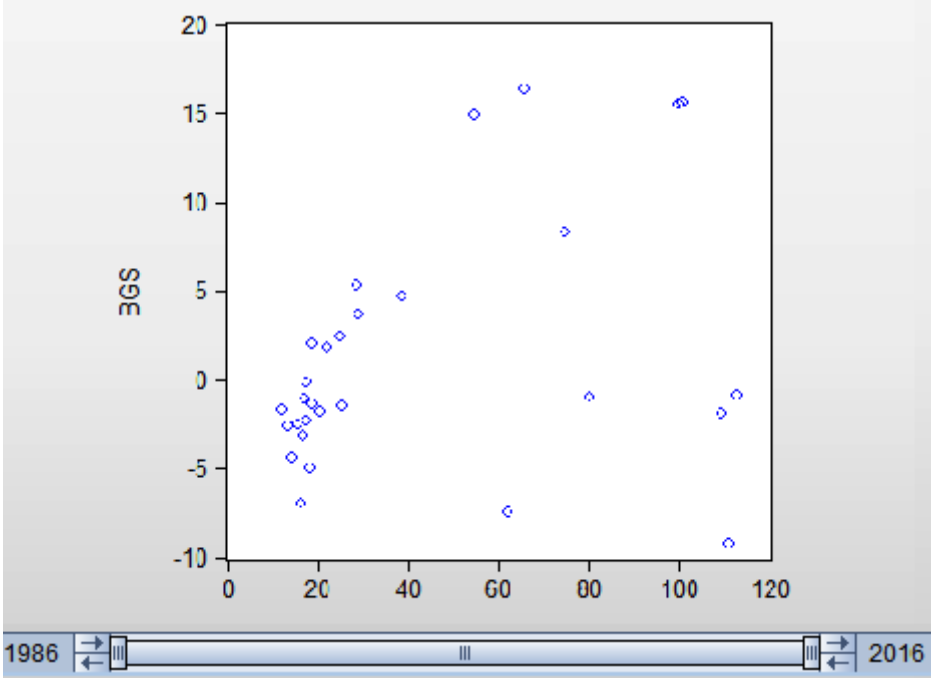
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال التدقيق في المنحنيين نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة وأسعار النفط عرفت عدّة تغيرات وتقلبات كانت نتيجة لعدم استقرار الأسواق النفطية العالمية حيث تركت آثارا واضحة إما بالسلب أو بالإيجاب.

2- دراسة نوع وقوة العلاقة والارتباط الموجود بين المتغير التابع والمتغير المستقل:

- نوع العلاقة :إن استخلاص نوع العلاقة الموجودة بين المتغير التابع (رصيد الميزانية) وسعر برميل النفط (المتغير المستقل) تستخلص عن طريق رسم الشكل الانتشاري.
- يمكن القول من خلال هذا الانتشار بان العلاقة بين هذين المتغيرين ضعيفة جدا لان سحابة النقاط مشتة بالكامل وعلى العموم نقول أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية وسعر برميل النفط، حيث أنه كلما زاد PB تزيد معهBGS.

الشكل (3-11): شكل الإنتشار للميزانية العامة.



المصدر :مخرجات برنامج Eviews 9.

انطلاق من برنامج (Eviews) تحصلنا على **معادلة الإنحدار للميزانية العامة على سعر برميل النفط** كما يلي: (انظر الملحق رقم 6)

$$S\ B\ G = C(1) + C(2)\ PB$$

$$S\ B\ G = 0.06\ PB - 1.55$$

3-تحليل النموذج اقتصاديا: من خلال ملاحظة إشارة معلمة النموذج يتضح أن إشارة معلمة سعر برميل النفط PBi موجبة وهو ما يعني العلاقة الطردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا ما نصت عليه النظرية الإقتصادية ومنه يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية، أي أنه كلما زاد سعر برميل النفط PBi بنسبة 1% إرتفع رصيد الميزانية العامة BGS بنسبة 0.064%، وذلك يوضح التبعية العالية لإيرادات الميزانية العامة لأسعار النفط، إذ كلما كان سعر النفط مرتفعا كلما كانت إيرادات الميزانية أكبر وهذا ما سينعكس إما في فائض الميزانية العامة أكبر أو في عجز الميزانية أقل.

يمكن تلخيص **نتائج تقدير معادلة الإنحدار للميزانية العامة على سعر برميل النفط** المحصل عليها من برنامج (Eviews) في الجدول التالي: (انظر الملحق رقم 7)

الجدول رقم (3-22): نتائج تقدير معادلة الإنحدار للميزانية العامة على سعر برميل النفط

معامل التحديد R_2		0,104586	R-SQUARED
معامل التحديد المصحح $\bar{R}$		0 ,071422	ADJUSTED R-SQUARED
قيمة ستيودنت المحسوبة	PB	1 ,775848	T-STATISTIC
	C	-0 ,777123	
قيمة فيشر المحسوبة		3 ,153637	F- STATISTIC
قيمة DW		1,037143	DURBIN-WATSO STAT

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج (Eviews)

4-تحليل النموذج إحصائيا: يكون التقييم الإحصائي من خلال ملاحظة قيم الاختبارات الموالية:

- ✓ معامل التحديد R^2=0.1045 وهو ما يعني أن المتغير التابع المدرج في النموذج مفسر من قبل المتغير المستقل بنسبة10.45% ، ومنه فمعامل التحديد وهو ما يعني أن المتغير التابع المدرج في النموذج مفسر من قبل المتغير المستقل بنسبة 10.45 %والباقي 80.55% يعود إلى عوامل أخرى.
- ✓ معامل التحديد المصحح $\overline{R}$= 0.0714 يقيس القوة التفسيرية الحقيقية للمتغير المستقل على المتغير التابع هو ما يعني أن المتغير المستقل (سعر برميل النفط) يساهم في تفسير المتغير التابع (الميزانية العامة)بنسبة7.14 %.
- ✓ إختبار ستيودنت Student: يفسّر*t يدرس القيمة المعنوية للمعلمات المقدرة ، ويكون هذا الاختبار بوضع الفرضيات الموالية:

المعلمة غير معنوية: {H0: CI =0}

النموذج معنوي: {H1 : CI ≠0}

يُمكن تلخيص اختبار ستيودنت Student لمعلمة النموذج في الجدول الموالي: (انظر الملحق رقم 7)

المتغيّر	ستيودنت	الاحتمال
PB	1.775848	0.0870
c	-0.777123	0.4438

$$T_{n-k}^{\frac{\alpha}{2}} t_{29}^{2.5\%} = 2.045$$

$$t_{cal} = 1.775848$$

ومنه، فقيمة ستيودنتStudent المحسوبة أقل من قيمتها المجدولة (أنظر الملحق18)

$\Longleftarrow$ Prob>0.05 أي $t_{cal}^* < t_{tab}^*$

ومنه تقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضيةH_1.

أي أن معلمة سعر برميل النفط غير مقبولة من الناحية الإحصائية اعتماداً على قيمة ستيودنت.

- ✓ **اختبار فيشر*F**: يهتم بتوضيح دلالة النموذج بصفة عامة، وذلك بحساب الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بوضع الفرضيات الموالية:

النموذج غير معنوي: $\{H_0: C1 = C2 = 0\}$

النموذج معنوي: $\{H_1 : C1 \neq C2 \neq 0\}$

وبمقارنة اختبار فيشر المجدولة F^{α} وهي التي تتبع توزيع فيشر عند درجة حرية 95% (أنظر الملحق 16).

F_{n-k}^{α} $F_{29}^{5\%} = 3.153637$

F_t=4.18

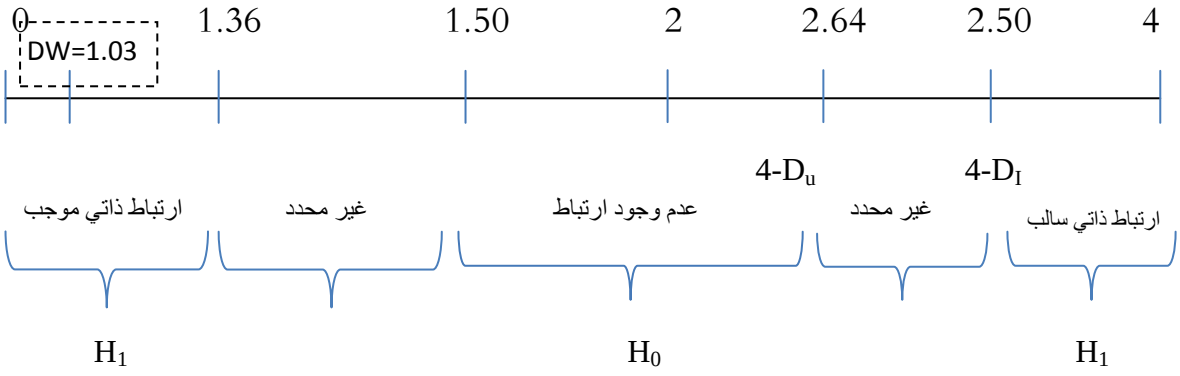
أي أن:

إذن نقبل فرضية العدمH_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1.

ومنه، فالنموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية اعتمادا على اختبار فيشر.

5-تحليل النموذج قياسيا: اختبار دربين واتسنDW: القيمة المحسوبة من الجدول(3-22)/ (انظر الملحق رقم 7) المقدرة بـ DW=1.0371 ، وبعد تحديد قيمةdl التي تساوي1.36 وقيمة du والتي تساوي 1.50 من جدولDW (أنظر الملحق17) وحسب معطيات النموذج و المكونة من 31 مشاهدة، متغير واحد مستقل ومعنوية تقدّر ب 5% ومنه يتضح وجود إرتباط ذاتي للأخطاء، يعني أن إحصائية DWتقع في منطقة H_1 في المجال [0 - 1.36] ، أي وجود إرتباط ذاتي موجب ومنه يمكن القول أن هذا النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية.

الشكل (3-12): مجال إختبار داربن واتسون لتقدير نموذج الإرتباط الذاتي للأخطاء



المصدر :من إعداد الطالبتين.

وللتأكد من صحة وجود إرتباط ذاتي يتم اللجوء إلى إختبارSerial Correlation LM بمثابة البديل لإختبار DW والذي يعتبر من بين أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن مدى وجود ارتباط تسلسلي في بواقي معادلة الإنحدار، وقد قدمه كل من Breusch– Godfrey، (انظر الملحق رقم 8).

من خلال ملاحظتنا للملحق رقم (8) نجد أن احتمال قيمة فيشر0,0140 أقل من مستوى المعنوية 5 %ومنه نرفض الفرضية H_0 وهو ما يمكن التأكد منه من خلال بيان الارتباط الذاتي للأخطاء للبواقي التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول (3-23) : بيان الإرتباط الذاتي للأخطاء

Date: 05/17/17 Time: 03:55
Sample: 1986 2016
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.432	0.432	6.0035	0.014
		2	0.188	0.001	7.1826	0.028
		3	0.069	-0.016	7.3467	0.062
		4	-0.216	-0.296	9.0241	0.061
		5	-0.253	-0.074	11.423	0.044
		6	-0.155	0.035	12.361	0.054
		7	-0.200	-0.117	13.995	0.051
		8	-0.042	0.068	14.070	0.080
		9	-0.015	-0.095	14.080	0.119
		10	-0.060	-0.072	14.250	0.162
		11	-0.109	-0.172	14.845	0.190
		12	-0.221	-0.203	17.426	0.134
		13	-0.146	0.038	18.626	0.135
		14	0.014	0.087	18.638	0.179
		15	0.013	-0.061	18.650	0.230
		16	0.062	-0.103	18.915	0.273
		17	0.075	-0.092	19.334	0.310
		18	0.005	-0.060	19.336	0.371
		19	0.006	-0.032	19.339	0.435
		20	0.000	-0.005	19.339	0.500
		21	-0.059	-0.068	19.736	0.538
		22	-0.062	-0.127	20.229	0.569
		23	0.060	0.049	20.762	0.596
		24	0.084	-0.024	22.034	0.577
		25	0.050	-0.060	22.605	0.601
		26	0.001	-0.092	22.605	0.655
		27	0.005	-0.060	19.336	0.371
		28	-0.005	-0.003	22.616	0.705
		29	0.000	-0.005	19.339	0.500
		30	-0.017	-0.017	22.868	0.740

المصدر :مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول رقم (3-23) يتضح أنه يوجد إحصائيات خارجة عن مجال الثقة ومن أجل معالجة النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء فإننا نلجأ إلى أحد نماذج تصحيح الأخطاء وهو نموذج كوكران أركت Cochrane-Orcut.

ويمكن تلخيص نتائج تقدير تصحيح النموذج من الإرتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الإنحدار الذاتي للأخطاء (AR1) المحصل عليها من برنامج (Eviews) في الجدول التالي: (انظر الملحق رقم 9)

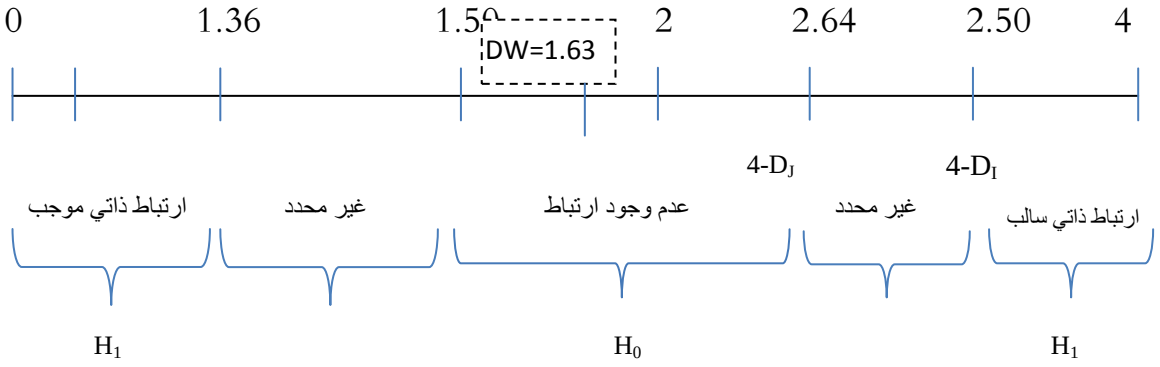
الجدول رقم (3-24): نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء (AR1)

معامل التحديد R_2	0,323772		R-SQUARED
معامل التحديد المصحح $\bar{R}$	0 ,242625		ADJUSTED R- SQUARED
قيمة ستيودنت المحسوبة	1 ,931573	PB	T-STATISTIC
	-0,863950	C	
قيمة فيشر المحسوبة	3,989926		F- STATISTIC
قيمة DW	1,634517		DURBIN-WATSO STAT

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (3-24) أنه عند إضافة الانحدار الذاتي AR(1) من أجل تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء أصبحت إحصائية DW تقدر ب 1.63 وعند إسقاطها في البيان ستكون في المجال [1.50-2] والشكل (3-12) يوضح ذلك.

الشكل (3-13): مجال اختبار داربن واتسون لتقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي AR(1)



المصدر :من إعداد الطالبتان.

يتضح من خلا ل الشكل (3-13) أنه بإضافة الانحدار الذاتي AR(1) أصبحت قيمة DW محصورة بين $1.50< DW<2$ وهذا ما يبين عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج المقدر المصحح.

على هذا الأساس تصبح معادلة الانحدار للنموذج المصحح حسب مخرجات Eviews 9 بالشكل الموالي: (انظر الملحق رقم 10)

S B G =C(1)+C(2) PB

S B G = 0.14 PB - 4.59

وهذه النتائج المحققة بعد التصحيح النموذج نعتبرها مقبولة وذلك يعود لـ:

1- معنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat= 3.98) أقل من القيمة الجدولية (4.18عند مستوى معنوية 5 %مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ولكن غير مقبول إحصائيا.

2- وتدل إحصائية دربين واتسون (dw=1.63) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لأنها موجودة في منطقة الإرتباط المعدوم للأخطاء (1.48<1.63<2) عند مستوى معنوية 5% .

3- كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد بعد التصحيح إرتفعت إلى R2=0.337 وهذا يعني أن 32.37%من التقلب في إجمالي الايرادات النفطية يعود إلى التغير في سعر النفط، فالنموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.

رابعا- تقدير نموذج الانحدار البسيط لتأثير سعر النفط على الجباية النفطية fp : بعد التعرف على العلاقة التي تربط المتغيرين يكون الشكل العام للنموذج المقترح كما يلي:

$$f\ p=c(0)+c(1)PBi+\varepsilon i$$

حيث:

i: يمثل عدد المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1986 -2016.

$f\ p$: الجباية النفطية (مليار دولار)؛

PBi: سعر برميل النفط (الدولار) .

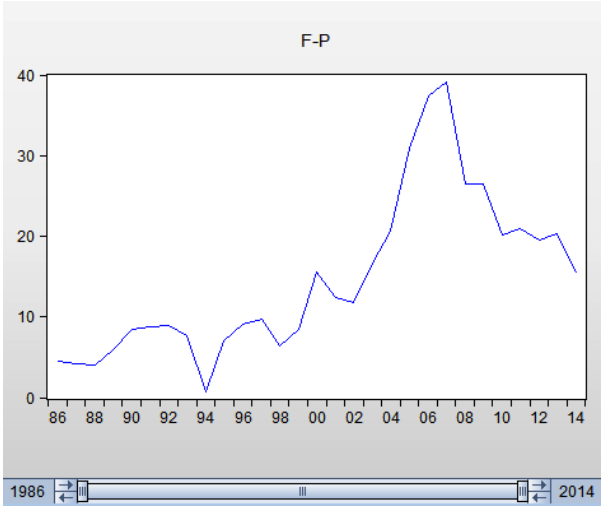
الجباية النفطية p : سجل قيمة عظمى تساوي 39.083 سنة 2007 وقيمة صغرى تساوي 0.6329 سنة 1993.

سعر برميل النفط PB: سجل قيمة عظمى تساوي 112.9400 سنة 2011 وقيمة صغرى تساوي 12.28000 سنة 1998.

1- دراسة وصفية لبيانات السلسة المدروسة: تتكون كل السلاسل المدروسة من 31 مشاهدة ممتدة من سنة 1986 إلى غاية 2016 حيث يلاحظ أن في السلسة تم استخراج هذه المعلومة عن طريق Descriptive Statistique.

تحصلنا على المنحنى البياني الذي يظهر في الشكل رقم (03-14) والذي يبرز لنا سلوك المتغيرات من خلال فترة الدراسة جراء السياسات الإقتصادية المطبقة والصدمات الخارجية التي شهدها الإقتصاد الجزائري.

الشكل (3-14): التمثيل البياني للجباية النفطية وأسعار النفط.

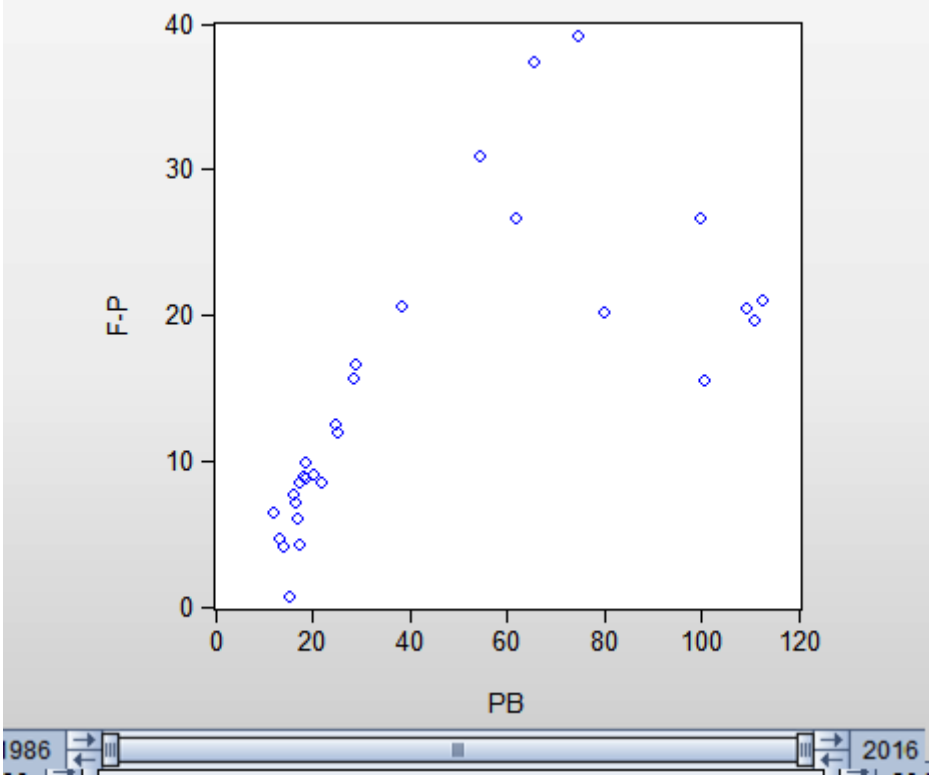


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

2- دراسة نوع وقوة العلاقة والارتباط الموجود بين المتغير التابع والمتغير المستقل

- ✓ نوع العلاقة : إن استخلاص نوع العلاقة الموجودة بين المتغير التابع(الجباية النفطية)وسعر برميل النفط (المتغير المستقل) تستخلص عن طريق رسم الشكل الانتشاري؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين الجباية النفطية وسعر برميل النفط، حيث أنه كلما زاد PB تزيد معه f p.

الشكل (3-15): شكل الانتشار للجباية النفطية



المصدر :مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال شكل الانتشار يتضح أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (سعر برميل النفط) والمتغير التابع(الجباية النفطية).

انطلاق من برنامج (Eviews) تحصلنا على **الجباية النفطية على سعر برميل النفط** كما يلي: (انظر الملحق رقم 11).

$$F\text{-}P = C(1) + C(2)\ PB$$

$$F\text{-}P = 0.19\ PB + 6.27$$

3-تحليل النموذج اقتصاديا: من خلال ملاحظة إشارة معلمة النموذج يتضح أن إشارة معلمة سعر برميل النفط PBi موجبة وهو ما يعني العلاقة الطردية بين المتغير المستقل (سعر برميل النفط)والمتغير التابع (الجباية النفطية)، وهذا ما نصت عليه النظرية الإقتصادية حيث أن الجزائر دولة نفطية بالدرجة الأولى وعليه فإن أي إرتفاع في سعر برميل النفط سيؤدي إلى إرتفاع قيمة الجباية النفطية، ومنه يمكن القول أن النموذج مقبو ل من

الناحية الإقتصادية، أي أنه كلما زاد سعر برميل النفط PBi بنسبة 1% زادت الجباية النفطية بنسبة 19.57%.

يمكن تلخيص **نتائج تقدير معادلة الإنحدار للجباية النفطية على سعر برميل النفط** المحصل عليها من برنامج (Eviews) في الجدول التالي: (انظر الملحق رقم 12).

الجدول رقم (3-25): نتائج تقدير معادلة الانحدار للجباية النفطية على سعر برميل النفط

معامل التحديد R_2			0,470120
معامل التحديد المصحح $\bar{R}$			0 ,450495
قيمة ستيودنت المحسوبة	PB		4 ,894378
	C		2 ,830800
قيمة فيشرالمحسوبة			23 ,95493
قيمة DW			0,485106

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج (Eviews)

4-تحليل النموذج إحصائيا: يكون التقييم الإحصائي من خلال ملاحظة قيم الاختبارات الآتية:

- ✓ معامل التحديدR^2= 0.4701 وهو ما يعني أن المتغير التابع المدرج في النموذج مفسر من قبل المتغير المستقل بنسبة 47.01 % ومنه فمعامل التحديد يقيس نسبة تفسير المتغير المستقل لتباين أو تشتت المتغير التابع بنسبة47.01 % والباقي % 52.99 يعود إلى عوامل أخرى.
- ✓ معامل التحديد المصحح $\overline{R}$=0.4504 وهو ما يعني أن المتغير المستقل (سعر برميل النفط) يساهم في تفسير المتغير التابع (الجباية البترولية) بنسبة 45.04 %.
- ✓ **اختبار ستيودنت STUDENT**: يفسر t* باختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التّابع، ويكون هذا الاختبار بوضع الفرضيات الموالية :

النموذج غير معنوي: $\{H_0: C_I = 0\}$

النموذج معنوي: $\{H_1 : C_I \neq 0\}$

يُمكن تلخيص اختبار ستيودنت Student لمعلمة النموذج في الجدول الموالي:

المتغيّر	ستيودنت	الاحتمال
PB	4.8943	0.0000
c	2.8308	0.0087

$$T_{n-k}^{\frac{\alpha}{2}} t_{27}^{2.5\%} = 2.045$$
$$t_{cal} = 4.8943$$

ومنه، فقيمة ستيودنت Student المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة (أنظر الملحق18).

$$\Longleftarrow \text{Prob}<0.05 \text{ أي } t_{cal}^{*} > t_{tab}^{*}$$

ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية H_1.

أي أن معلمة سعر برميل النفط مقبولة من الناحية الإحصائية اعتماداً على قيمة ستيودنت.

✓ **اختبار فيشر*F**: يهتم بتوضيح دلالة النموذج بصفة عامة، وذلك بحساب الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بوضع الفرضيات الموالية:

النموذج غير معنوي: $\{H_0: C1 = C2 = 0\}$

النموذج معنوي: $\{H_1 : C1 \neq C2 \neq 0\}$

وبمقارنة اختبار فيشر المجدولة F^{α} وهي التي تتبع توزيع فيشر عند درجة حرية 95% (أنظر الملحق 16).

$$F_{n-k}^{\alpha} \; F_{29}^{5\%} = 23.9549$$
$$F_t = 4.18$$

أي أن:

Fcal>Ftab

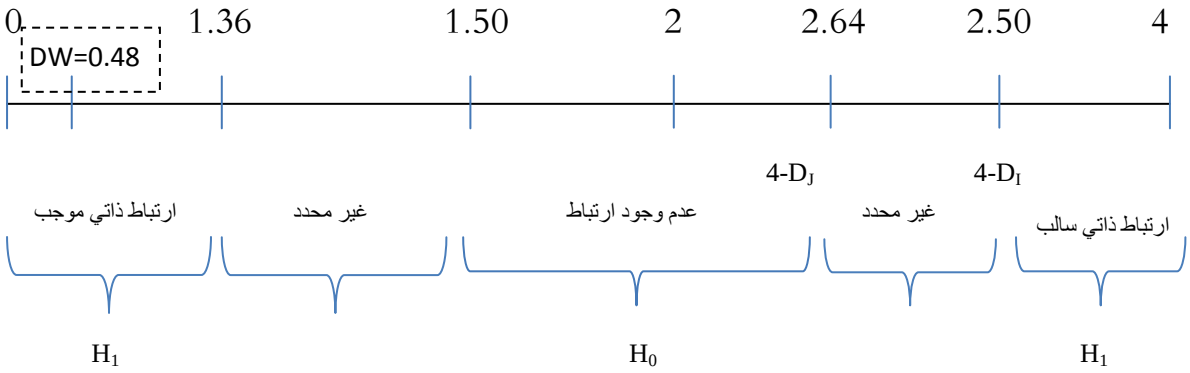
إذن نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1.

ومنه، فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية اعتمادا على اختبار فيشر.

5- التحليل القياسي: يتم إستخراج قيمة DW من الجدول (3-25) القيمة المحسوبة المقدرة ب DW=0.4851، وبعد تحديد قيمةdl التي تساوي1.36 وقيمة du والتي تساوي 1.50 من جدولDW (أنظر الملحق17) وباعتبار أن النموذج المكونة من 31 مشاهدة، ومتغير واحد مستقل ومعنوية تقدّر ب 5% ومنه يتضح وجود إرتباط ذاتي للأخطاء، يعني أن إحصائية DW تقع في

منطقة H_1 في المجال [0 - 1.36]، أي وجود إرتباط ذاتي موجب كما هو موضح في الشكل (3-18) ومنه يمكن القول أن هذا النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية.

الشكل (3-16): مجال اختبار داربن واتسون لتقدير نموذج الارتباط الذاتي للأخطاء



المصدر: من إعداد الطالبتين.

وللتأكد من صحة وجود إرتباط ذاتي يتم اللجوء إلى إختبار Serial Correlation LM بمثابة البديل لإختبار DW والذي يعتبر من بين أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن مدى وجود ارتباط تسلسلي في بواقي معادلة الإنحدار، وقد قدمه كل من Breusch– Godfrey (انظر الملحق رقم 13)

حيث نلاحظ من الملحق رقم 13 أن الاحتمال قيمة فيشر اقل من مستوى المعنوية 5 %ومنه تقبل الفرضية H_1 وهو ما يمكن التأكد منه من خلال بيان الارتباط الذاتي للأخطاء للبواقي وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (3-26): بيان الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 06/17/17 Time: 03:55
Sample: 1986 2016
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.432	0.432	6.0035	0.014
		2	0.188	0.001	7.1826	0.028
		3	0.069	-0.016	7.3467	0.062
		4	-0.216	-0.296	9.0241	0.061
		5	-0.253	-0.074	11.423	0.044
		6	-0.155	0.035	12.361	0.054
		7	-0.200	-0.117	13.995	0.051
		8	-0.042	0.068	14.070	0.080
		9	-0.015	-0.095	14.080	0.119
		10	-0.060	-0.072	14.250	0.162
		11	-0.109	-0.172	14.845	0.190
		12	-0.221	-0.203	17.426	0.134
		13	-0.146	0.038	18.626	0.135
		14	0.014	0.087	18.638	0.179
		15	0.013	-0.061	18.650	0.230
		16	0.062	-0.103	18.915	0.273
		17	0.075	-0.092	19.334	0.310
		18	0.005	-0.060	19.336	0.371
		19	0.006	-0.032	19.339	0.435
		20	0.000	-0.005	19.339	0.500
		21	-0.059	-0.068	19.736	0.538
		22	-0.062	-0.127	20.229	0.569
		23	0.060	0.049	20.762	0.596
		24	0.084	-0.024	22.034	0.577
		25	0.050	-0.060	22.605	0.601
		26	0.001	-0.092	22.605	0.655
		27	0.006	-0.032	19.339	0.435
		28	0.000	-0.005	19.339	0.500
		29	-0.005	-0.003	22.616	0.705
		30	-0.017	-0.017	22.868	0.740

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد إحصائيات خارجة عن مجال الثقة ومن أجل معالجة النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء فإننا نلجأ إلى أحد نماذج تصحيح الأخطاء وهو نموذج كوكران أركت Cochrane-Orcut.

ويمكن تلخيص نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء (AR1) المحصل عليها من برنامج (Eviews) في الجدول التالي: (انظر الملحق رقم 14)

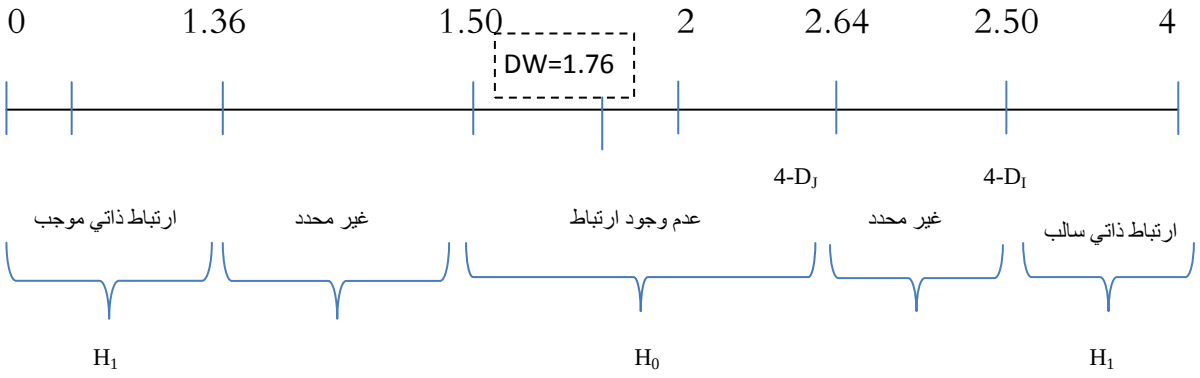
الجدول رقم (3–27): نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء (AR1)

R-SQUARED	0,798347	معامل التحديد R_2	
ADJUSTED R- SQUARED	0 ,774149	معامل التحديد المصحح $\bar{R}$	
T-STATISTIC	0 ,704426	PB	قيمة ستيودنت المحسوبة
	1,516439	C	
F- STATISTIC	32,99184	قيمة فيشر المحسوبة	
DURBIN-WATSO STAT	1,761610	قيمة DW	

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول السابق أنه بإضافة الانحدار الذاتي AR(1) لتصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء أصبحت إحصائية dw تقدر ب 1.77 وبإسقاط الإحصائية في بيان dw المحصورة في المجال [1.50-2] ،كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل (3–17): مجال اختبار داربن واتسون لتقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي AR(1)



المصدر : من إعداد الطالبتين.

يتضح من خلال الشكل (3-17) أنه بإضافة الانحدار الذاتي(1)AR أصبحت قيمة DW محصورة بين $1.50 < DW < 2$ وهذا ما يبين عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج المقدر المصحح.

على هذا الأساس تصبح معادلة الانحدار للنموذج المصحح حسب مخرجات Eviews 9 بالشكل الموالي: (انظر الملحق رقم 15)

$$BGS=0.0610PB+105894+[AR(1)=0.8437\ UNCOND]$$

وهذه النتائج المحققة بعد تصحيح النموذج نعتبرها مقبولة وذلك يعود لـ:

- ✓ معنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة(F.stat= 32.99) أكبر من القيمة الجدولية (4.18عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا.
- ✓ وتدل إحصائية دربين واتسون(dw= 1.79) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لأنها موجودة في منطقة الارتباط المعدوم للأخطاء (2>1.76>1.50) عند مستوى معنوية 5 %.
- ✓ كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد بعد التصحيح إرتفعت إلى R^2 =0.7741

وهذا يعني أن77.41 %من التقلب في إجمالي الجباية النفطية يعود إلى التغير في سعر النفط، فالنموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.

بعد التحليل الإقتصادي والإحصائي يكون النموذج المقدر لأثر سعر برميل النفط على رصيد الميزانية العامة، المديونية الخارجية والجباية النفطية مقبول من الناحيتين الإقتصادية والإحصائية، وبالتالي فالعلاقة المتوصل إليها بين المتغير المستقل(سعر برميل النفط)وكل المتغيرات التابعة هي علاقة صحيحة، وأن المتغير المستقل يفسر كل المتغيرات التابعة بنسب مختلفة، فالإشارة الموجبة لمعلمة جميع المتغيرات التابعة تدل على العلاقة الطردية الموجودة بين سعر برميل النفط وكل متغير من تلك المتغيرات التابعة

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم توضيح أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري ومن خلالها تبين ان قطاع المحروقات يهيمن على الإقتصاد الجزائري ككل، فقد وصلت مساهمته في المتوسط 45% من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، وهذا كله يوضح هشاشة البنية الإقتصادية للجزائر الذي كشفت عنه كل من الصدمة النفطية لسنة 1986 والصدمة النفطية الجديدة سنة 2014.

كما تم التطرق إل السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 1986-2016 والتي وضحت أن كل من الايرادات العامة والنفقات العامة والميزانية العامة ترتبط ارتباطاً شديداً مع أسعار النفط، كما جاء في آخر الفصل كل من تطور المديونية الخارجية والجباية النفطية وتطور كلاهما في فترة الدراسة الممتدة من سنة 1986 الى سنة 2016، وتبين من الدراسة القياسية أن كل من رصيد الموازنة العامة، الجباية النفطية ترتبط إرتباطا إيجابيا بأسعار النفط على عكس المديونية الخارجية التي ترتبط إرتباطا عكسيا مع سعر النفط.

الخاتمة العامة

إن أكبر تحد يواجه الدول النفطية هو تقلب أسعار ومن ثم عائداته، فقد إنعكس ذلك سلباً على عمليات التنمية في هذه البلدان التي إعتمدت في تحقيق تنميتها على إيرادات النفط، لهذا تظهر أهمية السياسة المالية كأداة للتكيف مع الوضع الذي هو خارج تحكم الدول المصدرة للنفط، وفي هذا السياق وقع اختيارنا لهذا البحث الذي قمنا فيه بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية مع دراسة حالة الجزائر للفترة 1986-2016 وقد عرضناه من خلال ثلاث فصول .الفصل الأول الذي تطرقنا فيه للإطار النظري للسياسة المالية حيث تناولنا في بدايته إلى تعريف السياسة المالية وتطورها في نطاق مختلف المذاهب الإقتصادية التي عرفها الفكر الإقتصادي، ثم عرض كل من أهدافها، أدوات تحقيقها وآلية عملها، وتناسقها مع السياسة النقدية، أما الفصل الثاني :تعرضنا في هذا الفصل إلى الإطار العام لأسعار وأسواق النفط، حيث وضحنا من خلاله تطور مسار أسعار النفط وكيفية تحديدها في الأسواق النفطية، ثم إلى بعض الصدمات النفطية العالمية منها الصدمة الحالية لسنة 2014، وأخيراً إلى أهمية السياسة المالية في الدول النفطية ثم إلى ما أصطلح بلعنة الموارد والداء الهولندي. أما بالنسبة للفصل الثالث خصصناه لدراسة إحدى حالات الدول النفطية وهي حالة الجزائر، فقد تناولنا من خلاله السياسة المالية في الجزائر وتقلبات أسعار النفط، وقد بدأنا هذا الفصل بتوضيح أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري، ثم تناولنا السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 1986-2016، كما حاولنا في الأخير دراسة حساسية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط وذلك من خلال الدراسة القياسية خلال فترة الدراسة التي بينت أن أن كل من رصيد الموازنة العامة، الجباية النفطية والإيرادات العامة ترتبط إرتباطاً إيجابياً بأسعار النفط على عكس المديونية الخارجية التي ترتبط إرتباطاً عكسياً مع سعر النفط.

1-إختبار الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والتّي مفادها :**مامدى تأثير تقلبات أسعار النفط التي مست السوق العالمية النفطية على السياسة المالية الجزائرية؟** وكمحاولة للاجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التّي سبق ذكرها في المقدمة العامة، وفي ختام هذه الدراسة تم التوصل للنتائج الآتية المتعلقة بما تم افتراضه مسبقا:

- **بالنسبة للفرضية الأولى**: أثبت من خلال الدراسة الإحصائية وجود علاقة عكسية خطية بين كل من سعر برميل النفط والمديونية الخارجية، حيث أنه كلما زاد سعر النفط تنخفض معه قيمة المديونية الخارجية وبعد تحليل النموذج اتضح قبوله من الناحية الإحصائية وذلك بعد خضوعه لمجموعة من الاختبارات حيث بلغ معامل التحديد R^2=0.732 في حين سجل معامل التحديد المصحح ماقيمته$\bar{R}$= 0,7322 ومن خلال أيضا اختبار فيشر وستيودنت عند مستوى معنوية 5% قبول النموذج من الناحية الاحصائية، كما أثبت اختبار داربن واتسون وبعد استخراج قيمته المحسوبة من الجدول والتي وقعت في منطقة H_1 في المجال [0 - 1.36] وجود ارتباط ذاتي

للأخطاء من الدرجة الاولى، وقصد التأكد من صحة وجود ارتباط ذاتي تم اللجوء إلى استخدام نموذج كوكران أوركت والذي بعد تطبيقه تغيرت قيمة داربن واتسون لتصبح في مجال عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهو بدوره ما أثبت معنوية النموذج احصائيا، وبعد ملاحظة إشارة معلمة النموذج يتضح أن إشارة معلمة المتغير المستقل موجبة وعليه النمودج مقبول من الناحية الإقتصادية، وهذا بدوره ما يعكس عدم صحة هذه الفرضية والتي مفادها :"لا توجد علاقة ذات دلالة اقتصادية أو إحصائية بين تقلبات أسعار النفط والمديونية الخارجية"؛

- **بالنسبة للفرضية الثانية:** أوضحت الدراسة أن هناك علاقة طردية سعر برميل النفط ورصيد الميزانية العامة، حيث كلما إرتفع سعر برميل النفط أدى ذلك إلى تحقيق فائض في الميزانية العامة، وبعد دراسة النموذج واختباره توضح مدى قبوله احصائيا وذلك بعد خضوعه لمجموعة من الاختبارات حيث بلغ معامل التحديد R^2=0.1045 في حين سجل معامل التحديد المصحح ماقيمته $\overline{R}$= 0.0714 ومن خلال أيضا اختبار فيشر وستيودنت عند معنوية 5% قبول النموذج من الناحية الاحصائية، كما أثبت اختبار داربن واتسون وبعد استخراج قيمته المحسوبة من الجدول يتضح أن إحصائية بـ DW تقع في منطقة H_1 في المجال[0 - 1.36] أي وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الاولى، وقصد التأكد من صحة وجود ارتباط ذاتي تم اللجوء إلى استخدام نموذج كوكران أوركت والذي بعد تطبيقه تغيرت قيمة داربن واتسون لتصبح في مجال عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهو بدوره ما أثبت معنوية النموذج احصائيا وكذا يعكس عدم صحة هذه الفرضية والتي مفادها ":لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية أو علاقة اقتصادية بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الميزانية العامة "؛
- **بالنسبة للفرضية الثالثة** :التي أوضحت هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين سعر برميل النفط و الجباية النفطية، حيث كلما إرتفع سعر برميل النفط زادت الجباية النفطية، وبعد دراسة النموذج واختباره توضح مدى قبوله احصائيا وذلك بعد خضوعه لمجموعة من الاختبارات حيث بلغ معامل التحديدR^2= 0.4701 في حين سجل معامل التحديد المصحح ماقيمته $\overline{R}$=0.4504 ومن خلال أيضا اختبار فيشروستيودنت عند معنوية 5% قبول النموذج من الناحية الاحصائية، كما أثبت اختبار داربن واتسون وبعد استخراج قيمته المحسوبة من الجدول يتضح أن إحصائيةDW تقع في منطقة H_0 في المجال[1.50 - 0] أي عدم وجود ارتباط ذاتي، وهذا بدوره ما يثبت صحة هذه الفرضية والتي مفادها :"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية و علاقة اقتصادية بين تقلبات أسعار النفط والجباية النفطية".

وبعد القيام بمقارنة النماذج الثلاثة السابقة الذكر يتضح أن النموذج الذي حقق أكبر معامل تحديد وأقل احتمال هو نموذج تأثير تقلبات أسعار النفط على الجباية النفطية، و هذا ما يدل على أنه أحسن نموذج يمثل دراسة إحصائية لأثر سعر برميل النفط على الإيرادات العامة للفترة 1986-2016.

2- نتائج الدراسة:

بالإضافة إلى نتائج إختبار الفرضيات فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج الأخرى المتمثلة في الأتي:

- إن أهمية قطاع النفط في الجزائر تتجلى في تدخله في جميع القطاعات سواء منها الصناعية، الفلاحية أو الإجتماعية، فالنفط يعتبر المورد الأساسي والرئيسي للإقتصاد الوطني بحيث وصلت مساهمته في المتوسط 45% من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، وأكثر من 93.64% في إيرادات الصادرات، وأكثر من 65% في المتوسط متأتية من إيرادات النفط، هذا كله يوضح مدى هشاشة البنية الإقتصادية للجزائر الذي كشفت عنه الصدمات النفطية المتعددة، وعليه فإن الدور الكبير للنفط في مجمل الحياة الإقتصادية يجعل تأثير التغير في أسعار النفط سواء بالزيادة أو بالنقصان كبيراً على الإقتصاد؛

- لقد ساهم إرتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة في زيادة إعتماد الإقتصاد الجزائري أكثر على القطاع النفطي، وهذا بدوره يشكل تحديا للهدف الإستراتيجي الرامي إلى تسجيل تنوع في الإقتصاد الجزائري بعيداً عن القطاع النفطي وذلك بالنظر إلى خضوع أسعار النفط لعوامل إقتصادية وسياسية في مناطق مختلفة من العالم.

3- الإقتراحات:

- تحسين مستوى شفافية سوق النفط والتقليل من حالة الغموض بعدة طرق منها تحسين مستوى إعداد تقارير بيانات الطلب والمخزون بدقة؛

- ضرورة التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط لإستغلال هذه الثروة الثمينة على أكمل وجه وضبط سعرها العالمي بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية ومع مصلحة شعوبها وحاجة الدول المستهلك لها؛

- حسن إستخدام عوائد النفط من قبل الدول النفطية وذلك بتحديد أهداف مسبقة للعوائد النفطية، مثل معالجة مشكلة المديونية الخارجية أو تخفيف من أعباء الدين الداخلي وهذا بما ينسجم وأولويات كل دولة؛

- يجب على الدول المصدرة للنفط أن ترتكز على بعض المبادئ عند صياغتها وتنفيدها لسياساتها المالية وذلك لتقبيب الإرتباط بين إيراداتها العامة وأسعار النفط، وتجنب التقلب في الإنفاق العام الناتج عن تراجع الإيرادات النفطية؛

– يجب على الدول النفطية تنويع إقتصادها وهذا الأمر لا يجب التفكير فيه عند إنخفاض أسعار النفط، والقيام بالندوات والملتقيات حول هذا الموضوع في هذه المناسبة بالذات، فالأمر اهم من ذلك بكثير لذلك يجب التفكير فيه بجدية وبشكل متواصل؛

– إن أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري وإرتكاز العائدات الحكومية والدخل الوطني بنسبة كبيرة على العائدات المتحققة من القطاع النفطي، تفرض التعامل مع أسعار النفط بدقة متناهية كون أي تغيرات غير محتملة في الأسعار ستنعكس سلباً على الإقتصاد الجزائري؛

– يجب أن تتركز السياسة المالية لمواجهة تأثيرات إرتفاع أسعار النفط في الجزائر أو غيرها من الدول النفطية على محورين أساسيين يقودان في النهاية إلى ضمان الإستقرار الإقتصادي:

–**المحور الأول** :تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية وإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام القائمة بهدف إعادة التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الإستثمارية في الميزانية العامة للدولة، وتدعيم التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام وإعادة النظر في السياسات المتبعة في تحديد أولويات الإنفاق العام على النشاطات المختلفة، وصولاً إلى الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة،

–**المحور الثاني**: زيادة الإيرادات غير النفطية وتدعيم التوجه نحو القائم على تنويع مصادر الدخل الوطني، وتعديل النظام الضريبي وجعله أكثر فعالية بشكل يسمح بزيادة حصيلة الضرائب بشكل تدريجي محل الإيرادات النفطية.

– مازال أمام الإقتصاد الجزائري تحديات كبيرة، حيث أن الإرتفاع الكبير في أسعار النفط وفر إيرادات كبيرة سمحت بتحسين الوضع الإقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن هذا سوف يؤدي إلى إضافة قدرات الإقتصاد في المدى المتوسط والبعيد، مما يستوجب الحرص على مواصلة عملية الإصلاح الإقتصادي وفق إطار يهدف إلى تحقيق تحسين مستمر في رصيد الميزانية غير النفطية، ويجب التسريع في وتيرة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى توفير الحوافز لدى القطاع الخاص على الإستثمار مما يعزز إيجاد مصادر جديدة للنمو والدخل تحل محل الثروة النفطية.

4–آفاق الدراسة : تناولنا دراسة أثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر . دراسة حالة الجزائر (1986-2016) ، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام دراستنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها:

- أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.
- احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- فعالية السياسة المالية في ظل تقلبات اسعار النفط.

وفي الختام نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في توفير أكبر قدر من المعلومات التي استفدنا منها نحن، ويستفيد منها من يطلع على هذا العمل، والله ولي التوفيق.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي (الدار العلمية الدولية للنشر،عمان،2002).
2. أحمد فريد مصطفي، و سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو (مؤسسة شباب الجامعةالإسكندرية، 2000).
3. أحمد مندور, أحمد رمضان ، إقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية (الدار الجامعية, الإسكندرية 2008).
4. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1996).
5. جمال لعمارة أساسيات الموازنة العامة،(دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004).
6. حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي: مبادئ الاقتصاد العام، (الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998).
7. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد،التحليل الكلي،(دار وائل للنشر،عمان،2006).
8. حسام داود وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، (دار المسيرة،عمان، 2001).
9. حسين مصطفى حسين،المالية العامة، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001) .
10. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي (الدار الجامعية،الإسكندرية، 2007).
11. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط 3، (دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007).
12. رمزي زكي،الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث،(دار سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992).
13. سامي السيد وباهر عتلم،المالية العامة، (دار التعاون للطباعة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ).
14. سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة "مدخل تحليلي معاصر"،(الدارالجامعية، الإسكندرية، 2008).
15. سمير التنير, التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا, (دار المنهل , لبنان, 1992).
16. سمير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة (القاهرة: دون ذكردار النشر، 2000).

17. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003).
18. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة،(دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000) .
19. السيد محمد السريتي، وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الإقتصاد الكلي ،(مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000).
20. ضياء مجيد الموسوي , ثورة أسعار النفط , (ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر،طبعة 2005).
21. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، (دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003).
22. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة،(دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010).
23. عبد الكريم صادق بركات وعوف محمود الكفراوي، الاقتصاد المالي الإسلامي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ).
24. عبد الله خبابة،أساسيات في اقتصاد المالية العامة،(مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009).
25. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003).
26. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، (الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005).
27. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، (الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000).
28. عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 2، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005).
29. عطا الله أبو سيف ابادير و جابر محمد عبد الجواد الجزار: اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، (جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، مصر، 2006).
30. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005).
31. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي،(عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2007).
32. فليح حسن هلف، المالية العامة(جدارا للكتاب العالمي،عمان، 2008).

33. قحطان السيوفي، السياسة المالية في سورية "أدواتها ودورها الاقتصادي": (منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2008) .

34. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي" النظرية والسياسة"، ترجمة: محمد إبراهيم منصور،(دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،1999).

35. محمد أحمد الدوري,مبادئ إقتصاد النفط،ط1،(دار شموع الثقافة،الزاوية،الجماهرية العربية الليبية، 2003) .

36. محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا،المالية العامة،(دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

37. محمد حسين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة و النصر، الطبعة الأولى،(مركز الأهرام للنشر و الترجمة ,القاهرة,مصر،1992).

38. محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية، ط 1، (دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007).

39. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط 2،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005).

40. محمد عبد السلام عمر ومحمد إبراهيم الشافعي مالية الدولة،(مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003).

41. محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، (دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000).

42. محمود حسين الوادي، وأ حمد عزام ، مبادئ المالية العامة: (عمان: دار الميسرة،عمان، 2007).

43. منذر قحف، السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، (دار الفكر، دمشق، سوريا، 1999).

44. نزار كاظم الخيكاني، و حيدر يونس الموسوي ، السياسات الإقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي . ومتغيرات الإقتصاد الكلي، ط. 2 (دارالياز وري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، 2015).

45. نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، السياسات الإقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي،(دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، 2015).

46. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي: المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة،(دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006).

47. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر(دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007).

48. هيثم صاحب عجام،نظرية التمويل والتمويل الدولي،(دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001).

49. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، ط1(مكتبة حسن العصرية بيروت ، لبنان 2010).

50. يسرى محمد أبو العلا, تحديد مفهوم إستيعاب الإستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية الإقتصادية,(دار الفكر الجامعي, الإسكندرية,2008).

II. الرسائل العلمية والمقالات

1. بلقلة براهيم," سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر", أطروحة دكتوراه. جامعة شلف، 2014-2015.

2. بلوافي محمد، "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر 1970-2011"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقائد-تلمسان، 2012-2013،

3. بوفليح نبيل ," دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع و الآفاق من الإشارة إلى حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه,كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير, جامعة الجزائر3 ,2010 _2011 ,ص123

4. حمادي نعيمة ,"تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 ", مذكرة ماجستير جامعة شلف ,2009/2008.

5. خالد عبد الوهاب البندراوي،" الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ،كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2007 ،

6. داود سعد الله,"أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000-2010 ",رسالة ماجستير, كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير 'جامعة الجزائر3 , 2012/2011.

7. سمية زويش، "السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الإقتصادية"- دراسة حالة الجزائر- 2014/2000(مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2014-2015).

8. سمية موري,"عبد الحميد لخديمي, تغيرات سعر النفط و سعر الصرف في الجزائر",مقاربة تحليلية و قياسية,ورقة بحثية.

9. ضالع دليلة ",فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر",مذكرة ماجستير,جامعة الشلف ,2008,2009 .

10. عبد الحميد مرغيث، تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماجستير, (جامعة جيجل، 2015).

11. عصماني مختار، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرنامج التنموي2001-2014"، مذكرة ماجيستير، جامعة سطيف، 2013-2014.

12. علي حمزة: فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

13. علي ديبة,"تأثير الشركات النفطية العاللمية على أسعار النفط 2001-2011" ,ماستر أكاديمي, جامعة ورقلة 2013/2012 .

14. علي ميرزا, "آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة و المنتجة" , المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ملف :ندوة"تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة , الدوحة ' 7 تشرين الثاني/نوفمبر,2015.

15. العمري علي, "دراسة تأثير تطورات أسعار التفط الخام على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر1970-2006" ,رسالة ماجستير,جامعة الجزائر,2008/2007 ,

16. فضيلة جنوخات،ز.حريتي، "إشكاليّة الدّيون الخارجيّة وآثارها على الّتنمية الإقتصاديّة في الدّول العربيّة:دراسة حالة بعض الدّول النّامية" (أطروحة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصاديّة، جامعة الجزائر،2005- 2006)،

17. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، دمشق، 2010.

18. قويدري قوشيح بوجمعة , إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة الشلف , 2009.

19. محمد بوقمبرو آخرون,"ملخص دراسة صندوق النقد الدولي ,تعديل السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط ",إدارة الإقتصاد الكلي و السياسة المالية.

20. محمد فلاح،" السياسة الجبائية-الأهداف و الأدوات– بالرجوع إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 ،

21. مسعود دراوسي،" السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"حالة الجزائر 1994-2004"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

22. موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية" (مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2009-2010.

23. وحيد خير الدين،" أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2013.

III. مجلات ودوريات

1. الطاهر زيتوني, "التطورات في أسعار النفط العالميةو إنعكاساتها على الإقتصاد العالمي", مجلة النفط و التعاون العربي , العدد 132 , المجلد 36 , منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك , الكويت , شتاء 2010.

2. الهاشمي بوجدار،" أزمة المديونية الخارجية للجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12(1999)، الجزائر.

3. الجميلي عاطف, الهيكل البنيوي لصناعة النفط, مجلة النفط و التعاون العربي , العدد 109 , المنظمة العربية المصدرة للنفط (أوابك) ,الكويت,ربيع 2004.

4. العبدلي ," المخاطر المحيطة بالنفط "، مجلة عكاظ للصحافة والنشر.

5. أنيسة بن رمضان، مصطفي وبلمقدم، "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الإقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر،"مجلة الابحاث الإقتصادية والادارية العدد 1 (2014).

6. ابراهيم نور ,"تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق,السياسات الدولية ",العدد 164 ,المجلد 41 ,مجلة السياسات الدولية,مصر ,أفريل2006.

7. بو فليح نبيل,"صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر", مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول , بدون سنة نشر.
8. بلقلة إبراهيم ," تطورات أسعار النفط و إنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009 , مجلة الباحث ,العدد 12 ,2013.
9. جمال لعمارة،"مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي"دراسة مقارنة"، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 03، 1998.
10. حسام الدين محمّد ," المضاربات على أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الدول العربية ", مجلة الإصلاح الإقتصادي, العدد 20 غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن ,2008.
11. حسين عبد الله,أسعار النفط ," التصحيح عبرآليات السوق" ,سلسلة كراسات إقتصادية, السنةالخامسة عشر, العدد 154 ,مصر,2005.
12. حسين عبد الله ،"أزمة النفط الحالية,تداعياتها و مستقبلها", مجلة السياسة الدولية,العدد164 ,المجلد 41 ,مصر,أفريل,2006.
13. حسان خضر," أسواق النفط العالمية ", مجلة جسر التنمية , العدد27 السنة الخامسة المعهد العربي للتخطيط ,الكويت , نوفمبر 2005.
14. هيثم عبد الله سلمان,"أحمد صدام عبد الصاحب, إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة للنفط العراقي ",مجلة المستقبل العربي ,العدد358 , مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,ديسمبر2008.
15. كريستوف ألسوب,بسام فتوح,"تطورات اسواق النفطو الغاز الطبيعي العالمية و انعكاساتها على البلدان العربية",مجلة النفط و التعاون العربي ,العدد 135 ,المجلد36 , منظمة الأقطار العربية العربية المصدرة للبترول(أوابك) , حريف 2010.
16. نور الدين هرمز وآخرون ," تغيرات أسعار النفط العربي و عوائده", مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية , سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية , المجلد 29 , العدد1 ,2007.
17. ماجد عبد الله المنيف ,"منظمة الدول المصدرة للنفط(أوابك) ,نشأتها,تطورها , التحديات التي تواجهها ", مجلة بحوث إقتصادية عربية ,العدد41 ,الكويت، شتاء 2008.

18. محمد بوزيان ,عبد الحميد لخديمي ," تغيرات سعر النفط و الإستقرار النقدي في الجزائر", مجلة أداء المؤسسات الجزائرية, العدد2, 2012.

19. فوقة فاطمة, "تقلبات أسعار النفط, أي بدائل متاحة للإقتصاد الجزائري", مجلة الإقتصاد و المالية, العدد رقم 03 , السداسي الثاني, 2016.

20. عبد الباسط أحمد رضوان،" اتجاهات معاصرة في الموازنات العامة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز" الاقتصاد والإدارة"، جدة، المملكة العربية السعودية ،العدد 14 ، العدد 01، 2000.

21. أسعار النفط..إلى أين؟ الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي ' العدد 7 , يوليو/تموز2016.

22. أسامة نجوم ,تداعيات إنخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط , المركز العربي للأبحاث و الدراسات, أبريل 2015.

23. "الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي"،معهد التخطيط القومي القاهرة، مصر، 1995.

24. علي لطفي , الطاقة و التنمية في الدول العربية , المنظمة العربية للتنمية الإدارية, القاهرة , مصر ,2008.

25. عاطف سليمان ,"الثروة النفطية و دورها العربي "الدور السياسي والاقتصادي" ، مركز دراسات الوحدة العربية ,لبنان ,أكتوبر , 2009.

26. حسين عبد الله ,"النفط العربي خلال للمستقبل المنظور" معالم محورية على الطريق,ط1 ,دراسات إستراتيجية,العدد 14 , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1998.

27. منى مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط و المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات "النفط و التنمية العربية في عقد التسعينات " معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993.

IV. ملتقيات علمية :

1. أنس بن فيصل الحجي،أسعار النفط عام 2008 .

2. راهم فريد ,بوركاب نبيل ,"إنهيار أسعار النفك ، الأسباب و النتائج , ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية,"الورشة الأساسية الثانية ,كلية العلوم الإقتصاية و التجارية و علوم التسييير ,جامعة سطيف 2015.

3. فاطمة الزهراء زرواط ، "الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر" ، ملتقى وطني الأول إسمرارية أم قطعية،جامعة عبد الحميد بن باديس،، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 24/23 أفريل 2012.

4. ليلى عيساوي، حمداوي الطاوس،" تنسيق الجباية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد"، الملتقى الدولي حول السياسات الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2003.

5. مهداوي هند و آخرون ,"الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر", مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان الأزمة المالية والإقتصادية الدولية و الحكومة العالمية , بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009.

6. موسى رحماني،"نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية"، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر، 30/29 نوفمبر 2004.

V. التقارير:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 : التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص.87-88.

2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 : التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص. 89.

3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.

4. بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 32 لسنة 2015 ، رقم 26 لسنة 2014.

5. بنك الجزائر، 2000-2016.

6. تقارير الأمين العام السنوية لمنظمة الأوبك2000-2011.

7. التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000-2015.

8. التقارير الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك), أعداد مختلفة.

9. تقرير الأمين العام السنوي لـ 2010 , منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.
10. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك , سنة 2008.
11. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ,العدد 36 ,سنة 2009.
12. تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك ,العدد29 ,سنة 2002.
13. تقرير الأمين العام لمنظمة أوبك للسنة 2001.
14. التقرير السنوي للأوبك سنة 2005 وإحصائيات من شركة سوناطراك.
15. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون (2016).
16. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون ، 2016 .
17. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(أوبك)،تقرير الأمين العام , أعداد مختلفة ,2000-2010.
18. منظمة الأقطار المصدرة للنفط,"أوبك" ، تقارير الأمين العام ، التقارير الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة من 2001-2008.

VI. قوانين و تشريعات:

1. المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 ، المتعلق بقوا نين المالية، ج.ج د.ش:الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015.
3. صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 228/16، تاريخ النشر 19 ماي 2016 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. Articles :

1. François DERUEL & Jacques BUISSO, finances publiques « budget et pouvoir financier », 13e édition, édition Dalloz, Paris, 2001.
2. IMF: IMF Contry Report N°14,2014, 2015, 2016.
3. Jean-pierre FAVENNEC ,le raffinage du petrole :exploitation et gestion de la raffinerie, Edition Techinip , Paris,1998 .

4. Nassima Hamidoch ,l'equilibre du marché Petrolier entre Le Court Terme et le Long Terme , Dynamiquedes marché ,Valorisation des Hydrocarbures ,CREAD,2005.
5. Raymond MUZELLEC: Finances Publiques, 8éme édition, édition Dalloz, Paris,1993 .

II. Rapports :

1. banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008
2. Le Rapport de la Banque D'Algérie, année: 2003,2007,2011 ,2012,2013,2014,2015 ,2016 .
3. OPEC. Annual Statistical Bulletin 2015
4. OPEC. Annual Statistical Report 2016
5. Rapport annual de la Banque d'Algerie (2007/2008/2009/2010/2011/2012/2013/2014)
6. Rapport annual de la Banque d'Algerie (2007/2008/2009/2010/2011/2012 2013/2014/2015/2016).
7. Rapport annual de la Banque d'Algerie 2010/ 2014/2015
8. Source: OPEC. Annual Statistical Bulletin 2015.
9. Stastistical appendix (1998/2004/2006/2009) : IMF staff country report.
10. Stastistical appendix (1998-2016) : IMF

III. Websites :

1. www.aljazeera.net
2. www.siironline.org
3. http://www.okaz.com.sa
4. http://www.wadilarab.com/t11227- topic#ixzz3J9MRcqL
5. http://peakoil.com
6. http ://institute for energy research.org
7. http:// inflationdata.//.com
8. http://inflationdata.com
9. www.imfarg/enternel/data.htm

10. http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report2016/dat de consultation 02-04-2017
11. http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report 2016
12. http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downlods/publications/ASB2015.pdf
13. http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/
14. http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/
15. http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/
16. www.bankofalgeria.dz/rapport.htm
17. http://www.imf.org
18. www.eia.doe.gov/emeu/ ipsr/htm appc وكالة الطاقة الدولية على الموقع

الملاحق

الملحق 1: معادلة إنحدار المديونية الخارجية على سعر برميل النفط.

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 05/17/17 Time: 22:34

Sample: 1986 2016

==========

Included observations: 31

E=C(1)+C(2)* PB

==========

Substituted Coefficients

E= -0.2773236031793983 PB + 32.92218681518376

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 2: نتائج تقدير معادلة الانحدار للمديونية الخارجية على سعر برميل النفط

Dependent Variable: E
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/17/17 Time: 22:34
Sample: 1986 2016
Included observations: 31
E=C(1)+C(2)* PB

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	30.92219	1.703603	18.15105	0.0000
C(2)	-0.277324	0.031139	-8.906028	0.0000

R-squared	0.732268	Mean dependent var	18.96194
Adjusted R-squared	0.723036	S.D. dependent var	11.08981
S.E. of regression	5.836277	Akaike info criterion	6.428404
Sum squared resid	987.8018	Schwarz criterion	6.520919
Log likelihood	-97.64026	Hannan-Quinn criter.	6.458562
F-statistic	79.31733	Durbin-Watson stat	0.766575
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق 3: نتائج تقدير إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.569195	Prob. F(1,26)	0.0701
Obs*R-squared	3.500490	Prob. Chi-Square(1)	0.0614

Test Equation:
Dependent Variable: RESID

Date: 05/17/17 Time: 22:34
Sample: 1986 2016
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PB	0.004458	0.022387	0.199148	0.8437
C	-0.196776	1.237696	-0.158986	0.8749
RESID(-1)	0.349404	0.184945	1.889231	0.0701

R-squared	0.120707	Mean dependent var	-1.20E-15
Adjusted R-squared	0.053069	S.D. dependent var	4.247425
S.E. of regression	4.133187	Akaike info criterion	5.773672
Sum squared resid	444.1640	Schwarz criterion	5.915116
Log likelihood	-80.71824	Hannan-Quinn criter.	5.817970
F-statistic	1.784598	Durbin-Watson stat	1.808631
Prob(F-statistic)	0.187819		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 4: نتائج تقدير تصحيح النموذج من الإرتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الإنحدار الذاتي للأخطاء (AR1)

Dependent Variable: E
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 05/17/17 Time: 22:34
Sample: 1986 2016
Included observations: 31
Convergence achieved after 30 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PB	-0.058209	0.070109	-0.830275	0.4142
C	19.04297	12.10686	1.572907	0.1283
AR(1)	0.923649	0.093202	9.910157	0.0000
SIGMASQ	11.07372	2.433767	4.550034	0.0001

R-squared	0.899145	Mean dependent var	20.02207
Adjusted R-squared	0.887042	S.D. dependent var	10.66393
S.E. of regression	3.584064	Akaike info criterion	5.584458
Sum squared resid	321.1379	Schwarz criterion	5.773051
Log likelihood	-76.97465	Hannan-Quinn criter.	5.643523
F-statistic	74.29320	Durbin-Watson stat	1.793219
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.92

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 5: معادلة إنحدار المديونية الخارجية على سعر برميل النفط بعد إزالة الإرتباط

Estimation Command:

==========

LS(OPTMETHOD=OPG) E PB C AR(1)

Estimation Equation:

==========

E = C(1)*PB + C(2) + [AR(1)=C(3),UNCOND]

Substituted Coefficients:

==========

E = -0.058209388908*PB + 19.0429673001 + [AR(1)=0.923648664 35,UNCOND]

المصدر :مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق رقم 6: معادلة الانحدار للميزانية العامة على سعر برميل النفط

Estimation Command:

==========

LS BGS PB C

Estimation Equation:

==========

BGS = C(1)*PB + C(2)

Substituted Coefficients:

==========

BGS = 0.064153171426 3*PB - 1.55526076755

المصدر :مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق رقم 7: نتائج تقدير معادلة الانحدار للميزانية العامة على سعر برميل النفط

Dependent Variable: BGS
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 01:34
Sample: 1986 2016
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PB	0.064153	0.036125	1.775848	0.0870
C	-1.555261	2.001307	-0.777123	0.4438

R-squared	0.104586	Mean dependent var	1.226686
Adjusted R-squared	0.071422	S.D. dependent var	6.960152
S.E. of regression	6.706993	Akaike info criterion	6.710651
Sum squared resid	1214.562	Schwarz criterion	6.804947
Log likelihood	-95.30443	Hannan-Quinn criter.	6.740183
F-statistic	3.153637	Durbin-Watson stat	1.037143
Prob(F-statistic)	0.087031		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 8: نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	6.948598	Prob. F(1,26)	0.0140
Obs*R-squared	6.115870	Prob. Chi-Square(1)	0.0134

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 03:34
Sample: 1986 2016
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PB	0.011219	0.032978	0.340196	0.7364
C	-0.305776	1.815371	-0.168437	0.8675
RESID(-1)	0.487709	0.185017	2.636019	0.0140

R-squared	0.210892	Mean dependent var	-3.68E-16
Adjusted R-squared	0.150191	S.D. dependent var	6.586137
S.E. of regression	6.071434	Akaike info criterion	6.542764
Sum squared resid	958.4201	Schwarz criterion	6.684208
Log likelihood	-91.87008	Hannan-Quinn criter.	6.587063
F-statistic	3.474299	Durbin-Watson stat	1.719446
Prob(F-statistic)	0.046002		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 9: نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء AR(1)

Dependent Variable: BGS
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 05/17/17 Time: 03:55
Sample: 1986 2016
Included observations: 31
Convergence achieved after 21 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PB	0.141010	0.073003	1.931573	0.0648
C	-4.591681	5.314752	-0.863950	0.3958
AR(1)	0.583227	0.160520	3.633359	0.0013
SIGMASQ	31.62938	6.933056	4.562112	0.0001

R-squared	0.323772	Mean dependent var	1.226686
Adjusted R-squared	0.242625	S.D. dependent var	6.960152
S.E. of regression	6.057233	Akaike info criterion	6.582162
Sum squared resid	917.2519	Schwarz criterion	6.770754
Log likelihood	-91.44134	Hannan-Quinn criter.	6.641226
F-statistic	3.989926	Durbin-Watson stat	1.634517
Prob(F-statistic)	0.018851		

Inverted AR Roots .58

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 10: معادلة إنحدار الميزانية العامة على سعر برميل النفط بعد إزالة الإرتباط

Estimation Command:

==========

LS(OPTMETHOD=OPG) BGS PB C AR(1)

Estimation Equation:

==========

BGS = C(1)*PB + C(2) + [AR(1)=C(3),UNCOND]

Substituted Coefficients:

==========

BGS = 0.141010136502*PB - 4.59168115103 + [AR(1)=0.58322744926,UNCOND]

المصدر :مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق رقم 11: معادلة إنحدار الجباية النفطية على سعر برميل النفط

Estimation Command:

==========

LS F_P PB C

Estimation Equation:

==========

F_P = C(1)*PB + C(2)

Substituted Coefficients:

==========

F_P = 0.195748086252*PB + 6.27206678112

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 12: نتائج تقدير معادلة الإنحدار للجباية النفطية على سعر برميل النفط

Dependent Variable: F_P
Method: Least Squares
Date: 06/17/17 Time: 02:55
Sample: 1986 2016
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PB	0.195748	0.039994	4.894378	0.0000
C	6.272067	2.215651	2.830800	0.0087

R-squared	0.470120	Mean dependent var	14.76051
Adjusted R-squared	0.450495	S.D. dependent var	10.01682
S.E. of regression	7.425328	Akaike info criterion	6.914143
Sum squared resid	1488.659	Schwarz criterion	7.008439
Log likelihood	-98.25507	Hannan-Quinn criter.	6.943675
F-statistic	23.95493	Durbin-Watson stat	0.485106
Prob(F-statistic)	0.000040		

المصدر :مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 13: نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	36.50750	Prob. F(1,26)	0.0000
Obs*R-squared	16.93745	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/17/17 Time: 01:55
Sample: 1986 2016
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PB	-0.038274	0.027038	-1.415563	0.1688
C	1.361482	1.473518	0.923967	0.3640
RESID(-1)	0.818505	0.135466	6.042144	0.0000

R-squared	0.584050	Mean dependent var	-1.16E-15
Adjusted R-squared	0.552054	S.D. dependent var	7.291528
S.E. of regression	4.880131	Akaike info criterion	6.105918
Sum squared resid	619.2076	Schwarz criterion	6.247363
Log likelihood	-85.53582	Hannan-Quinn criter.	6.150217
F-statistic	18.25375	Durbin-Watson stat	2.129980
Prob(F-statistic)	0.000011		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق رقم 14: نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي للأخطاء $AR(1)$

Dependent Variable: F_P
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 06/17/17 Time: 06:03
Sample: 1986 2016
Included observations: 31
Convergence achieved after 10 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PB	0.061099	0.086735	0.704426	0.4877
C	10.58942	6.983079	1.516439	0.1420
AR(1)	0.843720	0.119281	7.073369	0.0000
SIGMASQ	19.53546	4.919432	3.971080	0.0005

R-squared	0.798347	Mean dependent var	14.76051
Adjusted R-squared	0.774149	S.D. dependent var	10.01682
S.E. of regression	4.760371	Akaike info criterion	6.128878
Sum squared resid	566.5283	Schwarz criterion	6.317470
Log likelihood	-84.86873	Hannan-Quinn criter.	6.187943
F-statistic	32.99184	Durbin-Watson stat	1.761610
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.84

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق رقم 15: معادلة إنحدار الميزانية العامة على سعر برميل النفط بعد إزالة الإرتباط

Estimation Command:

==========

LS(OPTMETHOD=OPG) F_P PB C AR(1)

Estimation Equation:

==========

F_P = C(1)*PB + C(2) + [AR(1)=C(3),UNCOND]

Substituted Coefficients:

==========

F_P = 0.0610985797 67*PB + 10.5894151152 + [AR(1)=0.843719832716,UNCOND]

المصدر :مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق 16 : جدول فيشر TABLE DE FISHER

	n =1		n =2		n =3		n =4		n =5	
m	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	3.51
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.02

Source :R. BOURBONNAIS , Econométrie (Paris : Dunod, 2015), p.372.

الملحق رقم 17: جدول دربن واتسن TABLE DE DURBIN-WATSON

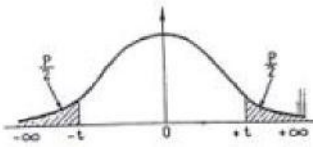
Risque α =5%

n	k =1		k =2		k =3		k =4		k =5	
	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.75	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.74	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.73	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.72	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

Source : ***op.cite***, p.372

الملحق 18: جدول ستيودنت TABLE DE STUDENET

Valeur de *t* ayant La probabilité *P* d'être dépassée en module



y	*P* =0.90	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	0.127	0.256	0.89	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
∞	0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996	2.32634	2.57582

Source : ***op.cite***, p.369.